

الفصل الثالث: الصعود إلى الهاوية

في الدول النامية، كما هو الحال في كل مكان، نقف إلى جانب القوى التقدمية ودعاة الديمقراطية والاستقلال الوطني، وتعامل معهم بصفتهم أصدقاء لنا ورفاقاً في الكفاح. فالاتحاد السوفيتي يدعم بشكل كامل التطلعات المشروعة للدول الناشئة، وإصرارها على التخلص نهائياً من الاستعمار.

ليونيد بريجنيف

في كل بؤرة من بؤر الاضطرابات النائية، إذا نقبتم جيداً في جذورها، ستجدون الاتحاد السوفيتي يبث سمومه الشيطانية ليعزز طموحاته الاستعمارية الخاصة.

رونالد ريجان

عصر ليونيد بريجنيف

بقيت سياسة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والأدنى، التي تشكلت في عهد خروشوف دون تغيير حتى بعد سقوطه. وأدى منطلق المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقارب السلطة الجديدة بقيادة بريجنيف مع الأنظمة المعادية للغرب. وكانت فكرة تقويض "خاصرة الإمبريالية" تعني دعم أولئك الذين استعانوا ببعض عناصر النموذج الاجتماعي والسياسي السوفيتي، وتشبعت توجهاتهم في موسكو "بالفكر الاشتراكي". وكانت المصالح الأمنية للبلاد تسير في طريق "التطبيع" و"حسن الجوار" مع دول المناطق الشمالية، وكانت تتطلب بذل جهود سياسية ودعائية، موجّهة ضد التحالفات العسكرية في المنطقة التي تشارك فيها الدول الغربية وضد القواعد العسكرية الأجنبية. وقد دفع الخطر العسكري القادم من جانب الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط والمحيط الهندي القيادة السوفيتية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية ذات طابع إستراتيجي. بينما ظل التعاون مع مصر هو عماد السياسة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط. وفي 23 أكتوبر عام 1964 أعلن أن جمال عبد الناصر تلقى رسالة من القادة السوفيت تؤكد على عدم حدوث أي تغيير في السياسة

السوفيتية تجاه مصر، وأن هذه السياسة ستستمر وفقاً لروح التعايش السلمي، وتلا ذلك تبادل الوفود رفيعة المستوى.

في الفترة من 27 أغسطس حتى 1 سبتمبر 1965 قام جمال عبد الناصر بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي. وسعى الجانبان إلى إنشاء علاقات شخصية، وأحسَّ عبد الناصر أنه وجد لغة مشتركة مع القيادة السوفيتية الجديدة. وقد أدى دمج الشيوعيين المصريين في الهيئات الرسمية للدولة إلى تكوين خلفية إضافية جيدة للتعاون السوفيتي المصري. وفي الفترة من 10 إلى 18 مايو عام 1966، زار مصر وفد سوفيتي برئاسة رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي أ. كوسيجين.

في فترة الخمسينيات والستينيات، كان التطور السياسي والاجتماعي في سوريا - وهي أحد البلدان المهمة بالنسبة للاتحاد السوفيتي في المنطقة - يسير في اتجاه معاداة كل من إسرائيل والغرب، مما شكّل أساساً لتوسيع التعاون مع الاتحاد السوفيتي. فقد فتحت النسخة البعثية السورية للقومية العربية والاشتراكية الباب أمام إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة، وإقامة حوار وتحقيق تفاهم متبادل مع القيادة السوفيتية، وقد جعل الموقع الإستراتيجي للبلاد منها شريكاً مهماً للاتحاد السوفيتي. وبعد انقلاب 23 فبراير 1966 الذي أدى إلى وصول يسار حزب البعث بقيادة نور الدين الأتاسي إلى السلطة، تسارع التقارب مع الاتحاد السوفيتي. وتضاعفت واردات السلاح السوفيتي¹.

ووافقت موسكو على إنشاء سد الفرات، الذي كان من المقرر أن يصبح مكافئاً سياسياً للسد العالي. وكان هذا المشروع يهدف إلى ري 1.5 مليون فدان من الأرض الزراعية، وإنشاء محطة مائية كبيرة لتوليد الكهرباء. كانت ألمانيا الغربية قد وعدت بالاشتراك في المشروع، إلا أنه وعندما أقدمت دمشق في عام 1965 على قطع العلاقات مع بون احتجاجاً على اعترافها بدولة إسرائيل، ظهرت الحاجة إلى تمويل جديد للمشروع، وكان هذا التمويل والراعي الجديد هو الاتحاد السوفيتي. في الحقيقة، لم يكن القادة السوريون يفكرون في ضرورة التوصل إلى اتفاق مبدئي حول اقتسام حصص مياه الفرات لا مع تركيا ولا مع العراق، مما أدى فيما بعد إلى ظهور مشاكل خطيرة في العلاقات مع دول الجوار.

في يناير من عام 1967 بدأت الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي على المستوى الحزبي. كانت موسكو تتعامل مع البعثيين السوريين بشيء من الرقة، آملّة في تبنيهم في النهاية النهج الصحيح، أي النهج السوفيتي.



إلا أنه بالنسبة لمعظم المشاركين في الانقلابات المتتالية، بما فيهم الكثير من ضباط الجيش، كان التنقل بين شعارات الاشتراكية متواتراً في صراعهم من أجل السلطة والثراء الشخصي. كانت "مثلهم الاشتراكية" بالإضافة إلى الراديكالية تتسبب في انعدام الثقة في العالم العربي، كما كان انتماء جزء كبير من الضباط البعثيين للطائفة العلوية يدفع للاعتقاد بأن ما يجرّهم هو دوافع أخرى لا تمت بصلةٍ لا إلى القومية ولا إلى الاشتراكية.

في سوريا ولأسباب داخلية في المقام الأول ترتبط بتوطيد أركان السلطة، ازداد الشعور العام بوجود أزمة ما، ووجود استفزازات عسكرية محتملة من جانب "الصهاينة، والإمبرياليين، والرجعيين"، وتشكلت لديهم حالة نفسية تعرف بمتلازمة "القلعة المحاصرة"¹.

بالطبع كانت هناك مؤامرات خارجية حقيقية ومحاولات انقلاب متعددة، لكن الإحساس العام بحالة الحصار المصحوب أحياناً ببعض الهيستيريا، التي كانت تدعمها في كثير من الأحيان الآلة الإعلامية السوفيتية؛ دفع القيادة السورية إلى رفع مستوى المواجهة مع إسرائيل، كما كانت هناك مناقشات أيضاً بسبب تقسيم مياه نهر الأردن.

عندما كان الاتحاد السوفيتي يدعم العرب في مواجهة الغرب (دون أن يصل الأمر إلى الصدام المباشر معه)، وفي سعيهم نحو الاستقلال، وتعزيز قواتهم المسلحة وتنمية اقتصادهم، كانت سياسته واضحة الأبعاد ومثمرة. لكن كلما ازداد تدخل الاتحاد السوفيتي في شؤون المنطقة، كلما تنامي احتياجه في سياسته إلى مراعاة العوامل المحلية، والبواعث الداخلية للصراعات التي وضعت على نحو متزايد قادة الاتحاد السوفيتي في مواقف صعبة. فكان الوضع يتلخص في كلمتين: مزيد من النفوذ يعني مزيداً من التدخل و بالتالي مزيداً من الصداق. كان هذا الوضع معلوماً جيداً للإمبراطوريات القديمة التي كانت تسيطر على المنطقة، بريطانيا وفرنسا، وأيضاً الولايات المتحدة التي حلت محلها. بينما كان من المستبعد أن يستطيع الاتحاد السوفيتي تجنب هذا الوضع. ونتيجة لذلك كان السلاح السوفيتي أداة للحرب الأهلية التي دارت رحاها في اليمن وكان أداة لحرب حكومة بغداد مع الأكراد وتهديدهم للكويت، وبه قامت الخرطوم بعمليات ضد الجنوبيين. كان الاتحاد السوفيتي يناور ببراعة ومهارة بين الدول العربية، دون أن ينحاز لطرف من الأطراف في الصراعات الإقليمية، على الرغم من أن الرهان على مصر أجبر موسكو على النظر إلى الأحداث بعين مصرية.

١ عندما يشعر الإنسان أن كل من حوله أعداء، ويبدأ في التعامل معهم على هذه الأساس - المترجم.

بعد خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، كانت العلاقات بينها وبين مصر تتسم بالبرود، مما وضع القيادة السوفيتية في موقف صعب، إلا أن مصالح السياسة الخارجية لدمشق والقاهرة كانت تتوافق بشكل متزايد. فكانت جهود الاتحاد السوفيتي موجّهة لمحاولة التقارب بينهما. في عام 1966 استطاع أ. كوسيجين تحقيق المصالحة بين دمشق والقاهرة، وفي ديسمبر من العام نفسه تم توقيع اتفاق مناسب حول هذا المضمون.

وفيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط - الصراع المحوري في الشرق الأوسط - تم تشويه أولويات الاتحاد السوفيتي منذ البداية. ففي الوقت الذي كانت القيادة السوفيتية تعترف بحق إسرائيل في الوجود، كانت تعتبرها أيضاً "قاعدة الإمبريالية" في المنطقة؛ ولذا كان ينظر إلى سعى العرب إلى تعزيز قدراتهم العسكرية ضد هجوم إسرائيلي محتمل باعتباره أمراً مشروعاً. ألم تكشف إسرائيل عن دورها، وتظهر نواياها أثناء أزمة قناة السويس، أو ما يسمي في المصطلحات السوفيتية بـ "العدوان الثلاثي على مصر" عام 1956؟ لكن بالنسبة لإسرائيل فإن زيادة القدرات العسكرية لجيرانها من الأنظمة العربية القومية والمتطرفة في كثير من الأحيان كانت تهدد وجودها. ألم يدعم الحكام العرب دعوة الزعيم الفلسطيني آنذاك أحمد الشقيري "بالقاء إسرائيل في البحر"؟ فالسؤال البديهي هنا: أيهما جاء أولاً البيضة أم الدجاجة؟ أيهما بدأ سباق التسلح أولاً العرب أم إسرائيل، ذلك السباق الذي اتخذ أبعاداً لا يمكن تخيلها وحول كلاً من الشرق الأوسط والشرق الأدنى مع حلول الثمانينيات إلى منطقة يمكن مقارنتها بحلف شمال الأطلسي ومنطقة حلف وارسو من حيث كثافة الأسلحة الموجودة بها؟

من أجل الترويج لتفسير التعاون مع العرب، اختاروا في الاتحاد السوفيتي أن يتجاهلوا حقيقة أن أساس الصراع العربي الإسرائيلي يكمن في كونه صراعاً بين قوميتين وبين شعبين - الإسرائيلي والفلسطيني - على الأرض. ومع ذلك ستصبح القضية الفلسطينية أكثر احتداماً في فترة السبعينيات والثمانينيات.

الهزيمة التي تحولت إلى نصر

عشية الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، كانت القيادة السوفيتية مقتنعة تماماً أنه بعد مرور 11 منذ 1956 كان الجيشان المصري والسوري قد استعدا جيداً بدعم من الاتحاد السوفيتي لصراع محتمل مع إسرائيل، وكان توازن القوى المتمثل في عدد الأسلحة والأفراد من



الطرفين، والقدرات البشرية الهائلة للعالم العربي، والاعتقاد الساذج بأن اليهود "لا يجيدون الحرب"، ذلك الاعتقاد الذي لم تبدده الحملات الإسرائيلية السابقة، كل ذلك أوحى للقيادة السوفيتية أن تتعامل بهدوء بشكل ما مع الصراع العسكري الوشيك: فلن يسمح للعرب بتدمير إسرائيل، ومن الناحية الأخرى قد يكون تأديبها أمراً مفيداً. من الأفضل ألا تكون هناك حرب، لكنها إذا بدأت فيجب أن تكون محدودة وألا تنتهي بهزيمة العرب. كان كاتب هذه السطور قد أخبر بأن المعلومات الاستخباراتية الواردة من إسرائيل حول الحجم الحقيقي للاستعدادات القتالية للجيش المتحاربة وحول الخطط الإسرائيلية للقيام بحملات عسكرية تم اعتبارها ببساطة معلومات مضللة.

كان تصديق هذه التحذيرات يعني التشكيك في حكمة وحصافة القيادة السياسية السوفيتية، والتشكيك في جهود القيادة العسكرية لسنوات في مصر و سوريا في تلك اللحظة التي كان فيها ليونيد بريجنيف مهتماً بدعم قيادة القوات المسلحة لتعزيز مكانته في البلاد.

ساد اعتقاد أن القيادة الإسرائيلية في تلك اللحظة لم تكن ضد الحرب، بل ربما كانت تسعى إليها معتبرة أن الظروف مواتية بالنسبة لها لشن الحرب. بينما أدت الثقة الزائدة للقيادة العرب في قدرتهم واستعداد قواتهم المسلحة للقتال إلى تحذير نشاطهم وإضعاف همتهم في اتخاذ إجراءات حقيقية للاستعداد القتالي وتعبئة الجيش. فجزء كبير من القوات المسلحة المصرية - حوالي 70 ألف فرد - كان مقيداً باشتراكه في حرب اليمن إلى جانب الجمهوريين ضد الملكيين الذين تدعمهم المملكة العربية السعودية ويدعمهم الغرب بالسلاح. كما أن الصراع بين النخبة العسكرية والسياسية في سوريا أدى إلى التشكيك في فاعلية وكفاءة قيادتهم للعمليات العسكرية. بعد أزمة الصواريخ الكوبية كان الاتحاد السوفيتي قد استبعد من ترسانته فكرة اللجوء إلى الخدعة النووية، كما أنه لم يكن يمتلك قوات ومعدات تمكنه من تحقيق الانتشار السريع لقواته في منطقة النزاع.

بدا انتصار القيادة الإسرائيلية الإستراتيجي واضحاً جداً. فكان بإمكان إسرائيل مضاعفة أراضيها على حساب الأراضي العربية، وأن تفرض سيطرتها على مرتفعات الجولان والضفة الغربية وسيناء. في تلك السنوات كان مفهوم "العمق الإستراتيجي" يأخذه الكثيرون على محمل الجد. واليوم يصعب القول إذا كان قد تم طرح مشكلة الضم الكلي أو الجزئي للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وتطويرها للمستوطنين والمهاجرين، أم أن القيادة الإسرائيلية كانت في ذلك الوقت مستعدة للحل السلمي وفق

صيغة "الأرض مقابل السلام". ربما كانت الإطاحة في ذلك الوقت بالأنظمة العربية القومية والمعادية للغرب والمعادية لإسرائيل واستبدالها بأنظمة معتدلة مستعدة لإحلال السلام والوصول إلى حلول وسط هو الحل الأمثل للقيادة الإسرائيلية.

كانت الأعمال الانتهازية التي مارسها جمال عبد الناصر بمشاركة القيادة السورية هي ما أعطت إسرائيل ذريعة لكي تبادر بالضربة الأولى. في أوائل عام 1967 كانت الدعاية المعادية لإسرائيل التي روجت لها القيادة السورية لأسباب داخلية في المقام الأول، تقتنر بشكل متزايد باستعراض القوة العسكرية على خط الهدنة مع إسرائيل. كما كان الخطاب السياسي المعادي لسوريا من قبل القيادة الإسرائيلية يقتنر كذلك بمناورات عسكرية تنذر بالخطر، على الرغم من أن حجم هذه المناورات، على ما يبدو، لم يكن مبالغاً فيها من وجهة نظر المخابرات السورية ووسائل الإعلام السوفيتية. وانطلقت التصريحات العدائية من قبل الزعماء الإسرائيليين. من القدس وردت برقية يونانيتد برس، جاء فيها نقلاً عن مصدر إسرائيلي رفيع المستوى ما نصه أنه: "إذا استمرت سوريا في حملتها التخريبية في إسرائيل، فإن ذلك سيكون سبباً فورياً للقيام بعمل عسكري يهدف إلى إسقاط النظام السوري"².

في 18 مايو طالب عبد الناصر بسحب قوات الأمم المتحدة من خط الهدنة مع إسرائيل ومن مضيق تيران، ووضع قوات مصرية في هذه المواقع، وأغلق المنفذ الوحيد للسفن الإسرائيلية من خليج العقبة إلى البحر الأحمر.

كتب والتر لاكور بإنصاف يقول: "علينا أن نعترف أنه من المسلم به أن معظم القادة السوفييت لم يكونوا يريدون حرباً بأي شكل من الأشكال بين إسرائيل والدول العربية، وكانت مفاجئة حقيقية لهم وحرراً عندما اشتعل الصراع، وأغلق ناصر مضيق تيران. وهناك شك في أن يكون عبد الناصر قد أبلغ الاتحاد السوفيتي مسبقاً بهذه الخطوة"³. ربما لا يدور الحديث هنا عن أغلبية القادة، بل كل القادة. فلا يوجد أي دليل على أن أيًا من القادة السوفييت كان يريد حرباً في الشرق الأوسط. ولكنهم اضطروا إلى دعم العرب معنوياً وسياسياً. وقد تبين بوضوح من بيان الحكومة السوفيتية بتاريخ 23 مايو 1967 أن موسكو سوف تقف إلى جانب العرب، إذا ما تعرضوا للهجوم⁴. في الوقت نفسه أوصلوا الرسالة إلى عبد الناصر بأن الاتحاد السوفيتي لن يقف جنباً إلى جنب مع مصر، إذا بادرت الأخيرة بعمل عسكري ضد إسرائيل.



كانت الدبلوماسية السوفيتية تسعى من خلال تقديم الدعم السياسي لعبد الناصر إلى التوصل إلى "حل سلمي وعادل للأزمة ومقبول لدى الطرفين"⁵. فلم تكن المصالح الإستراتيجية السوفيتية تبالي بمن يفرض سيطرته على مضيق تيران، وهل تستطيع السفن الإسرائيلية السير فيه أم لا؟ لذلك كان الاتحاد السوفيتي مستعداً لدعم كل أشكال الحلول الوسط، معتبرة أن منع مرور بعض السفن من إيالات إلى البحر الأحمر ليس مبرراً لشن الحرب.

لم تكن موسكو تفرض سيطرتها على مصر وسوريا. في الوقت نفسه لم يكن الاتحاد السوفيتي في تلك اللحظة يرى أنه من الممكن الضغط على الأمم المتحدة لكي تتخذ قراراً بالعودة إلى الوضع السابق، الذي لم يكن مقبولاً لعبد الناصر لكي لا يخرج حليفه المهم. ولم تظهر واشنطن اهتماماً أو رغبة في التعاون للبحث عن حل سياسي.

كانت وسائل الإعلام الحكومية السوفيتية منغمسة تماماً في أمور خرقاء. وفقاً لتقارير صحفية، فإن سوريا كانت تتعرض لتهديد احتياح إسرائيلي أردني شبه مشترك تقوده وكالة الاستخبارات المركزية وشركات النفط العملاقة⁶. بينما في 30 مايو وقّع العاهل الأردني الملك حسين مع عبد الناصر اتفاقية الدفاع المشترك في القاهرة، ويكون بذلك قد انضم إلى الجبهة المعادية لإسرائيل، بل وأصبح متورطاً في الحرب، وكان من نتيجة ذلك أن فقد القدس الشرقية والضفة الغربية بالكامل.

في الأيام الأولى للحرب التي بدأت في 5 يونيو، كانت الصحافة والإذاعة السوفيتية تبث البيانات العربية التي كانت قد أعدت مسبقاً، التي كانت تزعم أن الجيشين المصري والسوري يتقدمان في عمق إسرائيل، وأن القوات الجوية العربية تهاجم الأهداف الإسرائيلية. لكن في اليوم التالي بدا واضحاً أن القوات الجوية العربية قد تم تدميرها بالكامل، وأن القوات البرية للجيشين تلقت هزيمة كارثية، ولم يكن الاتحاد السوفيتي مستعداً للتدخل في الصراع.

كان الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت يقوم بنشاطه السياسي والدعائي لدعم الدول العربية. ففي 5 يونيو 1967 أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً خاصاً لإدانة "العدوان الإسرائيلي"، وأعلنت عن "دعمها الحازم" للدول والحكومات العربية، وطالبت إسرائيل كإجراء فوري مبدئي "بالوقف الفوري ودون أي شرط أو قيد لكافة العمليات العسكرية، وسحب قواتها وراء خط الهدنة"⁷. كما تم تقديم اقتراح مماثل من قبل مندوب الاتحاد السوفيتي

ن. ت. فيدورينكو في جلسة عاجلة لمجلس الأمن. بينما اعترض ممثلو كل من الولايات المتحدة وإنجلترا على إدراج بند سحب القوات في قرار مجلس الأمن. يقول ي. بريماكوف: ”على الرغم من حقيقة الدعم الواضح من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لطرفي النزاع في حرب 1967، إلا أن الدولتين العظميين كانتا تسعيان إلى عدم السماح بتصعيد هذه الحرب لتصبح حرباً شاملة. وتم تفعيل ”الخط الساخن“ بين قادة البلدين“⁸.

يقول سفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن أ. دوبرينين: ”في سياق الأحداث الحاسمة كان الرئيس جونسون في حالة اجتماع دائم مع كبار مستشاريه في ”غرفة العمليات“ في البيت الأبيض. وفي الكرملين كان المكتب السياسي أيضاً في حالة انعقاد دائم. وقد لعب وجود الخط الساخن ”دوراً لا يقدر بثمن في الحفاظ على اتصال دائم بين موسكو وواشنطن، وسمح لكل منها بمتابعة تطورات الأحداث وتجنب غموض نوايا وأفعال الطرف الآخر“⁹.

في السادس من يونيو عام 1967 اتخذ مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدعو كافة الدول المعنية كخطوة أولى باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الفورية لوقف إطلاق النار الفوري، ووقف العمليات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن القوات الإسرائيلية واصلت هجومها.

في 7 يونيو طالب مندوب الاتحاد السوفيتي لمجلس الأمن بالانعقاد من جديد. وتقدم الوفد السوفيتي باقتراح لمجلس الأمن لتحديد وقت معين لوقف العمليات العسكرية، أي أنهم كخطوة أولى اقترحوا المطالبة بالوقف الفوري للإطلاق النار وكافة العمليات العسكرية في تمام الساعة 20 بتوقيت جرينيتش يوم 7 يونيو 1967. وتم اتخاذ القرار المناسب في ذلك اليوم بالإجماع.

في السابع من يونيو أبلغت الأردن أنها مستعدة لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي (8 يونيو) أبلغت الحكومة المصرية الأمين العام للأمم المتحدة (أوتان) بأنها قررت الموافقة على طلب وقف إطلاق النار بشرط أن يفعل الطرف الآخر الشيء نفسه. لكن لم تتضمن هذه الموافقة البند الذي ينص على العودة إلى الوضع السابق (status quo ante).

في يوم الثامن من يونيو أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً جديداً تحذر فيه إسرائيل من أنها إذا لم تنفذ فوراً طلب الوقف الفوري لإطلاق النار الذي نص عليه قرار مجلس الأمن، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يعيد النظر في تعامله مع إسرائيل وسوف يتخذ قراراً بخصوص الحفاظ على علاقاته الدبلوماسية معها فيما بعد¹⁰.



في التاسع من يونيو أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بموافقة مصر وسوريا والأردن على وقف إطلاق النار، إلا أن القوات المسلحة الإسرائيلية كانت في هذه اللحظة قد بدأت العمليات الجوية والبرية على طول خط الجبهة مع سوريا. في اليوم نفسه طالب مجلس الأمن للمرة الثالثة بأن يتم وقف جميع العمليات العسكرية فوراً. لكن القوات الإسرائيلية واصلت تقدمها في الأراضي السورية ووضعت **دمشق** تحت القصف الجوي.

في اجتماع مجلس الأمن المنعقد يوم 10 يونيو طالب المندوب السوفيتي باتخاذ إجراءات "عاجلة وحاسمة لوقف العدوان الإسرائيلي وإدانتة إلى أقصى حد تسمح به القوانين الدولية"¹¹. إلا أن مندوب الولايات المتحدة اعترض على إدانة إسرائيل، واكتفى بدعوة الطرفين لوقف إطلاق النار.

وفي يوم 10 يونيو أقدم الاتحاد السوفيتي على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وأعلنت الحكومة السوفيتية أنه إذا لم توقف إسرائيل عملياتها العسكرية فوراً، فإن الاتحاد السوفيتي "سوف يقوم بمشاركة الدول المحبة للسلام بفرض عقوبات على إسرائيل بكل ما يترتب على ذلك من عواقب"¹².

كما حذرت الحكومة السوفيتية من خلال الاتصال المباشر بواشنطن من أنه إذا لم توقف إسرائيل عملياتها العسكرية، فإن الاتحاد السوفيتي لن يتوانى عن اتخاذ تدابير ذات طابع عسكري¹³.

وبعد مرور ثلاث ساعات عقب الحصول على المذكرة السوفيتية أوقفت إسرائيل إطلاق النار على كافة الجبهات. حيث اعتبر قادة البلاد أنهم قد نفذوا بالفعل المهام الإستراتيجية العسكرية التي كلفوا بها. ربما كانوا يأملون في التوسع في احتلال المزيد من الأرض لكي يكتسبوا أوراقاً إضافية للمساومة. لكن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الاتحاد السوفيتي ومعظم بلدان أوروبا الشرقية على الرغم من أنه استنفد في هذه اللحظة ترسانة وسائل الضغط السياسي على إسرائيل، إلا أنه صنع جوّاً من الغموض. فرمما جاء رد الفعل التالي من قبل السوفييت مفاجئاً، وهذا ما دفع القيادة الإسرائيلية إلى التوقف عما تقوم به. وعلى ما يبدو أنهم في **واشنطن** قرروا عدم استفزاز الاتحاد السوفيتي للقيام بأفعال غير محسوبة عواقبها سلفاً، وأن إسرائيل كانت قد حققت بالفعل النجاح المطلوب وتستطيع الآن أن تجني ثماره السياسية.

فإلى أي درجة كانت إسرائيل تعوّل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، عندما بدأت الحرب؟ كان القرار قد اتخذته القيادة الإسرائيلية نفسها، وهي واثقة من النجاح، ولكنها كانت تعوّل على مساعدة واشنطن إذا تعقد الوضع. وكان من مصلحة واشنطن توجيه ضربة إلى هيبة ومكانة الاتحاد السوفيتي، وهذا ما سيحدث حتمًا بعد هزيمة حلفائه وأصدقائه العرب، ويمكن أن يتبع ذلك تغيير الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وسوريا. فلم تكن مهمة الإطاحة بالاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط قد تم رفعها من جدول أعمال السياسة الأمريكية.

في مذكراته يؤكد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، أنه على حد زعمه، أقنع الإسرائيليين بعدم بدء الحرب، وأنه نفسه فوجئ بالحرب¹⁴. فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متعثرة في حرب فيتنام لم تكن تريد التورط في أية أعمال عسكرية في الشرق الأوسط. والسؤال هو: "بأي لهجة" حاول الرئيس الأمريكي "إقناع" حليفه الفعلي بعدم بدء الحرب؟ ففي الحقيقة كان النصر السريع لإسرائيل يروق له¹⁵. فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية فعليًا "الضوء الأخضر" لإسرائيل لتنفيذ عملياتها. إلا أن ليندون جونسون دعم في يونيو الاقتراح السوفيتي باتخاذ مجلس الأمن لقرار وقف إطلاق النار. هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع. وفي السابع من يونيو وافقت إسرائيل، لكن بشرط العودة إلى الوضع السابق للحرب، أي إعادة فتح خليج العقبة وسحب القوات المصرية من شبه جزيرة سيناء. لم تستجب القاهرة ودمشق على الفور للاقتراح السوفيتي الذي أيدته الولايات المتحدة الأمريكية، مما سمح، وفقًا لرواية ليندون جونسون، لإسرائيل بالاستيلاء على شبه جزيرة سيناء، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان. وفي الثامن من يونيو وافقت القاهرة على اقتراح وقف إطلاق النار، بينما جاءت موافقة دمشق في التاسع من يونيو، وفي صباح اليوم التالي (10 يونيو) أعلنت إسرائيل موافقتها أيضًا. لكن، قد فات الأوان.

كتب ليندون جونسون، ملخصًا نتائج "حرب الأيام الستة": "أحزني أن إسرائيل قررت توجيه ضربة للقوات العربية المرابضة على الحدود، كما أحزني رفض عبد الناصر الموافقة الفورية على اقتراح وقف إطلاق النار، الذي يصاحبه فتح خليج العقبة والانسحاب المتبادل للقوات من شبه جزيرة سيناء. ودائمًا بدء الحرب أسهل بكثير من صنع السلام. فلو أن عبد الناصر وافق على عرضنا، لكان من السهل إزالة الاحتقان الذي أدى إلى الهجوم الإسرائيلي، ولكان قد تم إخلاء سيناء من القوات... لكن تباطؤ العرب أدى إلى الحرب، التي انتهت ببقاء القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في كل من سوريا والأردن ومصر"¹⁶.



بالطبع **جونسون** ليس محايداً ويسعى إلى تبرئة الأمريكيين والإسرائيليين. لكن في تفسيرات العرب، الذين يلتقون باللوم في كل شيء لا على أنفسهم، بل على الأمريكيين، وبالطبع على الإسرائيليين، لا تتطابق النهايات.

يقول **جونسون**: ”منذ لحظة إعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1948 ونحن ندعم وحدة أراضي دول المنطقة. هذا الالتزام لم يتم تسجيله في أي من الاتفاقيات، لكنه كان فاعلاً. وكان يقوم على أساس الإعلان الثلاثي لعام 1950 الذي وعدت فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمقاومة أي محاولة لتغيير الحدود الوطنية لدول الشرق الأوسط باستخدام القوة. وقد أكد هذا الالتزام بصورة علنية أربعة رؤساء - **ترومان** و**ايزنهاور**، **كيندي** وأنا“¹⁷. ولكن المشكلة تكمن كذلك في أنه في عام 1967 لم تكن لدى إسرائيل حدود معترف بها دولياً.

وبمعايير هذه الأيام، من السهل أن نعتبر أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كان خطأً من جانب القيادة السوفيتية. حيث كان من الممكن اتخاذ إجراءات أخرى مثل استدعاء السفير أو تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، والاحتفاظ بمكاتب اتصال في الوضع الحيادي (كما في حالة فنلندا)، والاحتفاظ بقناة اتصال دائم مع الحكومة الإسرائيلية والقوى السياسية الأخرى في إسرائيل، ومن ثم تسهيل المشاركة السوفيتية في عملية السلام في المستقبل. عادة هذه الخطوة يفسرها الباحثون الغربيون والروس كبادرة لصالح العرب. لكن هذا هو التفسير الذي أعطاه لكاتب هذه السطور أحد المسؤولين الدبلوماسيين في وزارة الخارجية.

دبلوماسي: أحياناً كانت وزارة الخارجية تتخذ خطوات كانت تبدو مضرّة بسياستنا، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1967. من الواضح أن هذه كانت خطوة خاطئة كلفتنا كثيراً. لكن لماذا سرنا في هذا الطريق؟ أتذكر ما حكاه **ليو إيساكوفيتش ميندليفيتش** الذي كان أحد الأشخاص المشاركين في المطبخ السياسي في ذلك الوقت. حيث تقدم **جروميكو** باقتراح قطع العلاقات إلى المكتب السياسي في آخر لحظة لكي لا تتورط في مغامرة عسكرية كان يصر ”**صقور**“ الإدارة على خوضها. فكان ذلك الاقتراح بمثابة العظمة التي ألقيت ”**لصقورنا**“ كي يهدأوا.

المؤلف: ومن كان من بين ”**الصقور**“ في ذلك الوقت؟

دبلوماسي: لم يذكر **ميندليفيتش** أية أسماء. وكان **جروميكو** يخشي الصدام مع أمريكا،

لأن ذلك سيكون بمثابة تكرار لأزمة الصواريخ عام 1962. فلم يكن قطع العلاقات في المقام الأول إشارة لصالح العرب، وإنما كان أحد النقلات في لعبة السياسة الداخلية.

في التاسع من يونيو 1967 أعلن جمال عبد الناصر عن تنحيه، وبدأ تشكيل قيادة جديدة للبلاد. لكن في اليوم نفسه خرج ملايين المصريين إلى الشوارع مطالبين بعودته للسلطة. عاد عبد الناصر إلى منصبه كرئيس للبلاد يوم 11 يونيو. وأحبط محاولة انقلاب عسكري بقيادة المشير عبد الحكيم عامر، وانتهى الأمر بانتحاره.

عندما بدأ الاتحاد السوفيتي غير قادر على الحيلولة دون هزيمة الدول العربية في العمليات العسكرية، استطاع أن يساعدهم في التخلص من الفشل السياسي والإستراتيجي. بعد انتهاء الحرب بعدة أيام بدأ الانتشار الواسع والضخم للأسلحة والذخائر والمدربين السوفيت في مصر وسوريا، كما تم تخصيص مساعدات اقتصادية طارئة لهم.

وفي وسائل الإعلام السوفيتية انطلقت حملة معادية لإسرائيل وللصهيونية. واتهمت الإسرائيليين بارتكاب أعمال وحشية. حيث كتبت الصحافة تقول: "إن المعتدين يقتلون الأسرى والفلاحين العزل، ويطلقون النار بشكل عشوائي على الرجال والنساء والأطفال، حتى إن المراسلين الغربيين يشبهون هذه الجرائم بجرائم النازية"¹⁸. وكانت صحيفة "برافدا" تستخدم مصطلح "الإبادة الجماعية"¹⁹. وأصبحوا يطلقون على موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي لقب "موشيه أدولفوفيتش" (تشبيهاً له بأدولف هتلر - المترجم). وكان يتم تصوير الصهيونية العالمية على أنها عصابة لصوص، وبنديقية في يد أصحاب البنوك في شارع وول ستريت، وأحياناً صاحب شارع وول ستريت. وأعلنوا أن الصهيونية ليست حركة سياسية، وإنما "مؤامرة إجرامية ضد جميع الشعوب المحبة للسلام"، مستلهمةً روح اليهودية فكانت دائمة حركة عنصرية، هدفها النهائي هو السيطرة على العالم. لكن "العدوان الإسرائيلي" لم يحقق مهمته الرئيسية. فلم يتم إسقاط الأنظمة العربية "التقدمية"²⁰.

تم تخصيص الجلسة العمومية للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بتاريخ 21 يونيو 1967 لسياسة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. وتمت الإشارة في بيان الجلسة العامة إلى أن "العدوان الإسرائيلي" ما هو إلا "نتيجة لمؤامرة من القوى الأكثر رجعية للإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المؤامرة موجهة ضد حركات



التحرر الوطني، وضد الدول العربية التقدمية التي اتخذت طريق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية لصالح الجماهير الكادحة، التي تنتهج السياسة المعادية للإمبريالية²¹. ومع تحديد مهام السياسة الخارجية السوفيتية بشأن الوضع في الشرق الأوسط أشارت الجلسة العمومية لضرورة ”مواصلة توطيد الصداقة وتعزيز التضامن بين الاتحاد السوفيتي والدول العربية، وتوجيه ضربة حاسمة لمكائد الإمبريالية وفضح وجهها الحقيقي المعادي للشعوب، ومناهضة حملات التشويه التي تشنها، ومكافحة الأعمال الانشقاقية لمجموعة ماوتسي تونج التي تستهدف تمزيق القوى المناهضة للإمبريالية وتقويض الثقة بين الشعوب العربية والبلدان الاشتراكية²². تكررت هذه الأطروحات ”والحجج“ مرات لا تحصى من قبل الباحثين والصحفيين السوفيت فيما بعد.

المؤلف²³: الآن وبعد مرور سنوات كثيرة، هل لا زلت تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مهتمة بحرب عام 1967؟

ي. بيرلين (النائب السابق لرئيس قسم الشرق الأوسط، وزارة الخارجية السوفيتية، وفيما بعد أحد رجال العلم): ربما، نعم. فجزء من الحقيقة يكمن في أننا كنا في ذلك الوقت نقول: كانت مهتمة. كانت الولايات المتحدة مع ذلك تحتاج إلى تضيق الخناق على عبد الناصر والبعثيين السوريين أو إسقاطهم واحداً تلو الآخر أو مجتمعين.

المؤلف: لكن كلاً من السياسيين والكتّاب الإسرائيليين يكتبون أنه لم يكن هناك تركيز من القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت على الحدود الإسرائيلية.

ي. بيرلين: زمن التعبئة العامة في إسرائيل يستغرق يوماً كاملاً. كان من الضروري أن يكون هناك قرار سياسي ببدء الحرب، وقد كان، على ما يبدو. وهنا وفر لهم ناصر الحجة لبدء الحرب عندما طالب بسحب قوات الأمم المتحدة وأغلق مضيق تيران. كان من الممكن أن نتدخل ونخبر عبد الناصر بأن يلغي هذا القرار. لكننا لم نقرر ذلك تجنباً للصدام معه، لأننا كنا دائماً ننظر للأحداث من منظور الآخرين، ليس من وجهة نظرنا نحن كدولة عظمى وإنما من وجهة النظر المصرية، ثم فيما بعد من وجهة النظر السورية.

اتهم جزء من الرأي العام العربي والكثير من الشخصيات السياسية الاتحاد السوفيتي بأنه لم يحاول الحيلولة دون هزيمة أصدقائه العرب. هذه الاتهامات حسب وصف صحيفة ”برافدا“ كانت ”اتهامات قدرة“.

نادراً ما تجدد في الشخصية العربية بشكل عام الشعور بالندم ونقد الذات، تلك السمات المميزة، على النقيض تماماً، للشخصية الروسية. فدائماً السبب في الإخفاقات والهزائم هو القدر، والإمبرياليون، والاتحاد السوفيتي، كل هؤلاء، لكن ليس العرب أنفسهم. في الحقيقة كان حجم الهزيمة في هذه المرة والنيل من القومية العربية قد بلغ حداً أثار لديهم بعد مرور بضعة أشهر من الهزيمة موجةً من نقد وتطهير الذات، لكنها لم تشمل سوى طبقة بسيطة جداً من المثقفين اليساريين.

وقد فسرت الصحافة السوفيتية النجاح العسكري الإسرائيلي بعدة عوامل: تحقيق عنصر المفاجأة والسلاح الغربي والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العنجهية الوطنية لدى الشعب الإسرائيلي. أما عبد الناصر فقد باعته "البرجوازية العسكرية"، وخاصة قيادة القوات الجوية. يشار إلى أن الشعارات المتطرفة المعادية لإسرائيل قد أضرت كثيراً بالقضية العربية. فقد تكبدت الأنظمة التقدمية في **مصر وسوريا** الهزيمة لأنها لم تكن تقدمية بما يكفي. كان يجب تطهير جميع الهيئات السياسية والعسكرية من الرجعيين والعناصر المعادية للاتحاد السوفيتي، عندها فقط يكون العرب أقوى ويتمكنون من استعادة الأرض. بينما كان الاتحاد السوفيتي يقدم لحلفائه - **مصر وسوريا** - الدعم العسكري والاقتصادي، كان في الوقت نفسه يستخدم بشكل فعال ورقة الدبلوماسية في سياسته بالشرق الأوسط.

في 17 يونيو 1967 انعقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخامسة، شارك فيها رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي أ. ن. كوسيجين. وفي 19 يونيو تقدم بمشروع قرار تقوم بمقتضاه الجمعية العمومية بشكل خاص (1) بإدانة قاطعة للعمليات العدوانية للإسرائيليين واحتلالها المستمر لأجزاء من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن، مع الإشارة إلى أن ذلك يعتبر عملاً من أعمال العدوان المعترف بها؛ (2) مطالبة إسرائيل بسحب قواتها فوراً وبدون قيد أو شرط من الأراضي التي احتلتها في الدول المشار إليها إلى مواقعها خلف خطوط الهدنة التي تم تعيينها بمقتضى اتفاقيات الهدنة العامة؛ (3) مطالبة إسرائيل أيضاً بتعويض كل من الجمهورية العربية وسوريا والأردن ومواطنيهم بشكل كامل وفي أقرب وقت عن الضرر الذي تسببت فيه بعدوانها عليهم، وإعادة كل ما استولت عليه من الممتلكات وثروات²⁴. تجدد الإشارة هنا إلى أن مشروع القرار لم يتضمن أية بنود تخص المشكلة الفلسطينية، التي ستصبح بعد عدة أعوام في قلب الصراع العربي الإسرائيلي.



عارضت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إقرار الجمعية العمومية لمشروع القرار السوفيتي، لكنهم لم يقدموا في الوقت نفسه مشروعاً مماثلاً.

في شهري يونيو ويوليو 1967 زار **موسكو** الرئيس الجزائري **هواري بومدين**، ورئيس الجمهورية العراقية **عبد الرحمن عارف**، وبعد ذلك وصل الرئيس السوري **نور الدين الأتاسي**. وفي شهري يوليو وأغسطس قام رئيس مجلس السوفييت الأعلى **ن. ف. بودجورني** بزيارات إلى كل من **القاهرة** و**دمشق** و**بغداد**. وفي أكتوبر 1967 زار **العاهل الأردني الملك حسين موسكو**، بينما قام **عبد الناصر** بزيارة مماثلة في يوليو 1968.

تم نظر مسألة مبادئ التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط في اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في الفترة من 9 إلى 22 نوفمبر 1967. وفي 22 نوفمبر 1967 اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 242، الذي كانت قد تقدمت به بريطانيا والذي كان يقدم حلولاً وسطاً. نص القرار، بشكل خاص، على "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها مؤخراً". أثناء كلمته التي ألقاها بعد انتهاء التصويت على القرار، أعلن مندوب الاتحاد السوفيتي أنه صوت لصالح مشروع القرار الإنجليزي؛ لأنه فهم منه أن الكلام يدور عن انسحاب القوات الإسرائيلية "من جميع الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة العدوان الذي قامت به في الخامس من يونيو 1967". وسأوضح للقارئ هذا الأمر: في اللغة الروسية لا يوجد ما يعرف بأداة التعريف أو أداة التنكير. لذلك إذا استخدم التعبير "أراضٍ محتلة" في اللغتين الإنجليزية والفرنسية بأداة تعريف فإنه يجب ترجمته إلى اللغة الروسية باستخدام كلمة "جميع/ كل". النص الإنجليزي كان يخلو من أداة التعريف، بينما كانت موجودة في النص الفرنسي؛ ولذلك فإن الإسرائيليين يستخدمون الصيغة الإنجليزية فقط كأساس لمفاوضاتهم الدبلوماسية. اعترف القرار بحق إسرائيل في الوجود، بينما تعامل مع المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين فقط.

وفي حديثه مع المؤلف ساق السفير السوفيتي السابق لدي سوريا **ي. تشيرنياكوف** تفاصيل جديدة غير معروفة عن العمل الدبلوماسي في تلك الفترة²⁵.

ي. تشيرنياكوف: لم يكن الأمريكيون يقفون مع العرب ولا يعتبرون معهم، لأن لديهم إسرائيل، سيدتهم.

المؤلف: أعتقد أن إسرائيل هي من ترسم ملامح السياسة الأمريكية؟

ي. تشيرنياكوف: في كل الأحوال، سياستها في الدول العربية.

المؤلف: لكنني من أنصار توازنهم في التعامل في هذا الأمر.

ي. تشيرنياكوف: سأسوق لك مثلاً. في عام 1967 أثناء الحرب كنت أقوم بدعم الاتصالات مع واشنطن. فكان الأمريكيون يهتمون لأمر لإسرائيل أكثر من أنفسهم. في ذلك الوقت وصل السفير السوفيتي لدى الولايات المتحدة **دوبرينين** إلى **نيويورك** ضمن وفد سوفييتي برئاسة **جروميكو**. بعد ذلك غادر **جروميكو** وبقي السفير. كان الوجه الأساسي في إعداد القرارات من الجانب الأمريكي هو **جولدبرج**، مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة. وعندما تختلف المواقف فإنهم كثيراً ما يلجئون إلى صياغة النص بحيث يمكن تفسيره بشكل مختلف من شخص لآخر. وهذا ما فعلوه في هذه المرة. ويبدو أن **جولدبرج** لم يع جيداً جوهر القضية، ووافق على الصياغة التي كانت تناسبنا والعرب. وعندما رآها الإسرائيليون، عثفوه على هذه الصياغة، على ما يبدو، مما دفع **جولدبرج** إلى سحب اقتراحه. كان قد سلمه قبل ذلك ليس في شكل نص مطبوع وإنما كتب ورقة بخط يده وسلمها إلى **دوبرينين**. لكن الأخير لم يعد إليه هذه الورقة. وعندما بدأ **جولدبرج** يصيح أنه لم يعطه مثل هذا الاقتراح، سأله **دوبرينين**: ”ومن كتب هذه الورقة إذاً؟“. كان **جولدبرج** مرتبكاً، لكنه مع ذلك أنكر اقتراحه هذا. وبعد ذلك تمت الموافقة على النسخة الإنجليزية.

وفي نهاية عام 1968 ومن أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967 اقترح الاتحاد السوفيتي خطة للتسوية تتلخص في أن تقوم إسرائيل وجيرانها العرب في الوقت نفسه بالإعلان عن استعدادهم لوقف حالة الحرب بينهم وتحقيق التسوية السلمية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. في الوقت نفسه تعلن إسرائيل عن استعدادها لبدء سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة من تاريخ محدد. بالإضافة إلى ذلك تقوم الدول العربية وكذلك إسرائيل في اليوم المحدد لبدء انسحاب القوات الإسرائيلية ، الذي يجب أن يتم بمراقبة من الأمم المتحدة، بتقديم الوثائق ذات الصلة إلى الأمم المتحدة حول وقف حالة الحرب والاعتراف بسيادة دول المنطقة واحترامها والاعتراف بوحدة أراضيها واستقلالها السياسي والإقرار بحقها في التعايش السلمي داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لقرار مجلس الأمن. ووفقاً للاتفاق الذي يمكن التوصل إليه بوساطة أممية يمكن التوافق حول القضايا المتعلقة بالحدود الآمنة والمعترف بها، وضمان حرية الملاحة في المياه الدولية لهذه المنطقة، والتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين وضمان عدم المساس بسيادة واستقلال كل



دولة في منطقة الشرق الأوسط²⁶. بعد عام واحد، وفي يناير من عام 1970، تقدم الاتحاد السوفيتي مجددًا بالخطوط والأحكام الأساسية لهذه الخطة²⁷.

في ذلك الوقت دفع الموقف المتأزم في المنطقة كلاً من قيادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للبحث المشترك عن حل للأزمة.

حيث عقد رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأربعة الكبار مشاورات حول طرق تنفيذ قرار مجلس الأمن.

وفي بيان صدر بتاريخ 21 سبتمبر 1969 بعد لقاء جمع وزراء الدول الأربع مع الأمين العام للأمم المتحدة، تمت الإشارة بوجه خاص إلى تأكيد المشاركين في المشاورات الرباعية على ضرورة دعم وتنفيذ قرار مجلس الأمم الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967، واتفقوا على ضرورة إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط، وأقروا بأن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط لها حق أصيل في الوجود كدول مستقلة ذات سيادة²⁸. قد يبدو أن الاتحاد السوفيتي أصبح شريكاً أساسياً في العملية السياسية في الشرق الأوسط، إلا أن اجتماعاً بهذا الشكل لم يعقد مرة أخرى. وسرعان ما بدأ يظهر في الاقتراحات السوفيتية الخاصة بالتسوية في الشرق الأوسط بند جديد، ألا وهو المطالبة "بتلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني"²⁹. ذكر ذلك في قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الذي عقد في مارس 1971.

لم تكن الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1967 والتي تسببت في هزيمة كبرى لحلفاء الاتحاد السوفيتي ونالت بشكل كبير من هيئته، تعني انهيار النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، والذي تشكل على مدى العقد السابق، بل على العكس تماماً. حيث تواصلت بقوة العمليات الاجتماعية والسياسية التي بدأت في الخمسينيات وبداية الستينيات، بل إن حرب 1967 قد أدت إلى تسارع وتيرة هذه العمليات. حيث كان الرأي العام العربي ينظر إليها على أنها "عدوان إسرائيلي بتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية"، وكان ذلك متوافقاً مع وجهة النظر السوفيتية، لذا ازدادت التوجهات والميول المعادية للغرب (المعادية للإمبريالية). وفي أثناء هذه الموجة في يوليو 1968 وقع انقلاب بعثي جديد في العراق، وفي مايو 1969 وقع انقلاب يساري راديكالي في السودان، وفي الأول من سبتمبر 1969 قامت الثورة في ليبيا. ولم يكن حتى ذلك الحين الانجذاب للكثير من عناصر النموذج

الاجتماعي والسياسي المستنسخ من النموذج السوفيتي قد تلاشى نهائياً بعد. أم تظهر النجاحات العسكرية والسياسية في فيتنام وكوبا أية قدرات تعبوية تمتلكها الأنظمة اليسارية الراديكالية؟ لم تكن مصر - وهي الدولة القائدة للعالم العربي - تسير في هذا الطريق؟

لكن الأمر الرئيس كان يكمن في شيء آخر. أظهرت القيادة السوفيتية أنها لن تسمح باختيار الأنظمة الصديقة لها وأنها تمتلك الوسائل والإمكانات اللازمة لذلك. فكانت المساعدات العسكرية الضخمة لكل من مصر وسوريا تهدف إلى استعادة ومضاعفة قدراتها العسكرية. كذلك تم بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي مواصلة بناء المشروعات الضخمة، مثل السد العالي، وسد الفرات، ومصانع الحديد والصلب بحلوان. كما تضاعفت أعداد المصريين والسوريين والعراقيين الدارسين في الاتحاد السوفيتي. لكن في الوقت نفسه كانت تظهر وتزداد مؤشرات تؤكد بداية تآكل النفوذ السوفيتي في الشرق الوسط مع بداية السبعينيات. ولم يكن الأمر يتعلق حتى بعدم قدرة الأنظمة الثورية المستقلة على حل المشكلات الداخلية. ففي نهاية المطاف كان من الممكن أن نعزو هذه الإخفاقات إلى "المؤمرات الإمبريالية والصهيونية"، وإلى الوضع العسكري - فقد كان ذلك واقعاً ولو بشكل جزئي، كما أن هذه الأزمة الداخلية سوف تظهر فيما بعد بشكل كلي. كان الأمر يتلخص في تناقض الموقف السوفيتي بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي. فبينما كان الاتحاد السوفيتي يقوم بتسليح مصر وسوريا، لم يكن يرغب ولا يخطط لحل المشكلة عسكرياً، ولا لترجيح كفة العرب أو تغيير الوضع القائم. فمن ناحية، كان القادة السوفييت يتخوفون من هزيمة جديدة للعرب، وفي مثل هذه الحالة سيكون الاتحاد السوفيتي مضطراً إلى رفع مستوى تدخله في الصراع من أجل إنقاذ أصدقائه، وسيتبع هذه الأفعال رد فعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد بالمواجهة المباشرة. ومن ناحية أخرى، ربما كانت التسوية تعني تقليل اعتماد الدول العربية على دعم الاتحاد السوفيتي.

كان الاتحاد السوفيتي مهتماً فعلياً بالحفاظ على حالة "اللا سلم واللا حرب"، على الرغم من أن الدبلوماسية السوفيتية رسمياً لم تأل جهداً للتوصل إلى تسوية للنزاع. إلا أن ف. فينوجرادوف النائب السابق لوزير الخارجية السوفيتي، وسفير الاتحاد السوفيتي السابق في مصر، قد نفي بشكل قاطع في حوار مع مؤلف هذا الكتاب فكرة وجود مثل هذا التوجه لدى الاتحاد السوفيتي³⁰. وكان بمقدوره الاستشهاد بتصريحات بريجنيف الرسمية بأن "الاتحاد السوفيتي كان ولا يزال وسيظل مهتماً بالتسوية العاجلة والدائمة والعادلة للصراع في



الشرق الأوسط³¹. لم يكن القادة العرب، الذين أعلنوا في اجتماع الخرطوم في يومي 30 أغسطس - 1 سبتمبر عام 1967 عن "اللاءات الثلاثة" الشهيرة (لا للاعتراف بدولة إسرائيل، لا للسلام مع إسرائيل، لا للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل)، مستعدين للحل السلمي أو الحلول الوسط. إلا أن التشدد في حل النزاع تسبب في زعزعة قاعدة السلطة والأنظمة المصرية والسورية الحاكمة ودفع قادتها إلى صدام عسكري لم تكن القيادة السوفيتية ترغب فيه.

تدرجياً استعاد **عبد الناصر** السيطرة على البلاد بعد أن تخلص من منافسيه من العسكريين، بما فيهم صديقه القديم، "بطل الاتحاد السوفيتي" المشير **عبد الحكيم عامر**. كان الزعيم المصري يناور بحذر بين اليساريين الذين يستغلون العطف السوفيتي، واليمينيين الذين يميلون لضرورة التعاون مع الغرب والتخلي عن التجارب الاشتراكية. لكن حرية العمل كانت تقيدتها وصمة الذل التي خلفتها حرب يونيو 1967 والاحتلال الإسرائيلي لسيناء. أجبرت المعارضة الشديدة لإسرائيل والغرب **جمال عبد الناصر** إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتي. فكان التعاون مع مصر بالنسبة للقيادة السوفيتية على رأس أولوياتها في المنطقة. وسرعان ما استردت القدرة القتالية للجيش المصري عافيتها عن طريق توريدات السلاح السوفيتي وإرسال الخبراء السوفيت.

تم عقد عدة زيارات لوفود سوفيتية رفيعة المستوى إلى **مصر**، وبالمثل لوفود مصرية إلى الاتحاد السوفيتي. كان تعاون **جمال عبد الناصر** ومعه اليساريون والماركسيون يجعله القيادة **موسكو** تتوهم أن مصر تسير في الاتجاه "الصحيح". وكدليل على صدق هذه الفكرة أسوق إليكم مقتطفاً من حوار مع **ب. ن. بونوماريف**.

ب. ن. بونوماريف³²: كان ناصر شخصاً تقدمياً، وصديقاً للاتحاد السوفيتي، وكان يريد أن تسير **مصر** على طريق التقدم الاجتماعي.

المؤلف: هل تعني بالتقدم الاجتماعي الاقتراب تدريجياً من النموذج السوفيتي؟

ب. ن. بونوماريف: نعم بالطبع، هكذا بالضبط. أذكر حينما كان **ناصر** يعالج لدينا في **بارفيخا**، وذهبت للتحدث إليه. تحدثنا كثيراً ثم بدأ في الكلام معي بصراحة. قال إنه يريد تطوير الاشتراكية، والتقدم الاجتماعي ليكون أقرب إلى الاشتراكية. كان من الواضح أنه يتطور في الاتجاه الصحيح، من وجهة نظرنا، بمعنى أنه يسير على طريق التقارب مع الاتحاد

السوفيتي وعلى طريق الكفاح ضد الإمبريالية، والنضال من أجل الاشتراكية. وقد أخرجت القيادة بذلك.

كان السلاح الروسي يتدفق إلى سوريا لكي يتم تعويض الخسائر العسكرية. وفي مارس من عام 1968 زار وزير الدفاع السوفيتي المرشال أ.أ. جريتشكو دمشق.

كان أحد أسباب هزيمة سوريا في الحرب سحب عدد من الوحدات القتالية من الجبهة لتعزيز تأمين النخبة البعثية وتدعيم جبهة الأمن الداخلي. فكان القادة السوريون يخشون أعداءهم الداخليين أكثر من خشيتهم من إسرائيل. وقد أتت هذه السياسة بثمارها، فكانت المعارضة السورية ضعيفة ومشتتة. وكانت الحكومة تسيطر على زمام الأمور بقبضة من حديد. وأصبح الجيش السوري يقوم ببعض وظائف البوليس السياسي.

بالتوازي مع التعاون العسكري بين الاتحاد السوفيتي وسوريا كان هناك أيضًا تعاون "أيديولوجي"، حيث وصل إلى موسكو وفد من البعثيين لإجراء "مناقشات أيديولوجية".

لم يكن صعبًا على السوريين المنزلة أن يجدوا شعارات تطرب مسامع موسكو ومن ثم يتمكنون من زيادة فرصهم في الحصول على المساعدات. فكانت سوريا تحتاج إلى حماية، وكان لديها ما يمكن أن تعطيه في المقابل سواء في مواقفها الإستراتيجية أو اقتصاديًا. لكن ظلت سوريا بالنسبة للاتحاد السوفيتي حليفًا صعبًا، لا يمكن السيطرة على أفعاله، التي كثيرًا ما كانت غير متوقعة، وكانت تتسبب في تعقيد الموقف.

كانوا في الاتحاد السوفيتي غير متحمسين للأفكار اليسارية الآتية من دمشق من نوعية "الحرب الشعبية" ضد إسرائيل. كان رئيس الأركان السوري الجديد مصطفى طلاس "منظرًا" لحروب العصابات، بل إنه حتى كان مترجمًا لتشي جيفارا الذي لم يكن يحظى بشعبية خاصة لدى القيادة السوفيتية.

من أجل تعزيز مكانتهم داخل بلادهم والضغط على إسرائيل كان على القادة المصريين والسوريين أن يتخذوا خطوات ما ضد إسرائيل، لذلك قرروا بدء أعمال عسكرية غير مكثفة. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأعمال العسكرية العشوائية لإسرائيل ضد كل من مصر وسوريا والأردن دفعتهم أيضًا إلى ذلك.

في مارس عام 1969 بدأ المصريون "حرب الاستنزاف". وكانت عبارة عن قصف



بالمدفعية ومعارك جوية وغارات وكمانن للكوماندوز عبر قناة السويس، مما كبد القوات الإسرائيلية المتحصنة خلف ”خط بارليف“ على الضفة الشرقية للقناة خسائر كبيرة. وفي شهر إبريل من العام نفسه أعلنت مصر رسمياً أنها لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بوقف إطلاق النار. وفي موسكو بعد تذبذب في المواقف لم يعد أحد يعارض مثل هذه العمليات، على الرغم من سقوط ضحايا في صفوف القوات العسكرية السوفيتية الموجودة على الضفة القناة. ربما ظهر في تلك الأشهر ولفترة قصيرة شعور ”الأخوة في السلاح“ بين الروس والمصريين. لم يكن القادة المصريون يضمنون بالتصريحات المرضية لموسكو³³. ففي أكتوبر 1970، على سبيل المثال، صرَّح وزير الحربية المصري في ذلك الوقت الفريسق محمد فوزي قائلاً: ”إن دعم الاتحاد السوفيتي للقوات المسلحة للجمهورية العربية بالسلاح والذخيرة والخبراء العسكريين في الفترة الماضية من الصعب تقييمه. فهذه المساعدات كانت ولا تزال ذات أهمية كبرى في مواجهة إسرائيل التي تدعمها الولايات المتحدة بسلاح حديث وذخيرة“. وفي إبريل 1970 صرَّح جمال عبد الناصر بأنه ”بفضل المساعدات السوفيتية استطعنا استعادة القدرات الدفاعية للجمهورية العربية بشكل كامل، وأصبحنا الآن قادرين على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق ردّاً على الهجمات الإسرائيلية“.³⁴

إلا أنه سرعان ما نقلت إسرائيل ”حرب الاستنزاف“ إلى العمق المصري مستغلةً القدرات القتالية العالية لجيشها، ومؤسستها العسكرية الأكثر تنظيمًا وكذلك تفوق سلاح الجو لديها، فقامت بعدة غارات جوية على أهداف عسكرية واقتصادية ومدنية.

الشرق الأوسط في الإستراتيجية العسكرية السوفيتية

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً كان التهديد الإستراتيجي للاتحاد السوفيتي القادم من الجنوب يتمثل في وجود قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية هناك. إلا أنه مع نهاية الخمسينيات أصبحت حاملات الطائرات التابعة للأسطول السادس الأمريكي مسلحةً بطائرات نفثة يمكنها الوصول إلى المناطق الجنوبية للاتحاد السوفيتي وأراضي حلفائه في منطقة البلقان.

كانت المهمة الإستراتيجية العالمية للأسطول البحري واضحة للقيادة العسكرية السوفيتية منذ الثلاثينيات، إلا أن الموقع الجغرافي للاتحاد السوفيتي كدولة عظمى مترامية الأطراف، وضعف قاعدته الصناعية وتواضع قدراته العسكرية والفنية قبيل الحرب العالمية الثانية كانت

العوامل المهمة في تحديد حجم الأسطول الحربي السوفيتي وتحديد مهمته كقوة داعمة في تنفيذ العمليات البرية. لكن في الحقيقة في تلك السنوات تم إعداد برنامج لبناء عشرات السفن والبوارج الثقيلة وكان مقدر له 15-20 سنة. لكن الحرب العالمية أدت إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطط وإن كانت لم تلغها نهائياً.

ليس لدى مؤلف الكتاب أية معلومات وثائقية حول أرقام وتواريخ تنفيذ برنامج تطوير الأسطول البحري، ولكن استناداً على لقاءات وحوارات أجراها مع موظفي هيئة أركان الأسطول الحربي وبعض المعلومات التي حصل عليها من مصادر غربية تكونت لديه الصورة التالية. في بداية الخمسينيات على منصة بناء السفن تم البدء في سلسلة إنتاج السفن الحربية العملاقة. مع اقتراب موعد وفاة ستالين في 1953 كانت هناك من أصل 24 بارجة من فئة «سفيردولوف» المخطط لها 6 سفن جاهزة و14 سفينة تحت الإنشاء³⁶. ومن الطبيعي أن تكون هذه السفن قد تم تصميمها قبل ذلك بعدة أعوام، ربما قبيل الحرب العالمية الثانية. وفي الخمسينيات أيضاً جرى تصميم غواصات المحيطات النووية. لكن إثبات أن البرامج العسكرية البحرية للاتحاد السوفيتي قد تم البدء في تنفيذها في منتصف الخمسينيات قد يبدو غير دقيق. حيث ظهرت فترة منتصف الخمسينيات كنقطة مرجعية في هذا الأمر؛ لأن القائد العام للأسطول الحربي في ذلك الوقت كان قد أصبح س. ج. جورشكوف. وكتب هذه السطور ليس محتضاً بدرجة كافية، ولا يمتلك من المعلومات الموثقة ما يؤهله لمناقشة مزايا أو عيوب ذلك القائد العسكري الكبير. ومع ذلك فمن المعروف أنه عندما كان نيكيتا خروشوف في نشوة النجاح الذي تحقق في مجال صناعة الصواريخ، وأعطى أمراً بتفكيك السفن التي كانت جاهزة تقريباً بحجة أنها «لا لزوم لها»، لم يتقدم س. ج. جورشكوف باستقالته. ربما كان تصرفه هذا صائباً بدليل أنه استطاع فيما بعد أن يقنع خروشوف والقيادة السياسية على الأقل بضرورة بناء أسطول غواصات المحيط (النوية والعادية)، وكذلك السفن الحربية الحديثة من مختلف الطرازات، بما في ذلك السفن المضادة للغواصات³⁷.

وفي عام 1955 تحديداً دخلت الخدمة في الولايات المتحدة غواصة تعمل بمحرك نووي، ثم تبعها حاملة الطائرات «فورستول» التي كانت قادرة على حمل طائرات نفاثة. بينما يثبت ظهور غواصات المحيطات السوفيتية (بمحرك ديزل - في الخمسينيات، ثم بمحرك نووي في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات) أن برنامج بنائها كان قد تم وضعه في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات.



كان الفشل في كوبا في عام 1962 على ما يبدو حافزاً إضافياً لتحسين وتطوير الأسطول البحري مع توسيع مجال عمله، كما تم زيادة وتوسيع قدرات الطيران البحري السوفيتي. إلا أنه في بداية الستينيات كان أسطول البحر الأسود فعلياً محصوراً في مياه البحر الأسود لأداء وظائف دفاعية بحتة. في ذلك الوقت عندما خسرت بريطانيا قواعدهما الجوية في مصر والعراق وفلسطين تنامت القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. تصاعد التهديد الموجه للاتحاد السوفيتي بشكل حاد عندما بدأت الولايات المتحدة في عام 1963 بنشر غواصات في البحر المتوسط مزودة بصواريخ «بولاريس» والتي يبلغ مداها 2500 كم تقريباً. أصبحت الصواريخ إضافة مهمة لأسلحة الضربة الأولى الموجودة في الأسطول السادس على هيئة طائرات مزودة بقنابل نووية.

في موسكو تم اتخاذ قرار بإرسال السفن السوفيتية إلى البحر المتوسط. كان التطور السريع للأسطول البحري السوفيتي يسمح باتخاذ مثل هذه الخطوة.

إذا رجعنا إلى التاريخ نجد أن الأسطول الروسي قد ظهر في مياه البحر المتوسط قبل ذلك في القرن الثامن عشر. حيث كانت أسراب السفن الحربية بقيادة الأميرال ج. سيبريدوف واللواء بحري د. إيلفينستون في فبراير - مارس 1770 تدعم اليونانيين الذين ثاروا ضد تركيا، وقد أبلت بلاءً حسناً في التعامل مع الأسطول التركي في منطقة الأرخييل. وفي 24-26 يونيو (5-7 يوليو) من عام 1770 دارت معركة تشيسمي والتي انتهت بانتصار الأسطول الروسي. كما كان هناك تواجد للسفن الحربية الروسية في البحر المتوسط في فترة حروب نابليون. حتى إن الإمبراطور بافل الأول حصل على رتبة السيد الأكبر لفرسان مالطا. إلا أن ذلك لم يؤت نتائج عسكرية وسياسية. واستطاع البحارة الروس بقيادة نائب الأميرال د. سينيافين تدمير الأسطول التركي في معركة بحرية عند جزيرة لمنوس بالقرب من شبه جزيرة أفون (في بحر إيجه) في عام 1807 كما شاركوا في معركة نوارين البحرية ضد القوات التركية في عام 1827 ضمن تشكيلات السرب الإنجليزي الفرنسي الروسي، واستطاعوا تحقيق النصر. وكانت نتائج حرب القرم 1853-1856 تعني هزيمة الأسطول الروسي أيضاً، حيث تم تحديد حجم قواته في البحر الأسود وفرضت قيود على حرية تواجده في البحر المتوسط. إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت السفن الروسية من جديد في شرق البحر المتوسط وأصبحت ترفع علمها في البحر الأحمر، والخليج العربي والمحيط الهندي.. ثم عادت واختفت من الأفق بعد ثورة أكتوبر. كان ذلك مجرد عرض تاريخي.

في مقالته التي نشرت في يوليو 1963 على صفحات مجلة «شيوعي في القوات المسلحة» كتب القائد العام للأسطول البحري السوفيتي س. ج. جورشكوف يقول: «كانت سفننا الحربية وطيراننا البحري فيما مضى تلعب دوراً ثانوياً كعناصر لدعم القوات البرية. أما الآن فيجب أن نكون مستعدين لعمليات هجومية موسعة نوجه فيها ضربات قاضية للأهداف البحرية والبرية للقوى الاستعمارية في أي مكان من المحيطات والمناطق المحيطة بها»³⁸.

بعد مرور أربع سنوات أشار جورشكوف في مقالة كتبها بمناسبة يوم الأسطول البحري السوفيتي إلى أن «الدول الاستعمارية الكبرى فقدت سيطرتها على البحار»، وأنه عاجلاً أو آجلاً «سيتعين عليهم أن يدركوا أنهم فقدوا السيطرة تماماً على كل شيء». ثم أضاف: «إن علم القوات البحرية السوفيتية يرفرف الآن خفاً في البحار والمحيطات»³⁹.

في عامي 1963-1964 أصبحت السفن الحربية السوفيتية تظهر بشكل منتظم في البحر المتوسط، وهي التي شكّلت في عام 1968 سرب البحر المتوسط. لم يكن من بينها حاملات طائرات ولم تكن تتمتع بغطاء جوي، وكانت لذلك أضعف من الأسطول السادس الأمريكي، على الرغم من أنه وفقاً لبيانات أمريكية كانت هذه السفن مزودة بنظام متطور للدفاع الجوي ووسائل مضادة للغواصات. وكان المنوط بها في حالة وقوع حرب نووية بالقيام بدور الصفوف الأولى المحكوم عليها بالتضحية، بحيث تسرع في توجيه ضربتها ثم تموت، لكنها بتضحيتها تلك سوف تحيد أو تضعف الضربة النووية الأمريكية التي قد تأتي من البحر المتوسط. إلا أنه وفقاً لمنطق «الحرب الباردة» كان هذا السرب المحكوم عليه بالموت محصناً، مثله في ذلك كمثل القوات البرية الأمريكية في أوروبا الغربية، التي لم تكن لتصل لمستوى القوات المسلحة السوفيتية هنا. فكان المحجوم على هذا البلد أو ذاك يعني بداية حرب عالمية شرسة.

ولأنها لم تكن تمتلك قواعد كانت هذه السفن الحربية تضطر إلى السير برفقة «حاشيتها» وهي السفن الصغيرة التي تحمل الإمدادات والوقود، والماء وورش الصيانة والإصلاح وسفن الذخيرة. وكان ذلك مكلفاً جداً، مما انعكس، بلا شك، على الأداء القتالي للأسطول. فبدون أن تستريح على اليابسة كانت الدوريات القتالية تستنفد قوة الأطقم وفرق الغواصات بشكل خاص.



كان وجود قواعد على اليابسة هو الحل الوحيد لإصلاح الضعف وتقليل التكلفة الباهظة للإبقاء على سرب الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط. ولعل قيادة الأسطول كانت تتمسك بهذا المنطق. كان الاتحاد السوفيتي قد خسر للتو نتيجة القطيعة السياسية مع ألبانيا قاعدة مناسبة لغوصاته في ميناء **فليرا** الألباني والتي ظلت تعمل منذ 1958 وحتى 1961. وعلى ما يبدو أن الجانب السوفيتي حاول أكثر من مرة بجذر أن يجس النبض في مصر على أمل أن تقدم القاهرة للأسطول السوفيتي إمكانية استخدام القواعد المصرية⁴⁰.

لكن الحصول على قواعد في أراضٍ أجنبية تحت أي مسمى – لتكن أماكن استراحة أو ورش إصلاح – وسواء كانت مقدمة في صورة امتياز، وتحت أي علم كانت، كان يتعارض جذرياً مع مبادئ السياسة الخارجية السوفيتية في المنطقة، تلك المبادئ التي جذبت الأصدقاء وصنعت الحلفاء، وهي: القضاء على الوجود العسكري الأجنبي في الشرق الأوسط والأدنى. ولأن العرب كانوا يسعون للتخلص من القواعد الإنجليزية والأمريكية ولم يسمحوا بإقامة قواعد جديدة، على الرغم من أنهم «أوضحوا» للعرب أن هذه القواعد ضرورية «لحمايتهم من المد الشيوعي»، ومن «المخططات التوسعية السوفيتية». وهنا ظهر سؤال حول أهمية إقامة القواعد العسكرية السوفيتية «لحمايتهم من المد الصهيوني» و «من المخططات الاستعمارية».

اضطرت هزيمة مصر وسوريا عام 1967 هذه الدول إلى التجاوب مع رغبات الاتحاد السوفيتي. في حوار مع السياسي الإنجليزي **أنطوني ناتينج** في نوفمبر 1968 صرح الرئيس **جمال عبد الناصر** قائلاً: «الروس وحدهم هم من ساعدونا بعد حرب يونيو بإرسال مساعدات عاجلة بدءاً من القمح وحتى المقاتلات، بينما كان الأمريكيون يساعدون أعداءنا. ولم يطلب الروس شيئاً في المقابل، باستثناء تقديم تسهيلات لأسطولهم البحري في مدن بور سعيد والإسكندرية»⁴¹. تم إنشاء مستودعات الوقود وقطع الغيار في الإسكندرية وبور سعيد، وتسهيل إجراءات مرور السفن السوفيتية. لقد كان الاهتمام مشتركاً. فمصر كانت في حاجة إلى وجود السفن الحربية السوفيتية لكي تؤمن نفسها من الضربة الإسرائيلية المحتملة.

في يوليو عام 1967 رست ثماني سفن سوفيتية في ميناء **بور سعيد**، وكانت عبارة عن: سفينة صواريخ، مدمرات وسفن إنزال. بينما دخلت ست سفن أخرى ميناء الإسكندرية⁴². وبدأت السفن السوفيتية في القيام بزيارات لميناء **اللاذقية** السوري.

كان قرار إنشاء نظام دفاع جوي في مصر، على ما يبدو، قراراً سياسياً، بهدف إنقاذ نظام جمال عبد الناصر. إلا أنه ليس من الصعب أن نفترض أنه قد أخذ بعين الاعتبار احتياجات الأسطول البحري السوفيتي أيضاً.

بدأ أفراد الجيش السوفيتي في الوصول إلى الدلتا في فبراير 1970. في مصر تم نشر 18 بطارية صواريخ من طراز سام-3، ونشر نحو 80 مقاتلة من طراز ميغ-21 وميج-23، وكذلك عدد من ميغ-25. بلغ عدد القوات السوفيتية بما فيهم الخبراء العسكريون في القوات المسلحة المصرية قرابة 20 ألف فرد. وكانت بعض المطارات وأنظمة الصواريخ تحت السيطرة السوفيتية التامة⁴³.

بحلول منتصف عام 1970 كان الأسطول السوفيتي يستخدم موانئ الإسكندرية وبورسعيد والسلوم. ثم انضمت إليهم فيما بعد موانئ مرسى مطروح وبرنيس⁴⁴. كان وجود وحدات الدفاع الجوي والطيران السوفيتي في مصر، على ما يبدو، بمثابة نوع من التعزيز سرب الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط، الذي لم يكن توجد ضمن تشكيلاته حاملات طائرات. وأود الإشارة هنا إلى أن البيانات والمعلومات الواردة هنا مأخوذة من مصادر غربية. وعندما يتم نشر الوثائق السوفيتية يمكن توثيق الأرقام.

المؤلف: هل تكون لدى القيادة العسكرية السوفيتية انطباع بأن سرب أسطول البحر المتوسط والمطارات وقواعد قوات البحرية المصرية كانت معدة لصدام علمي مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: كان الهدف من وجود قواعد في مصر تعزيز سرب الأسطول وإطالة مدة قدرته على البقاء على قيد الحياة. لكن بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان دور الأسطول سياسياً أكثر: وهو رفع العلم السوفيتي وأن يظهر لحلفائنا أننا بجانبهم، وتقييد أفعال الولايات المتحدة سياسياً. ولم تكن لدينا نية جدياً في خوض حرب موسعة.

المؤلف: ألا تعتقد أن سياستنا في العالم العربي كانت قائمة على اعتبارات عسكرية استراتيجية؟



أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: لا. بل كانت قائمة أكثر على اعتبارات سياسية وإستراتيجية. فلم تكن المهام العسكرية البحتة تحتل أولى اهتماماتنا. وفي هذا الإطار كنا تفكر في وزارة الخارجية أيضاً، فعلى ما يبدو لم يكن هناك خلاف مع العسكريين حول هذه الأمر.

المؤلف: وما هو الدور الذي كانت تقوم به اللاذقية من أجل أسطولنا؟ فلم يكن هناك سوي إمداده بالمؤن والمياه وتوفير أماكن لاستراحة الأطقم، ولا شيء آخر. حسناً، ربما توفير المستشفى أيضاً.

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: يبدو لي أننا في اللاذقية لم ننفذ جميع الاتفاقيات التي عقدناها مع السوريين، لذلك فإنها بالنسبة لنا الآن مجرد أرض يابسة يمكن أن تطأها قدم بحار سوفيتي منهك. بالنسبة للأمريكيين كان الأمر أسهل بكثير.

المؤلف: نعم لاحظت ذلك بنفسني. عندما كان هؤلاء الشباب يأتون إلى **مارسيليا** للترويج عن أنفسهم، وكانت الجدران تهتز، ويبدو كأن **مارسيليا** كلها ترقص. أمر مثير للدهشة، كم من الأموال كانوا ينفقونها هناك!

في عام 1968 بدأ الوجود العسكري السوفيتي الدائم في المحيط الهندي، حيث بدأ دخول سفن أسطول المحيط الهادئ السوفيتي إلى المحيط. وكانوا يرفعون العلم السوفيتي في **الخليج العربي** و**مقديشيو** و**مدراس** و**بومباي**. وتزامن هذا الظهور مع رحيل القوات البريطانية من مواقعها إلى «**شرق السويس**»، فضلاً عن تفاقم الخلافات بين الصين والاتحاد السوفيتي. فكان العمل على سيطرة القوات البحرية السوفيتية على المحيط العالمي يجرى على قدم وساق. ففي المحيط الهندي بدأت تظهر بالنسبة للاتحاد السوفيتي تهديدات لم تكن معروفة سابقاً - وهي الغواصات الأمريكية المجهزة بصواريخ **بالستية** - في بادئ الأمر كانت صواريخ «**بولاريس**»، ثم «**بوسيدون**» التي يبلغ مداها 5300 كم، ثم في الثمانينيات كانت الصواريخ من طراز «**ترايدنت -1**» (7400 كم)، ثم في فترة ما بعد العهد السوفيتي - «**ترايدنت -2**» (11300 كم). ومع ذلك، فإن بعض الكتاب الأمريكيين يؤكدون أن هذه الغواصات كانت تقوم بدوريات لتنفيذ مهام قتالية في المحيطين الأطلسي والهادئ.

استمرت الدوامة الجهنمية لسباق التسلح. واستشرافاً للمستقبل، نلاحظ أن الشروط المنطقية للحصول على قواعد عسكرية في المحيط الهندي كانت تتعارض مع مبادئ الماضي

السياسية التي لا تسمح للآخر بالفوز، وكانت تقوم على أساس منطلق «فلتسقط القواعد الأجنبية على أراضي الغير». كان للاتحاد السوفيتي قواعد (بنظام الامتياز) في بربورة (الصومال) وفي عدن (اليمن الجنوبي). بعد أن تبادلت القوتان العظميان أماكن «القطع» (حيث استبدل الاتحاد السوفيتي الصومال بإثيوبيا، وفعلت الولايات المتحدة العكس)، ظهرت لدى الاتحاد السوفيتي قاعدة في إثيوبيا، وأصبحت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة بربورة.

كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قوة بحرية عسكرية رائدة في القرن العشرين، على تطوير الأسطول البحري السوفيتي يمكن التنبؤ به. بالإضافة إلى ذلك كان رد الفعل هذا يعتمد على تفاقم الوضع الدولي، وتزايد النزاعات حول نشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا، وكذلك على العمليات العسكرية للقوات السوفيتية في أفغانستان. كتب الباحث الأمريكي إ. روبينشتاين يقول: «كانت القيادة الأمريكية تعتبر تطوير الأسطول البحري السوفيتي بمثابة تهديد حقيقي. وكانت ترى أنه سوف يعيق حركة المرور في خطوط النقل البحرية، كما أن وجود أنواع مختلفة من الصواريخ النووية لدى الأسطول البحري السوفيتي كان يهدد الولايات المتحدة... وكان هذا هو الدافع وراء ظهور الفوبيا الروسية لدى الأمريكيين. هناك تشابه بين هذا الوضع وبين ما حدث حينما أدت المنافسة إلى اشتعال العداء بين إنجلترا وألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى»⁴⁵.

كانت أهمية وجود الأسطول البحري السوفيتي في شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي، تتحدد بتزايد أهمية الطريق البحري الذي يبدأ من البحر الأسود مروراً عبر المضائق وقناة السويس ومضيق باب المندب حتى الشرق الأدنى، الذي كانت له أهمية متزايدة في الاقتصاد السوفيتي.

لكن لنعد إلى البحر المتوسط..

في إبريل عام 1967 اقترح ليونيد بريجينيف سحب الأسطول الأمريكي السادس من البحر المتوسط⁴⁶. في ذلك الوقت، كما حدث فيما بعد، تجاهلت واشنطن هذه الدعوة. فقد كان تفوق الأسطول البحري الأمريكي في هذه المنطقة كبيراً جداً لدرجة لا تجعل الولايات المتحدة تتخلى عنه بسهولة.

في مايو 1968 صرح أندريه جروميكو قائلاً: «كان الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عظمى في البحر الأسود، ثم في البحر المتوسط فيما بعد، مهتماً بتحقيق السلام وإرساء الأمن في تلك المنطقة المتاخمة للحدود السوفيتية الجنوبية. فكان وجود السفن السوفيتية في البحر المتوسط



يمثل عاملاً مهماً لحفظ الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط بأكملها»⁴⁷. وكانت وجهة النظر تلك تؤيدها كل من مصر وسوريا اللتان صرّحتا أكثر من مرة أنهما تعتبران الأسطول السوفيتي درعهما الواقى ضد النوايا العدوانية للأسطول السادس الأمريكي.

أعربت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا عن قلقهم بشأن إضعاف الموقف الأمريكي نتيجةً لظهور سرب أسطول البحر المتوسط السوفيتي. بينما تزايدت المخاوف لدى حلفاء الغرب في منطقة شرق المتوسط وهم اليونان، وتركيا، وإسرائيل. في عام 1968 نشرت وزارة الخارجية التركية أرقاماً أظهرت أنه خلال عام 1967 عبر رقم قياسي من السفن السوفيتية عبر المضائق، من بينها 107 سفينة بعد بدء الحرب العربية الإسرائيلية.⁴⁸

كانت إسرائيل لديها ما يبرر قلقها. حيث قام المصريون في أكتوبر 1967 باستخدام صاروخ سوفيتي في إغراق المدمرة الإسرائيلية «إيلات». اكتسبت المعارك البحرية المحتملة خصائص نوعية جديدة. ومع ذلك، في تلك السنوات لم تكن هناك قوة حقيقية لدى الاتحاد السوفيتي للتدخل في الشرق الأوسط، ولا حتى مع الأخذ في الاعتبار تركيا وإيران. حيث كان الموقف السائد في هذه المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

عندما انهارت في بداية الستينيات العقيدة الأمريكية («التأثير الشامل») وأصبح التهديد بالإبادة المتبادلة واقعاً، بدأت موسكو وواشنطن باتخاذ إجراءات احترازية لتجنب وقوع حرب نووية. وفي عام 1961 شهدت الولايات المتحدة ميلاد عقيدة جديدة («الحرب النووية المحدودة»)، التي كانت تفترض إمكانية استخدام السلاح النووي ليس ضد الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر، وإنما بشكل محدود في مسرح العمليات العسكرية الذي يمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة والغرب ككل.

بين الكرملين والبيت الأبيض تم تفعيل «الخط الساخن». وفي 1963 تم توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية وفي 1968 - توقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي 1972 - توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى.

من خلال نظام المعاهدات والاتفاقيات سعت القوتان العظميان للحد من خطر وقوع كارثة نووية. كانت العملية صعبة وغير متكافئة. ولم يكن أحد من زعماء الاتحاد السوفيتي أو من زعماء الغرب يعي كيفية التعايش في العالم الجديد. فكانوا يسعون للاتفاق عن طريق التجربة والخطأ. لكن منطقة الشرق الأوسط ظل ميداناً «للحرب الباردة»، ولم يتطرق الاهتمام المتبادل بين موسكو وواشنطن لهذه المنطقة.

كان الوجود العسكري السوفيتي في مصر لا يخلو من خسائر مأساوية: حيث قام الإسرائيليون بإسقاط عدة طائرات يقودها الطيارون السوفييت. لم يكن العسكريون السوفييت في بادئ الأمر يقدرون التسليح الإلكتروني للطيران الإسرائيلي وقدراته في إصابة الهدف حق قدره، لكنهم فيما بعد بدأوا يتدبرون أمرهم. بينما أدى تعزيز الدفاع الجوي المصري وتكبيد الإسرائيليين خسائر كبيرة إلى إجبار إسرائيل على التوقف عن شن الهجمات. دفعت حالة الجمود جميع الأطراف لقبول «خطة روجرز» الأمريكية التي تم طرحها في ديسمبر عام 1969، وأدى إلى وقف إطلاق النار في 7 أغسطس 1970.

بعد ذلك قام المصريون بتحريك أنظمة الصواريخ باتجاه الضفة الغربية لقناة السويس بعد استعادة نظام الدفاع الجوي بالكامل. في إسرائيل اعتبروا هذه الخطوة خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، لكنهم لم يقرروا اتخاذ أية إجراءات للرد. فلم يكن تجدد العمليات العسكرية في ذلك الوقت يصب في صالح إسرائيل.

بحلول نهاية فترة الستينيات أصبح الفلسطينيون يعلنون بصوت عال عن مطالبهم. ولم يقتصر الأمر على حل مشكلة اللاجئين وحماية حقوقهم فقط، بل تحولت الحركة الفلسطينية إلى واحد من العوامل العسكرية السياسية. أدى استيلاء إسرائيل على فلسطين بالكامل وإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الجزء العربي منها إلى حرمان الفلسطينيين من فكرة وجود وطن قومي لهم يكون عبارة عن قطاع غزة غير التابع لمصر والضفة الغربية لنهر الأردن المدرجة ضمن الأراضي الأردنية. فكان مصير المشردين الذين أصبحوا بلا وطن، الذي لقيه الفلسطينيون يزيد لديهم الإحساس بأنهم جميعاً شعب واحد انتهكت حقوقه. ثم ظهرت منظمات عسكرية سياسية فلسطينية اتحدت جميعها في عام 1964 تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية. في نهاية فترة الثمانينيات سيتسبب الجيل الجديد من الشبان الفلسطينيين اليائسين الذين نشعوا في ظل الاحتلال الإسرائيلي، في مشكلة كبيرة لإسرائيل في شكل ثورة غير مسلحة، ستعرف فيما بعد بالانتفاضة الفلسطينية. بينما تسببت المنظمات العسكرية والسياسية في زعزعة الاستقرار ليس في دولة إسرائيل، وإنما في البلد الأكثر تضرراً من الحرب، ألا وهو الأردن، ثم أتى الدور بعد ذلك على لبنان.

في الأردن كانت التنظيمات الفلسطينية المسلحة تزداد قوة داخل مخيمات اللاجئين، وكانت تشكل تحدياً للسلطة الملكية الحاكمة التي تحطمت على صخرة هزيمة 1967. ذاع صيت عمليات اختطاف الطائرات التابعة لشركات الطيران العالمية من قبل المنظمات



الفلسطينية اليسارية المتطرفة والتي كانت تتمركز في الأردن. وظهرت في البلاد سلطة مزدوجة. وظهرت على السطح مسألة تهديد الوجود السياسي للملك حسين؛ لذلك بدأ بالقيام بأعمال عسكرية ضد التشكيلات المسلحة للفلسطينيين معتمداً على خاصته الموثوق فيهم. وفي أغسطس وسبتمبر من عام 1970 دارت في عمان ومناطق أخرى من الأردن معارك أدت إلى مقتل وإصابة الآلاف. وكانت اليد العليا في هذه المعارك للجيش الأردني الذي استطاع بعد اشتباكات يوليو 1971 فرض سيطرته الكاملة على البلاد.

أثار الوضع في الأردن تداعيات دولية خطيرة ومثل تهديداً باندلاع موجة جديدة من الصراع في الشرق الأوسط. كانت التشكيلات العسكرية الفلسطينية تتمتع بدعم من سوريا في المقام الأول والتي كانت مستعدة لتقديم يد العون لهم، ومن بعدها تأتي العراق. تعرضت سوريا لضغوط عسكرية وسياسية عنيفة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي حشدت أسطولها في شرق المتوسط في خضم الأزمة. أعلن الرئيس نيكسون أن الولايات المتحدة أو إسرائيل سوف تضطر إلى القيام بالتدخل العسكري في الأردن إذا أقدمت سوريا أو العراق على تقديم الدعم للمقاتلين الفلسطينيين.⁴⁹

لم يكن الاتحاد السوفيتي مستعداً للتدخل في الصراع. فقد دفع تطرف الفلسطينيين القادة السوفيت إلى الابتعاد. ولذلك فإن بيان وكالة تاس بتاريخ 20 سبتمبر 1970⁵⁰، وتصريح وزارة الخارجية بتاريخ 24 سبتمبر⁵¹، وكلمة ليونيد بريجنيف في باكو في 2 أكتوبر⁵² احتوت جميعها على هجوم تقليدي على «مؤامرات القوي الإمبريالية والرجعية» والتأكيد على دعم «الكفاح العادل للشعوب العربية». ولم يكن هناك تلميح باتخاذ إجراءات محددة، على الرغم من أن وسائل الإعلام كانت تبدي تعاطفها مع الفلسطينيين. كان بال القيادة السوفيتية مشغولاً بالحدث الأكثر أهمية ألا وهو وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

كانت وفاة عبد الناصر نتيجة المرض الشديد في 28 سبتمبر 1970 إيذاناً بانتهاء حقبة كاملة في العلاقات السوفيتية العربية. فعندما أقدم عبد الناصر على القيام بخطوة شجاعة غير عادية في الخمسينيات بقيامه بشراء الأسلحة السوفيتية وإعلان تحديه للغرب، لم يكن يتوقع أن وجوده السياسي ومصير مصر سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموسكو. كان ناصر يتمتع بسمعة عالية واحترام من جانب القادة السوفيت، وساعده ذلك على أن يسير بالعلاقات المصرية السوفيتية على طريق مليء بالمنحدرات والعراقيل.

وفي هذا السياق أذكر ما قاله الراحل أ. جروميكو في مذكراته: «على الرغم من أن هناك مخاطرة بالشطط في القول بالتأكيد على دور العامل الشخصي في أحداث محددة وقعت في الشرق الأوسط؛ إلا أنني أجد في نفسي الجرأة على القول بأنه «لو كان هذا الشخص قد بقي على قيد الحياة بضع سنوات أخرى لكان الوضع في المنطقة قد اختلف تماماً»⁵³.

لنعد إلى حديث ي. د. بيرلين

ي. د. بيرلين⁵⁴: من بين أولئك الذين تحدثت معهم تكون الانطباع الأعظم لدي من عبد الناصر، وأنا لست شاذاً أبداً في تقييمي. فعبد الناصر شخصية تعلق بقامتها فوق عشرة رؤوس من شخصيات المشرق العربي سواء في الأجيال الحالية أو السابقة. كانت أحاديث عبد الناصر تذكر بقبضته على زمام الأمور، بمعنى أنه كان يستطيع الإجابة على الأسئلة الصعبة وهو ملم بتفاصيل المشكلة برمتها. بينما لم يكن السادات ماهراً في هذا الأمر. فكان السادات يتشبه بتفصيلا ما على حساب الشيء الأساسي. كان عبد الناصر ينظر إلى المشكلة ككل. وقد شاركت في ثمانية أو تسعة أحاديث معه، وكان كل حديث يترك انطباعات كثيرة لدي لا سيما وأنها كانت تستمر 5-6 ساعات. وعندما اقتربت نهاية عبد الناصر كان مريضاً للغاية. فقد كان يعاني من ضيق الأوعية الدموية. فكان لا يستطيع الاستمرار في الجلوس في وضع واحد أكثر من ثلاث دقائق، ومع ذلك كان يتحمل هذه الأحاديث المرهقة، والمحادثات المتعبة.

أنقذ الدعم السوفيتي نظام عبد الناصر ثلاث مرات في أعوام 1965، و1967، و1970. كان التعاون السوفيتي المصري قد بلغ مدى غير مسبوق بالنسبة «للعالم الثالث» في المجالين العسكري والاقتصادي. وهذا التعاون نفسه تسبب في خسائر لمصر نتيجة قطع جزء من العلاقات مؤقتاً مع الغرب ونتيجة الانتقال المحدود لبعض بدور النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السوفيتي، التي ثبت فشلها حتى في الاتحاد السوفيتي نفسه إلى التربة المصرية.

عرف ناصر الانتصارات كما ذاق طعم الهزائم القاسية، لكنه مهما حدث كان واحداً من عمالقة العالم الثالث، مثل نهرو، وسوكارنو، ونكروما الذين جسدوا حقبة كاملة من التخلص من الهيمنة السياسية للغرب والاتجاه للتعاون مع الاتحاد السوفيتي. كانت هذه الحقبة وزعمائها وسياساتهم متناقضين مما يصعب علينا أن نعطيهم تقييماً نهائياً. وهل من الممكن أصلاً أن نقول كلمة «نهائية» في تناولنا لشخصيات تاريخية أو للمسيرة التاريخية نفسها؟



أثناء حكم عبد الناصر ازدادت قاعدة النفوذ السوفيتي اتساعاً في الشرق الأوسط والشرق الأدنى – أي في السنوات العشر التي حكم فيها خروشوف والسنوات الأولى التي تلت فترة حكمه.

كتب و. لاکر في نهاية فترة الستينيات يقول: «إن موقف الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط اليوم أقوى مما كان عليه منذ عشرة سنوات. ولم يكن ذلك نتيجة اقتحامه بالقوة وإنما نتيجة للتسلل بمكر ودهاء. أصبح الاتحاد السوفيتي قوة شرق أوسطية عظمى بدعوة من الشرق الأوسط نفسه. فلم يقيم الاتحاد السوفيتي بالاستيلاء على أي من القواعد العسكرية في المنطقة بالقوة بل إن حكومات مصر وسوريا والجزائر واليمن قدمت له بمحض إرادتها التسهيلات التي كان يحتاج إليها. ولم يقيم بالاستيلاء على أي من البلدان، ولم تكن هناك أية محاولات لفرض النظام السياسي والاجتماعي الشيوعي من جانبه. وفي بعض الدول حدث تغيير للسلطة لكن لم يكن ذلك نتيجة لضغوط خارجية بل نتيجة لعوامل داخلية. لم يكن ازدياد النفوذ السوفيتي سببه هو انتشار الأيديولوجية الشيوعية وإنما جاء نتيجةً لجهود كبيرة تم بذلها على مختلف المستويات من أجل اكتساب الأصدقاء والتأثير في الشعوب: من خلال تقديم القروض وتوريد الأسلحة وتقديم الدعم السياسي ودعم الدول العربية في مواجهة الغرب وإسرائيل. وفي المقابل لم يطلب الاتحاد السوفيتي قواعد عسكرية أو نفطاً أو تبعيةً سياسية له. وكان مستعداً للتعاون مع الجميع: مع الملوك والشيوخ العرب، وكذلك مع الثوريين الأصوليين. ولم تكن حقيقة أن بعض هؤلاء القادة كانوا مناهضين عسكريين للشيوعية، تمثل عائقاً ما أمام التعاون. كانت إسرائيل تمثل الاستثناء الوحيد، لكن أسباب العداء السوفيتي في هذه الحالة لم تكن أسباباً أيديولوجية.

كان من السهل تحديد الأهداف السوفيتية في الشرق الأوسط: وهي التخلص من نفوذ الغرب في المنطقة وتعزيز الموقف السوفيتي بقدر المستطاع. كانت تركيا وإيران قد تم تحييدهما بدرجة كبيرة»⁵⁵.

كتب الباحث شيمون شامير في بداية السبعينيات يقول: «نتيجةً لعقد ونصف من الاختراق المستمر والمثير للجدل من قبل الاتحاد السوفيتي للمنطقة أصبح الاتحاد السوفيتي قوة شرق أوسطية عظمى لها مصالحها المعترف بها في منطقة الشرق الأوسط ويقوم بتنظيم استثماراته الاقتصادية فيها ويمارس نفوذه السياسي ويستخدم قواعده العسكرية»⁵⁶. ويمكن أن نسوق هنا عشرات التصريحات والآراء المشابهة، التي أطلقها السياسيون والمفكرون في

الغرب وإسرائيل. ومن السهل على مدي عقود طويلة أن نفنداها أو ننتقدها، لكنهم كانوا يرون الوضع في ذلك الوقت بهذا الشكل في الغرب (باستثناء القليل)، وكذلك في الدول العربية وفي الاتحاد السوفيتي أيضاً.

هل كان هناك في الاتحاد السوفيتي في تلك السنوات من يشكك في المبادئ والمعايير الأساسية للنجاح؟ نعم، كان هناك متشككون، لكنهم لم يكونوا قط من بين منظري السياسة الخارجية، ولا من القيادة السوفيتية. وباستثناء حفنة من المعارضين لم يكن يشكك في نجاح المشروع الشرق أوسطي سوى بعض الخبراء المثقفين. إلا أن وجهة النظر تلك لم تستطع أن تكون على مستوى الرأي العام، بل إنها انطفأت جذوتها تحت تأثير الشكوك الداخلية (هل يبدو أننا سننتصر رغم كل شيء؟)، وأيضاً بسبب النجاح في فيتنام، وظهور الدبابات السوفيتية في شوارع براغ والتي أعادت تشيكوسلوفاكيا على طريق «الاشتراكية الحقيقية»، والتغيرات التي حدثت في تشيلي والتي أظهرت «الوجه الغاضب» للغرب إذا فكرت في المساس بمصالحه السياسية.

خرج خمسة ملايين مصري لتشيع جنازة الرئيس عبد الناصر. وقد أدي تدافع حشود المصريين إلى إبعاد أ. كوسيجين الذي وصل لحضور مراسم تشييع الجنازة عن الموكب الذي يحمل نعش الرئيس. لم تكن القيادة السوفيتية تثق تماماً في الرئيس الجديد محمد أنور السادات، إلا أنها لم تتدخل في الصراع على السلطة الذي احتدم في مصر بعد وفاة عبد الناصر. في مارس 1971 تمكن السادات من التغلب على منافسيه وإرسالهم وراء القضبان، وهم مجموعة علي صبري الذين كانوا محسوبين من المؤيدين للسوفييت، ثم استطاع توطيد أركان حكمه. لكن دون إحراز أي تقدم في مسألة تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي ظل وضع الرئيس الجديد غير مستقر؛ لذلك بدأ الرئيس الجديد لعبة مزدوجة.

فمن ناحية تظاهر بأنه يمضي قدماً على طريق تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعقد معاهدة الصداقة والتعاون معه في 15 مايو 1971. وبذلك كان يأمل في تلبية احتياجات قواته المسلحة من السلاح السوفيتي إلى أقصى حد استعداداً للحرب محتملة مع إسرائيل. وبالنسبة للاتحاد السوفيتي كان يحتاج للحفاظ على العلاقات السابقة بل وإضفاء الطابع الرسمي عليها من أجل إثبات الذات وأيضاً من أجل مساومة الولايات المتحدة¹. ومن ناحية

* أصبحت هذه المعاهدة المذكورة نموذجاً لمعاهدات مشابهة عقدها الاتحاد السوفيتي مع دول آسيوية وإفريقية أخرى: مع الهند (1971)، ومع العراق (1972)، والصومال (1974)، وتم حلها عام 1977)، ومع أنجولا (1976)، وموزمبيق (1977)، وإثيوبيا (1978)، وفيتنام (1978)، وأفغانستان (1978)، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1970)، وسوريا (1980)، والكونغو (1981)، وجمهورية اليمن العربية (1984).



أخرى بدأ السادات اتصالاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كان يُكن لها تعاطفًا حقيقياً، على أمل أن «تضغط» واشنطن على إسرائيل وتجبرها على تقديم تنازلات. بدأت المراسلات بين السادات والرئيس الأمريكي نيكسون. إلا أن وجود القوات السوفيتية على الأراضي المصرية كان يمثل العائق الأخطر أمام التقارب مع الولايات المتحدة، كما أنهم في واشنطن لم يكونوا يثقون تماماً في الرئيس الجديد.

في الأول من مارس عام 1971 قام السادات بزيارة إلى موسكو في محاولة منه لإقناع القيادة السوفيتية بإعطائه المزيد من السلاح، وقدم جميع الضمانات اللازمة لتأكيد الصداقة والاستعداد «للكفاح المشترك ضد الإمبريالية».

كان من السهل عليه أن يطلق كلمات المجاملة والمديح في حق الاتحاد السوفيتي. ففي 10 يونيو 1971 صرّح السادات في خطاب شعبي قائلاً: «إن صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي ليست مؤقتة، وإنما هي صداقة أصيلة، وليست مرحلية وإنما هي صداقة دائمة. وكنا دائماً ولا زلنا نعمل معاً على جبهة واحدة وهي «الجبهة الثورية المناهضة للإمبريالية»⁵⁷. أشار الرئيس في هذه الكلمة إلى أن الاتحاد السوفيتي «يقدم خبرته كاملةً دون تردد تحت تصرف

الدولة المستقلة حديثاً، التي تناضل من أجل تنمية اقتصادها وحماية استقلالها، دون إملاء أي شروط. وهذا هو الواقع الذي نعيشه فعلياً وليس مجرد كلمات نسمعها»⁵⁸.

إلا أن شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية الواردة من الاتحاد السوفيتي قد تباطأت. وازداد التوتر وسوء الفهم بين موسكو والقاهرة. ولذلك ذهب السادات إلى موسكو في منتصف شهر أكتوبر 1971 في محاولة لتسوية الخلاف بين الطرفين. وفي 1 فبراير و27 إبريل من عام 1972 (عشية اجتماع بريجنيف مع نيكسون) قام السادات بزيارة أخرى إلى موسكو.

اقتنع السادات أن الصراع العربي الإسرائيلي قد فقد أهميته بالنسبة للسياسة الخارجية السوفيتية. ولم يكن الاتحاد السوفيتي يعترم التضحية بالانفراجة من أجل تلبية طلبات السادات. أثار لقاء بريجنيف ونيكسون الريبة في نفس السادات، فقد كان يخشى أن يتوصلا لاتفاق على حساب مصالحه. في الرسالة التي أرسلها بريجنيف إلى السادات بتاريخ 6 يوليو 1972 لم يكن هناك سوى عبارات عامة حول مضمون المباحثات التي أجراها مع نيكسون وتأكيدات لفظية بمواصلة الدعم السوفيتي للعرب»⁵⁹.

قرر السادات تنفيذ خطته . في 7 يوليو أبلغ السفير السوفيتي فلاديمير فينوجرادوف بضرورة مغادرة الخبراء السوفييت البالغ عددهم 15 ألف فرد مصر بحلول يوم 17 يوليو⁶⁰. وطالب بإجلاء الأسلحة التي كانت القوات السوفيتية تستخدمها بشكل مباشر.

يعتقد البعض أنه ليس من قبيل المصادفة أن يأتي هذا القرار بعد الاتصالات التي أجرتها السادات مع الولايات المتحدة قبل ذلك بفترة وجيزة. لكنه كان الأدق أن نعتبر هذا القرار قراراً شخصياً من الرئيس السادات نفسه. وقد حلق هذا القرار في الهواء. كان السادات يحتاج إلى الحد من خطر الوجود العسكري السوفيتي ، الذي كان يثير استياءً في صفوف القوات المسلحة وأيضاً بين جمع الشعب، كما كان يمثل إشارة تحذٍ في وجه الأمريكيين.

وإذا لم تنجح هذه الإشارة فإن خيار الحرب يبقى هو الحل الوحيد، لكن حرية التصرف في حالة اللجوء للخيار العسكري كان سيقيدها الوجود العسكري للسوفييت في مصر.

أ. كوليك: يجب الأخذ بعين الاعتبار السمات النفسية الخاصة للرئيس السادات، وتعميداته النفسية كشخص أراد دوماً أن يكون في صدارة المشهد لكنه كان في وضع التبعية لعبد الناصر، بل إنه حتى لم يكن يوماً الرجل الثاني في البلاد. وعندما أصبح على رأس السلطة بدأ يسعى لتغيير كل شيء على عكس ما وضعه عبد الناصر. من هنا جاءت سياسته في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق السلام مع إسرائيل والابتعاد عن الاتحاد السوفيتي بل واتخاذ مواقف عدائية ضده. .

المؤلف⁶¹: هل كان السادات يعلم أن القيادة السوفيتية لا تتق فيه منذ البداية؟

ف. فينوجرادوف (السفير السوفيتي السابق في مصر، والنائب السابق لوزير خارجية الاتحاد السوفيتي): كان يشعر بذلك. بالطبع، كان هناك تأخير من جانبنا سواء في الرد على رسائله أو في توريدات الأسلحة. ولأن الأمريكيين يعرفون السمات الشخصية للسادات وأهمها القابلية للانفجار في أية لحظة والشك وعدم الثقة، فقد استطاعوا الاستفادة من هذه السمات بمهارة. في مايو 1972 عقد لقاء بين بريجنيف ونيكسون في موسكو. وكان السادات يخشى جداً من هذا اللقاء لأنه كان يخشى أن يتوصلا لاتفاق على حساب مصالحه هو. ثم بدأت المكاتبات الرسمية حول هذا اللقاء. ولم يكن بها سوي عبارة واحدة حول اتفاق الجانبين على الدخول في مفاوضات بشأن الحد من توريد الأسلحة لدول الشرق



الأوسط. ولم يكن هناك ما يخيف في هذا الأمر. لكن بالنسبة له كان ذلك بمثابة دليل مباشر على أننا نحاول خداعه.

المؤلف: بصرف النظر عن العواطف أو الطرق السياسية التي انتهجها السادات ولم تكن مناسبة للاتحاد السوفيتي، هل كان هناك أساس موضوعي لقيام مصر بإعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية؟

ف. فينوجرادوف: بالنسبة للسادات كان يجب عليه أن يختار نهجًا استراتيجيًا. ويبدو أنه أدرك أنه لن يذهب بعيدًا عن الاتحاد السوفيتي، فقد كان يعرف جيدًا قدرتنا على ضبط النفس فيما يخص القيام بعمليات عسكرية. وكان موقفنا هو: أننا نساعد أصدقاءنا، لكن إذا كان ذلك سيؤدي إلى مواجهة عالمية، فهل نحن بحاجة إلى تقسيم هذه المساعدة؟ بالطبع لا. يجب العمل من خلال الطرق السياسية. وكان السادات يعلم حججنا في ذلك، وكان ذلك يثير غضبه. كان الأمريكيون يقومون بعمل سياسي بارع. ومع وصول نيكسون للسلطة أعلن الأمريكيون أنهم أصدقاء لمصر. ربما كان هناك نوع من سوء الفهم. فنحن مستعدون لمساعدتكم، فقط أخبرونا كيف. بالنسبة للسادات كانت مسألة تحرير سيناء المحتملة قد أصبحت مسألة صراع في السياسة الداخلية، أثر على مصداقيته هو شخصيًا. فكان الجميع في مصر يسخرون منه، كما أنه لم يكن بارعًا في الاقتصاد، بل هو شخص وضعته الصدفة على رأس السلطة نتيجة لظروف معقدة. فكان يجب عليه أن يجد طريقة لكي يثبت نفسه ولكي يتعد عن الاتحاد السوفيتي. ومن هنا بدأ يطلق ادعاءاته وشكواه التي لا تعد ولا تحصى تجاه الاتحاد السوفيتي. فكان طوال الوقت يقول إن الطائرات الأمريكية أفضل من الطائرات السوفيتية، وأن مدفعتهم أفضل، وأن صواريخهم أفضل. في حين أن كل هذا موضع جدال. فقد أثبتت حرب أكتوبر 1973 تفوق السلاح السوفيتي.

المؤلف: ألم تطرأ على بالكم في ظروف معينة فكرة إمكانية التدخل في الصراع السياسي الداخلي في مصر؟

ف. فينوجرادوف: كانت هذه الفكرة غير واردة تمامًا. كان النهج الصحيح الذي نسير عليه هو ألا نسمح لأنفسنا بالتدخل في الشؤون الداخلية. فهي أمور لا يمكن التنبؤ بها. كما أنها تكون نتائجًا للتطور الداخلي للأحداث.

المؤلف: هل قمنا بخرق هذا المبدأ في أي من الدول العربية الأخرى؟

ف. فينوجرادوف: لا أعتقد ذلك. كانت هناك مشكلات مختلفة في كل من اليمن، وسوريا، والعراق، والسودان. ففي السودان مثلاً وقعت عدة انقلابات. ولم تندخل في هذه الأمور مطلقاً.

المؤلف: هل كانت لنا في الدول العربية خطابا كالتى ارتكبتها جهاز المخابرات المركزية حينما تدخل لإسقاط نظام **مصدق** في **إيران**؟ أنا لا أتحدث هنا عن دول شرق أوروبا وأفغانستان.

ف. فينوجرادوف: مطلقاً. فليس هذا ما يتعلمه رجالنا.

واليكم رأي **ب. بونومارييف**⁶². "في البداية وقَّع السادات معنا معاهدة جيدة، إلا أنه أدار ظهره بعد ذلك لعلاقات الصداقة، وقاد الأمر نحو انهيار العلاقات، وطرد خبراءنا العسكريين وأتبعهم بجميع الخبراء والمتخصصين في مجالات أخرى. فلم يكن شخصاً تقدمياً، أو ذكياً، أو يجيد العمل".

يواصل **بونومارييف** حديثه قائلاً: "أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد العربي الاشتراكي والذي كنت مشاركاً فيه، وقع انقلاب في السودان. قام أنصار **اليميري** باستجماع قواهم واعتقلوا الجميع بما فيهم الشيوعيون. وصلتني برقية من **موسكو**، كان ذلك نصها: "مطلوب الضغط من خلال السادات على القيادة السودانية لمنع إعدام قيادات الحزب الشيوعي". ذهبت أنا والسفير إلى استراحة السادات التي تبعد حوالي 40 كم من القاهرة. أبلغناه بطلب قيادتنا. كان السادات على اتصال مباشر مع السودان. فقام واتصل بهم ثم عاد إلينا وقال إن طلبنا جاء متأخراً. وفي النهاية نظمت القوى الوطنية قواها واستطاعت التخلص منه. ومنذ ذلك الحين بدأت علاقتنا معه في التحسن وأصبحت أقوى".

أعتقد أن الموقف الشخصي ل**بونومارييف** لا يحتاج إلى تعليق.

استقبل القادة في **موسكو** قرار طرد الخبراء السوفييت من **مصر** بمزيج من المشاعر المختلطة. كان هذا بالطبع بمثابة هزيمة سياسية لنا. وبطبيعة الحال، كان فقدان مواقع عسكرية في بلد مهم استراتيجياً مثل **مصر** أمراً مؤسفاً بالنسبة للقيادة السوفيتية. حتى إن الطريقة نفسها التي تم بها إجلاء القوات السوفيتية كانت مهينة: ففي النهاية تم إرسالهم إلى **مصر** بناءً على طلب عاجل ومُلح من **مصر**. إلا أنه في الوقت نفسه كان هناك أيضاً شعور بالارتياح: فقد تخلص الاتحاد السوفيتي من خطر التورط المباشر في مواجهة عسكرية. لكن



كان لا يزال هناك أمل في حدوث انفراجة، وكان قرار السادات كمن أزال حجر العثرة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لما رأى السادات أنه لم يحصل من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل على أي "مقابل" ردًا على هذه الحركة الدرامية للغاية، أدرك أنه لا سبيل لتجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل. من أجل ذلك كان يجب مواصلة التعاون مع الاتحاد السوفيتي حتى ذلك الحين.

في ديسمبر 1972 أعطى السادات أمراً لوزير الحربية أحمد إسماعيل بإبلاغ السفير السوفيتي بالقاهرة بمد الاتفاقية المصرية السوفيتية عام 1968 بشأن التسهيلات العسكرية البحرية لمدة 5 سنوات أخرى⁶³. كان لا يزال لدى موسكو أمل في الحفاظ على العلاقات "ذات الطابع الخاص" مع مصر، لذلك تواصلت الإمداد العسكرية بالكميات المطلوبة، واستمر التعاون الاقتصادي.

اتخذ السادات والأسد قراراً ببدء الحرب ضد إسرائيل في صيف عام 1973. وكانت بالنسبة لهم أكبر مخاطرة عسكرية وسياسية يقومان بها، ذلك لأن عدم وجود أي تقدم في مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية أو تسوية الصراع بشكل مقبول وضعهما تحت ضغط لا يحتل من جانب الرأي العام في بلدانهم. بدأ أن القوات المسلحة المصرية والسورية قد تعلمت من هزيمة يونيو 1967، وتمكنت من استعادة قدراتها القتالية بدعم من الاتحاد السوفيتي، وبدت معنوياتها مرتفعة، وكان يمكن أن نأمل في تحقيق نصر عسكري محدود. بالطبع كانت القيادة في سوريا ومصر تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بهزيمة إسرائيل عسكرياً. إلا أن القادة العرب كانوا يأملون أنه في حالة فشلهم فلن يسمح الاتحاد السوفيتي بحدوث هزيمة شاملة لأصدقائه.

في السادس من أكتوبر عام 1973 في تمام الساعة 3 ظهراً (الثانية ظهراً بتوقيت القاهرة. المترجم) تم توجيه ضربات جوية على المواقع الإسرائيلية في سيناء وهضبة الجولان. ثم تمكنت القوات من عبور قناة السويس وتمركزت على الضفة الشرقية للقناة. بينما بدأت القوات السورية هجومها على هضبة الجولان. ركزت القوات الإسرائيلية ضرباتها في اتجاه الشمال، وبعد أن تمكنت من تدمير الدبابات السورية التي كانت مشاركة في المعارك، تقدمت باتجاه دمشق. إلا أنها لم تستطع فرض سيطرتها في الجو، ويرجع الفضل في ذلك إلى نشر أنظمة

دفاع جوية حديثة في **سوريا** بمساعدة الاتحاد السوفيتي. أثناء الهجوم الإسرائيلي المضاد في الشمال كانت القوات المصرية في سيناء قد أصبحت في وضع خامل.

كانت الجبهة المصرية هي الأهم بالنسبة لإسرائيل؛ ولذلك بدأت في إعادة نشر تشكيلاتها الرئيسية على الجبهة المصرية، بعد أن أوقفت عملياتها المكثفة في **سوريا**.

في 12 أكتوبر أمر **السادات** بتطوير الهجوم، لكنه تلاشى، وعادت القوات المصرية إلى مواقعها السابقة. ربما كانوا يخشون التقدم في عمق **سيناء** لأنهم كانوا على الضفة الشرقية يتمتعون بغطاء من قوات الدفاع الجوي المنتشرة على الضفة الغربية للقناة. وربما لم يكن **السادات** نفسه يريد تقدماً حقيقياً لقواته في عمق **سيناء**.

كانت خسائر **إسرائيل** حتى هذه اللحظة في الأفراد والمعدات ملحوظة لدرجة دفعت القادة الإسرائيليين إلى توجيه نداء يائس للولايات المتحدة يطلبون مساعدتهم. عندما اتخذت الولايات المتحدة قراراً بإقامة الجسر الجوي، كانت **إسرائيل** قد خسرت بالفعل ثلث طائراتها وأكثر من ثلث الدبابات، وأصبح احتياطي بعض أنواع الذخائر يكفي لبضعة أيام فقط⁶⁴. وتم نشر السلاح النووي في مواقع القتال «تخسباً لأي ظرف».

وفقاً لمصادر أمريكية كان سبب الإخفاقات الكبرى لإسرائيل في بداية الحرب سلسلة من الأخطاء الشنيعة لكل من **تل أبيب** و**واشنطن**. كان ذلك في المقام الأول بسبب أنهما لم يقيما بشكل صحيح حجم وقدرات الجيش المصري بالإضافة إلى أخطاء جهاز المخابرات الإسرائيلية الذي كان جهاز الاستخبارات المركزية يعتمد على المعلومات التي يمده بها.

بدا **السادات** أكثر دهاءً وأبعد نظراً بكثير مما كان يعتقد الإسرائيليون والأمريكيون، وكان قادراً على اللعب مع الكبار.

في يوليو 2007 اغتيل **أشرف مروان** صهر الرئيس **جمال عبد الناصر** على يد مجهولين في **لندن**، وكانت تجمعهم بالسادات علاقات ثقة قوية. استقر **مروان** في إنجلترا كرجل أعمال مزدهر، وتاجر سلاح. ثم اتضح فيما بعد أنه قبل حرب 1973 تطوع ليصبح عميلاً مأجوراً لإسرائيل. وقد أثار تدهور صحة الوثائق ذات درجة السرية العالية والأهمية القومية التي سلمها لإسرائيل انطباعات كبيرة لدى الإسرائيليين، مما جعلهم يثقون فيه. في عام 1973 حذر الإسرائيليون مرتين من اعتزام **مصر** و**سوريا** بدء الحرب. لذلك قامت **إسرائيل** بتنفيذ التعبئة



الجزئية لقواتها، وكان أمراً مكلفاً للغاية، وانتهى الأمر على لا شيء. وقبل حرب أكتوبر يوم واحد أبلغ مروان الإسرائيلي مجدداً بخطط القيادة المصرية والسورية. لكن الإسرائيليين في هذه المرة لم يصدقوه وانطلت عليهم الحيلة. لكن هل كان نشاطه «كجاسوس» إسرائيلي معد بواسطة عملية متعددة الخيوط خططت لها القيادة المصرية بهدف إعطاء إسرائيل معلومات مضللة حول «اليوم X»؟ يذكر أنه شارك في تشييع جنازة مروان كل من نجل الرئيس الأسبق مبارك ورئيس جهاز المخابرات العامة المصرية. وأعتقد أن هذا كرم لا يناله جاسوس مأجور في تشييع جنازته.

بالإضافة إلى ذلك كان نيكسون قد تورط بالفعل في «فضيحة ووترجيت»، وترك السياسة الخارجية تحت رحمة كيسينجر الذي كان الشخص الأول والأخير في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الذي جمع بين مناصبي مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي ووزير الخارجية. وكما كتب نيكسون في مذكراته فإن الرسالة التي تلقاها في منتجع كيه بيسكاين (في ضواحي ميامي) على لسان جولدا مائير تخبره فيها أن الحرب مع سوريا ومصر باتت قريبة وما هي إلا ساعات معدودة تفصلهم عن بدء الحرب: "لقد بوغتنا تماماً. فقد أبلغتنا وكالة الاستخبارات المركزية عشية الحرب أن احتمال نشوب حرب في الشرق الأوسط هو احتمال ضعيف، وأن التحركات الضخمة للقوات المصرية ما هي إلا مناورات سنوية عادية" (Memoirs of Richard Nixon, c. 920).

لم يتم إطلاع كيسينجر على الفور بدرامية الموقف الذي بدت فيه إسرائيل، ناهيك عن نيكسون. بالإضافة إلى ذلك كانت واشنطن تتلفت إلى الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، أما في البنتاجون فقد كان هناك لوبي قوي يدعم العرب يتزعمه نائب وزير الدفاع الأمريكي و. كليمنتس، وهو أحد رجال النفط من ولاية تكساس. وكان يدعمه وزير الدفاع الأمريكي جورج شليزينجر المنافس لكيسينجر والذي كان منذ اليوم الأول يعارض الإمدادات العسكرية لإسرائيل معتبراً أن ذلك سيمنع واشنطن في المستقبل من أن تلعب دور «الوسيط» بين إسرائيل والعرب. في الحقيقة كان هو وكيسينجر ونيكسون نفسه في ذلك الوقت واثقين من تكرار سيناريو حرب الأيام الستة عام 1967 وتدمير العرب سريعاً على يد إسرائيل. لذلك لم تجد نداءات تل أبيب بطلب المساعدة صدى فوراً. في ليلة 10 أكتوبر بأمر من جولدا مائير بعد توسلها لكيسينجر طالبة منه المساعدة، ألمح السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة يزس. دين بشكل واضح إلى أن إسرائيل مستعدة لاتخاذ

«تدابير متطرفة». في وقت لاحق فيما بعد تم التأكيد على أنه في تلك الليلة اتخذ مكتب الوزراء الإسرائيلي قراراً بوضع صواريخ «أريحا» التي تحمل رؤوساً نووية في حالة التأهب القتالي. (المصدر: Isaakson/Walter/ Kissinger. A Biography. Simon & Schuster, New York et al., 1992, c. 517). إلا أنه في 13 أكتوبر أصدر نيكسون أوامره بإرسال إمدادات عسكرية عاجلة وشاملة إلى إسرائيل على متن طائرات نقل عسكرية أمريكية (المصدر: (The Memoirs of Richard Nixon, c. 927).

وفقاً للبتاجون، شهدت الفترة من 13 أكتوبر وحتى 15 نوفمبر 1973 إرسال 22000 طن من الأسلحة عبر الجسر الجوي لإسرائيل، بما فيها الدبابات، والمدفعية، والصواريخ والذخيرة. واستمر نقل المعدات العسكرية إلى إسرائيل عن طريق البحر⁶⁵.

كان أكثر ما قامت به القيادة السوفيتية ذكاً في بداية الصراع أنها اقترحت على حافظ الأسد، والسادات السعي لوقف إطلاق النار. وقياساً على تلك المواقع التي سيطرت عليها الجيوش المصرية والسورية في الأيام الأولى للحرب فإن ذلك سيكون نصراً واضحاً، حتى وإن كانت إسرائيل قد ضغطت عليهم في مواقع أخرى⁶⁶. وربما كان توجيه ضربة خفيفة لإسرائيل يروق للولايات المتحدة الأمريكية لأن ذلك كان من شأنه دفع القيادة الإسرائيلية للتوصل لاتفاق جدي حول السلام. لكن فشل إسرائيل في الأيام الأولى للحرب كان أكبر مما كان متوقعاً. فكانت القيادة الإسرائيلية مضطرة إلى القتال بجدية ولم يبق لدى الولايات المتحدة الأمريكية خيار سوى دعم حليفها (زبونتها). وسار الاتحاد السوفيتي على النفس النهج وقام بمساعدة سوريا و مصر.

بعد مرور أربعة أيام منذ بدء الأعمال العسكرية بدأ الاتحاد السوفيتي أكبر عملية لنقل الأسلحة على متن طائرات AH-12 و AH-22. حيث قامت هذه الطائرات بتنفيذ أكثر من 900 رحلة جوية لإمداد سوريا ومصر بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة. وأؤكد مرة أخرى أن هذه المعلومات تم الحصول عليها من مصادر غربية.

كان الجزء الأكبر من شحنات الأسلحة يتم نقله عن طريق البحر، لكنها بدأت تصل فقط عندما كانت الحرب تقترب من النهاية. قام الاتحاد السوفيتي بنشر أسطول كبير في شرق البحر الأبيض المتوسط بلغ قوامه - مرة أخرى ووفقاً للمصادر الغربية - في نهاية شهر أكتوبر 96 وحدة، بما فيها 34 سفينة حربية، 23 غواصة⁶⁷. وكان ذلك يعد بمثابة تحذير



لإسرائيل ضد محاولاتها المحتملة لعرقلة وصول الإمدادات السوفيتية (ففي اللاذقية قامت الزوارق الإسرائيلية بإغراق سفينة شحن سوفيتية). ومن الواضح، أن السفن السوفيتية كانت تجمع معلومات عن العمليات العسكرية وتتبع تحركات الأسطول السادس الأمريكي. وفي الغرب فسروا تعزيز سرب البحر الأبيض المتوسط التابع للاتحاد السوفيتي كإشارة على إمكانية استخدامه من أجل دعم القوات السوفيتية في حالة إذا تم إرسالها إلى منطقة النزاع.

كان أفراد الجيش السوفيتي يقومون بنقل الدبابات من موانئ التفريغ إلى الجبهة وتشغيل الرادارات وإصلاح الدبابات وغيرها من المعدات العسكرية. وليس لدى المؤلف أدلة على مشاركة الخبراء السوفيت في القتال على الجبهة. لكنه أثناء وجوده في دمشق في ذلك الوقت أخبره الخبراء السوفيت بصراحة مطلقة أن من كان يجلس أما لوحات التحكم في نظام الدفاع الجوي السوري الذي تم تعزيزه على الفور بعد الغارات الإسرائيلية على دمشق. وأستطيع التأكيد على أنه بعد الخسائر الفادحة للقوات الجوية الإسرائيلية لم يبق طيراتها بأية غارات أخرى على دمشق.

في الفترة بين 16 إلى 19 أكتوبر كان أليكسي كوسيجين عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي متواجداً في القاهرة وقد حاول إقناع السادات بضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار.

وفي 16 أكتوبر قام الإسرائيليون بعبور قناة السويس مستغلين ثغرةً بين الجيشين الثاني والثالث في منطقة البحيرات المرة، وبدءوا في التقدم نحو القاهرة وعلى طول الضفة الشرقية للقناة نحو البحر الأحمر. ومثلما فعلوا عام 1967 تجاهلوا قرار مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بشأن وقف إطلاق النار، وواصلوا هجومهم حتى 25 أكتوبر. وقد لعب موقف كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة دوراً رئيسياً في وقف القتال يوم 25 أكتوبر على الجبهة المصرية الإسرائيلية، وفي يوم 26 أكتوبر على الجبهة السورية.

وفي يومي التاسع والثاني عشر من أكتوبر عام 1973 قام مجلس الأمن بمناقشة الوضع في الشرق الأوسط. وأصر الاتحاد السوفيتي على أن السبيل للخروج من الوضع الراهن هو في المقام الأول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، بينما طالبت الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار وقيام الطرفين بسحب قواتهما إلى الخطوط الفاصلة التي كانت قائمة قبل حرب 1973.

قام كل من ممثلي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بتكثيف اتصالاتهم المباشرة، حيث التقى وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر مع ليونيد بريجنيف وأندريه غروميكو، وقاموا بإعداد مشروع قرار حول مسألة الشرق الأوسط وقاموا معاً بعرضه على مجلس الأمن في 22 أكتوبر للنظر فيه، وأيدت مصر هذا المشروع.

وفي 23 أكتوبر اعتمد مجلس الأمن بأغلبية الأصوات القرار رقم 338 الذي ينص على الوقف الفوري لإطلاق النار ولجميع الأعمال العسكرية مع بقاء القوات في المواقع التي احتلتها يوم 22 أكتوبر. امتنع ممثل جمهورية الصين الشعبية عن التصويت. كانت الدعوة إلى وقف إطلاق النار تسير جنباً إلى جنب مع المطالبة بالتنفيذ الفعلي لقرار مجلس الأمن رقم 242.

أعلنت مصر عن استعدادها لتنفيذ القرار رقم 338، ووقف الأعمال العسكرية على أساس المعاملة بالمثل، ووافقت الحكومة الإسرائيلية أيضاً على هذا القرار. إلا أنه في ليلة الثالث والعشرين من أكتوبر شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على ضفتي قناة السويس الغربية والشرقية، وتمكنت من قطع الطريق الذي يربط بين القاهرة والسويس، واتجهت نحو خليج السويس وقامت بحصار الجيش الثالث الميداني الذي كان يسيطر على مواقع في الجزء الجنوبي على ضفتي القناة.

في الثالث والعشرين من أكتوبر وبناء على طلب مصر تم عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، وشاركت بالتصويت فيه 14 دولة (بينما امتنعت الصين عن التصويت) على اتخاذ قرار جديد تقدم به كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ويتضمن الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وعودة القوات إلى مواقعها التي كانت عليها في 22 أكتوبر.

إلا أن إسرائيل واصلت هجومها. كتب ي. بريماكوف يقول: «في الثالث والعشرين من أكتوبر اضطر بريجنيف ذلك الشخص الهادئ عموماً والذي لا يميل إلى الأفعال المفاجئة، لإبلاغ نيكسون عبر «الخط الساخن» برسالة غير دبلوماسية، جاء فيها: لماذا قامت إسرائيل بالغدر؟ - أنت تعرف جيداً. إننا نرى أن الفرصة الوحيدة لتصحيح الوضع وتنفيذ الاتفاق هي إجبار إسرائيل على الرضوخ فوراً لقرار مجلس الأمن».

تضمنت الرسالة إشارة إلى أن تراخي الولايات المتحدة سيؤدي إلى الانهيار: «أمور كثيرة أصبحت على المحك - ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن في علاقتنا أيضاً».



أدركت الولايات المتحدة خطورة الوضع. وفي اليوم نفسه صرح نيكسون بأن الولايات المتحدة «تحمّل على عاتقها مسؤولية ضمان الوقف التام للعمليات العسكرية من جانب إسرائيل». وفي رسالة وجهها نيكسون إلى بريجنيف قال: «لقد توصلنا معكم إلى تسوية تاريخية، ولن نسمح بخرقها». إلا أن إسرائيل استمرت في تجاهل مطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة اتخاذ القرار رقم 338.

وفي موسكو عقد اجتماع عاصف للمكتب السياسي للحزب⁶⁸، طالبت الحكومة السوفيتية في بيان خاص صدر في 24 أكتوبر، إسرائيل بالوقف الفوري لإطلاق النار وجميع عملياتها العسكرية وسحب قواتها إلى خط وقف إطلاق النار المعين في 22 أكتوبر، وحذرت من العواقب الوخيمة التي سيؤدي إليها «استمرار الأعمال العدوانية ضد مصر وسوريا»⁶⁹.

أرسل بريجنيف رسالة عاجلة إلى نيكسون، كان هذا نصها: «إذا كنتم تجدون صعوبة في أن نعمل معاً بخصوص هذه القضية، فإننا سنجد أنفسنا مضطرين لضرورة النظر على وجه السرعة في مسألة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب»⁷⁰.

في 24 أكتوبر تم إعلان حالة التأهب القصوى في الاتحاد السوفيتي لسبع كئاتب من قوات المظلات. ويرى بعض المحللين الغربيين أن جزءاً من هذه القوات كان يمكن إرسالها لإنقاذ الجيش الثالث الميداني المحاصر. والمؤلف ليس متأكداً من أن هذه الدوافع تحديداً هي التي كانت توجه القادة السوفيت، وإن كانت إجراءات الرد الممكنة من جانب الولايات المتحدة قد اتخذت في الحسبان. على الأرجح كانت هذه الخطوة ببساطة بمثابة إشارة للولايات المتحدة وإسرائيل بأن الاتحاد السوفيتي سيواصل دعم مصر. لكن رد الفعل الأمريكي بدا مفرطاً: حيث تم إعلان حالة التأهب في القوات الأمريكية النووية. ألقى هذا القرار الرعب في صفوف حلفاء أمريكا.

وتؤكد مصادر أمريكية أن هذه الخطوة كانت محض خداع، قام به كسينجر بدون علم نيكسون الذي أيد بعد وقوع الحادث. وافق الجانب السوفيتي الذي كان يملك كل الأسباب لعدم انتظار حتى حدوث تحول في مجرى الأحداث، على الاقتراح الأمريكي بشأن إرسال مراقبين مدنيين⁷¹.

كانت للحرب الباردة قواعدها غير المكتوبة الخاصة بها ، التي كانت تحدد كيفية التعايش وتجنب الصدام. فإذا نظرنا في الهاوية نجد أن كلتا الدولتين العظميين توقفنا واتخذت كل منهما خطوة للوراء. وفي يوم 25 أكتوبر تم إلغاء حالة التأهب القصوى في قوات المظلات السوفيتية، وكذلك في القوات الأمريكية النووية. صرح الرئيس نيكسون للسفير الروسي **دوبرينين** قائلاً: «ربما أكون قد تحمست قليلاً أثناء الكارثة»⁷².

وفي نهاية الأمر لماذا كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى مؤازرة إسرائيل ضد مصر **السادات** الذي كان قد طرد القوات السوفيتية بالفعل من مصر، وعبر بشكل مستتر عن استعداداته للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس مناهض للاتحاد السوفيتي؟ ولماذا كان على الاتحاد السوفيتي إرسال قواته إلى مصر رغم شكوكه في سياستها لإنقاذ نظام كان نهج سياسته مشكوك فيه؟

في 25 أكتوبر وافق الاتحاد السوفيتي على اقتراح تقدم به الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن ينص على عدم وجود قوات تابعة للدول العظمى الخمس ضمن قوات الأمم المتحدة التي يتم إرسالها لمراقبة تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، لكنه سمح بتواجد مراقبين من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

تناولت الكتابات العالمية – السوفيتية، والعربية، والغربية حرب 1973 بتفصيل وافٍ. لذلك سوف نفرد مساحة أكبر للتقديرات السوفيتية للأحداث، والتي لم تنشر من قبل.

المؤلف⁷³: هناك رأى للباحثين الأمريكيين يدعى بأن القيادة السوفيتية حتى ربيع عام 1973 كانت ضد الحرب بين العرب والإسرائيليين، لكن نتيجة للصراع بين القوى المختلفة داخل القيادة السوفيتية أصبح الذين كانوا يعرفون أن هذه الحرب ستقضي على الانفراجة، هم أنفسهم من يسعون لإشغال فتيل العمليات العسكرية. (الانفراجة هي التحسن الملحوظ في العلاقات الدولية وإبعاد شبح الحرب)

ي. د. بيرلين: هذا يبسط المشكلة إلى أقصى حد. حيث إنه كان هناك من يريد تقويض الانفراج: فحتى اللحظة الأخيرة كانت قيادتنا ضد الحرب، وكان هناك إجماع على ذلك.

المؤلف: على الرغم من أنكم علمتم المصريين كيف يعبرون القناة، إلا أنكم أمددتموهم بجسور عائمة.



ي. د. بيرلين: في أول محادثة مع كوسجيين بعد وفاة عبد الناصر قال السادات أين الجسور العائمة؟ حينها أيقظ كوسجيين فاسيلي فاسيليفيتش كوزنيتسوف المتوفى حالياً، والذي كان قد غفا أثناء المفاوضات، وسأله: «أين الجسور العائمة؟» فرد الأخير قائلاً: «لقد وردنا إليهم الجسور العائمة». ولكن المشكلة ليست في ذلك: حيث إن هناك فرقاً بين الاستعداد للحرب وبدء الحرب. تقريباً في يونيو عام 1973 أدركت قيادتنا أن صبر العرب قد نفذ. وإذا ظللنا ندعو إلى ضبط النفس ربما ينقلب الأمر علينا.

المؤلف: على الرغم من أن أحداً لم يكن يعرف أن الأمر قد انقلب بالفعل. فكان السادات قد بدأ بالفعل في التفاوض مع الأمريكيين.

ي. د. بيرلين: ولكنهم لم يكونوا يريدون تصديق ذلك. لذلك فقد قرروا تقريباً ما يلي: كما تريدون أيها الرجال، أشعلوا الحرب وسترون بأنفسكم علام ستحصلون.

المؤلف: ألم يثقوا في نجاحهم؟

ي. د. بيرلين: لقد كانوا يشكون كثيراً في ذلك.

وإليك تفسيراً للأحداث يقدمه السفير السوفيتي في مصر آنذاك فلاديمير ميخائيل فينوجرادوف⁷⁴.

المؤلف: هل كنتم تعلمون أنهم يستعدون للحرب؟

ف. م. فينوجرادوف: تلقيت تعليمات من موسكو بأن أبلغ الرئيس السادات أنه نظراً لتوتر الأوضاع قررت القيادة السوفيتية إجلاء رعاياها من النساء والأطفال. وتم إجلاؤهم ليلاً على متن السفينة (تاراس شيفتشينكو). وأنا لا أعتقد أن هذه الإجراءات كانت بعيدة عن أعين المخابرات الإسرائيلية. وفي صباح السادس من أكتوبر دعاني الرئيس السادات إليه وقال لي: «إن الأحداث تتفاقم بشكل مطرد، وأن إسرائيل مستمرة في وقاحتها. وأود منك أن تكون بجانبني طوال الوقت، وتكون حيث أستطيع الاتصال بك هاتفياً».

وبمجرد وصولي إلى السفارة تلقيت مكالمة هاتفية من السادات يقول: إننا على الضفة الشرقية لقناة السويس». بعدها تلقيت مكالمة من وزير الدفاع.

المؤلف: هل كان السادات يخشى حقاً تطوير الهجوم عندما كان المصريون على الضفة

الشرقية للقناة؟ وهل كان كافيًا بالنسبة له أن يقوم بتحريك الموقف والإعلان عن انتصاره حتى يقول للأمريكان: «هيا تحركوا وحلوا العقدة؟»

ف. م. فينوجرادوف: لم يكن السادات يتوقع أن تتمكن القوات المصرية من عبور القناة خلال ثلاث ساعات بدلاً من ثلاثة أيام كما كان مخططاً. وكانت كل التقديرات تشير إلى احتمال أن تصل نسبة الخسائر في القوات عند عبور الحاجز المائي إلى 30%. إلا أن الأمر بدأ أسهل بكثير وتم بنجاح كبير مع أقل نسبة خسائر ممكنة. وبدأ الجيش المصري على أتم الاستعداد بمساعدة الاتحاد السوفيتي، فقد كان التسليح ممتازاً مما جعل الجيش المصري يقوم بعمل بطولي رائع في سبيل تحقيق أهدافه النبيلة. ولا جدال في ذلك. لكن يعتقد البعض أن هذا كله كان لعبة مخطط لها. ومن الصعب تفسير العديد من الأحداث. مثلاً، عندما تركزت قوات الجيشين الثاني والثالث لماذا ظلت بينهما ثغرات مكشوفة؟ فمن أجديات العمليات العسكرية الاهتمام بالمناطق الفاصلة بين القوات. وكان هناك موقع إسرائيلي واحد على الضفة الشرقية للقناة يقع تماماً في تلك النقطة التي تمكنت الدبابات الإسرائيلية منها عبور قناة السويس في منطقة البحيرات المرة. بينما كانت القوات الإسرائيلية الرئيسية تتمركز في الشمال على الجبهة السورية. ولم يحرك السادات ساكناً لمواصلة الهجوم، بل انتظر حتى أنهكت القوات السورية، كما أن أحداً لم يرق بعد ذلك بإعاقه تقدم القوات الإسرائيلية في اتجاه الجنوب. وقد عرض العاهل الأردني الملك حسين المساعدة علي السادات والأسد، ووافق الأسد، بينما رفض السادات هذا العرض. أضر الإسرائيليون بسمعة المعدات الأمريكية. وكان المصريون يقاتلون بجدية بدرجة كافية. حيث قاموا بتدمير كتيبة مدرعات كاملة.

المؤلف: هل كان هناك اتفاق بين السادات وأمريكا وإسرائيل؟

ف. م. فينوجرادوف: هذه فرضية مطروحة ولا يمكن تأكيد صحتها إلا برفع اللثام عن الوثائق السرية. فقد كانت الأهداف السياسية للسادات هي التعاون مع أمريكا. وكان من الضروري أن يكون للأمريكيين دور فعال في القضية. ومن ثم فإن وقوع هزيمة محدودة للجيش الإسرائيلي وانتصار الجيش المصري من شأنه أن يمهد الطريق لظهور الأمريكيين في دور صانعي السلام.

المؤلف: هل كان هناك قرار يسمح للعرب ببدء الحرب؟ وهل أعطت القيادة السوفيتية تفويضاً للعرب لبدء الحرب أم كان ذلك دون موافقتنا؟



أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: دون موافقتنا. وأستطيع أن أقول ذلك بكل تأكيد. فقد أبلغونا أنهم يستعدون للحرب، لكننا لم نغضب ولم نضرب الطاولة بقبضتنا. تفضلوا قرروا بأنفسكم فهذا أمر يخصكم. إلا أننا لم نحسب نتائج الحربين جيداً. ففي 1967 كانت الهزيمة مفاجأة بالنسبة لنا، وفي 1973 كانت المفاجأة في نجاح العمليات العسكرية للجيش العربي في المرحلة الأولى. وكان هناك احتمال بأن يتم هزيمة العرب سريعاً؛ ولهذا ابتعدنا عنهم قبل أن يحدث ذلك.

المؤلف: ولماذا؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: نتيجة الانطباع الذي تكون لدينا من هزيمة 1967.

المؤلف: لقد حدثني بعض قاداتنا العسكريين عن رد فعلهم تجاه قيام الإسرائيليين بإغراق السفينة السوفيتية في اللاذقية. كان الأمر يسير كما زعم على هذا النحو: عندما أبلغوا ل.أ. بريجنيف بهذا الأمر، قال لهم: «اتخذوا الإجراءات!» لكن ما هي هذه الإجراءات؟ لم يجروا أحد على طرح هذا السؤال. تم تبليغ الأمر حسب التسلسل حتى وصل لقائد أسطول البحر المتوسط: «اتخذ الإجراءات!» ومنه انتقل الأمر إلى السفن الحربية. ثم أصدر قائد إحدى المدمرات بعد أن حك رأسه، الأمر التالي: «جهزوا المدافع للمعركة! وكذلك فعل الآخرون. وأخذوا على عاتقهم مسؤولية التنفيذ. بدأ الطيارون الإسرائيليون التحليق بعيداً عن السفن الحربية السوفيتية وسفن النقل التابعة للأسطول. لكن لو حدث شيء ما لدفع أولئك الذين اتخذوا مسؤولية القرار على عاتقهم رؤوسهم ثمناً لذلك. هل كان الأمر كذلك؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: كان من الممكن أن يحدث ذلك، لأن هذا أقرب للحقيقة. فقد كان بريجنيف والمحيطون به يخشون اتخاذ القرار، وكانوا يريدون أن يتم كل شيء من تلقاء نفسه. يمكن أن يكون مشابهاً للحقيقة بشكل كبير. (رداً على السؤال نفسه أجاب ي. د. بيرلين: «كان من الممكن أن يقول بريجنيف كذلك: «اتخذوا الإجراءات اللازمة»»).

المؤلف: هل ترى أن ذلك كان خطأ في تقييم النوايا المصرية والسورية أم أنه ببساطة مجرد توزيع للأدوار؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: أعتقد، أن ذلك كان مجرد توزيع للأدوار.

المؤلف: بمعنى؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: حقق السادات لنفسه في مصر صورة القائد المنتصر. ثم دعا الأمريكيين للتسوية وقد أزاح الروس من المشهد بصورة نهائية. أعطى الأمريكيون ضمانات لكل من تل أبيب والقاهرة. كان الهدف الثاني: إسقاط الحكومة البعثية في دمشق. حيث توقف السادات فجأة عن الهجوم، عندما بدأ الإسرائيليون في ضرب السوريين. لكن لم يكن الوقت في صالحهم.

المؤلف: لقد كنت هناك في دمشق ورأيت لحظة انضمام القوات المدرعة العراقية، بينما قام الخبراء السوفييت بنشر أنظمة الدفاع الجوي الجديدة. كما أن اللواء المدرع السوري بقيادة شقيق الأسد لم يتم إرساله إلى الجبهة لأنه كان يقوم بحماية الرئيس، مما أدى إلى صمود النظام.

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: واستمرت الحرب وفقاً لقوانينها. لم يكن الإسرائيليون في حاجة إلى عقد هدنة، حتى يقوموا بتوجيه ضربتهم إلى المصريين.

المؤلف: ماذا كان موقف القيادة السوفيتية من الحرب؟

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: لم تكن في حاجة إلى تلك الحرب، فقد كنا نخشاهما. وكانت حالة «اللا حرب واللا سلم» تناسبنا. كنا لا نريد مواجهة الأمريكيين. لكننا لم نستطع بطبيعة الحال ردع العرب. عندما بدأت الحرب خرج الموقف عن السيطرة سواء سيطرتنا أو سيطرة الأمريكان.

المؤلف: كانت القيادة السوفيتية حتماً ضد تدمير إسرائيل. فقد أخبرني م. ف. زيميانين رئيس تحرير صحيفة «برافدا»، ثم سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1973 عندما وصلت من سوريا: «لو كان هناك خطر فعلي يهدد وجود إسرائيل لوجدت هناك المظليين السوفييت جنباً إلى جنب مع «ذوي القبعات الخضراء» الأمريكيين».

أحد العاملين في الاستخبارات السوفيتية: هذه العبارة تعكس بدقة ميول قيادتنا السوفيتية.



الإنزلاق إلى الهاوية

كان عام 1973 يعني، على ما يبدو، نجاح السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط. فقد انتهت الحرب العربية الإسرائيلية بالتعادل. وفي مثل هذه الظروف الخاصة التي تشكلت في المنطقة كان غياب النصر بالنسبة لإسرائيل يعني هزيمتها من الجيوش العربية التي تم تسليحها بالسلاح السوفيتي وتدريبها على أيدي الخبراء السوفيت. هنا أظهر الاتحاد السوفيتي - على عكس ما حدث في أزمته عام 1956 و 1967 - قدراته الواعدة على تنظيم قوته العسكرية على النحو التالي: تركيز قواته البحرية في شرق البحر المتوسط، وتوفير خطوط اتصال بحرية إلى سوريا ومصر، وكذلك ضمان توازن قوي مضاد للتدخل الأمريكي المحتمل في الصراع. وفي الوقت نفسه أصبحت إمكانيات طائرات النقل الجوي السوفيتية ظاهرة للجميع عندما تم مد الجسر الجوي إلى مصر وسوريا. علاوة على ذلك أظهر الاتحاد السوفيتي إرادة سياسية حرة واستعداداً للمخاطرة من أجل عدم السماح بهزيمة مصر وسوريا، في حين أن الولايات المتحدة أظهرت نفسها مرة أخرى كقوة موالية لإسرائيل ضد العرب. أصاب حظر واردات النفط العربي العالم الغربي في مقتل، كما أدى ارتفاع أسعاره إلى ظهور أزمات في الاقتصاد الغربي، في حين أنه حقق مكاسب ملموسة للاتحاد السوفيتي. (مع ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط عاد بالنفع في نهاية المطاف على الاقتصاد الغربي حيث ساعد على التسريع من عملية إعادة البناء والحد من استهلاك الطاقة والمواد الخام لكل وحدة من إجمالي الناتج القومي، ولكن هذه قضية أخرى).

وعلى ما يبدو أن الوجوه الأساسية في المشهد السياسي في الشرق الأوسط ودورهم في مسرح الأحداث لم يشهد تغييراً عما كان عليه الأمر عام 1967، وكان عليهم تكرار السيناريو السابق نفسه، لكن الأحداث تطورت في اتجاه آخر. فيما كانت المشكلة إذاً؟ لم تكن المشكلة بالتأكيد تكمن فقط في شخص السادات.

أصبح الاتحاد السوفيتي بالفعل قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط، وحصل على مواقع عسكرية وسياسية في مصر "بدعوة منها"، وذلك لأن سياستها في فترة الخمسينيات والستينيات كانت تتفق مع التوجه العام للعملية السياسية في المنطقة. ولكن معارضة "العرب ضد الغرب" بدأت تأخذ منحى آخر. ولم يكن يقصد بالحديث هنا سعى الدول

المستقلة حديثاً للابتعاد سياسياً بأقصى درجة ممكنة عن مستعمرها السابقين وعن الغرب بأكمله والذي يتجسد الآن في زعيمه الجديد وحمي إسرائيل، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. كانت النخب السياسية المحلية، كما بدا لهم، قد حصلت على فرصة لتحديد مصيرهم بأنفسهم على المستوى الداخلي للدولة. فلم يكن تطور الوضع الداخلي على المستويين الاجتماعي والسياسي يسير في ذلك الاتجاه الذي كان يسير عليه في سنوات الخمسينيات والستينيات.

في هذه المرة أيضاً كانت **مصر** رائدة لاتجاه التنمية في العالم العربي. وما فعله **السادات** هو أنه فقط وضع بصمته الشخصية على تلك العملية الموضوعية. وساعده على ذلك النظام الرئاسي القوي الذي ورثه من **عبد الناصر**.

وبالرغم من وضع قيود صارمة على نظام الإقطاع وأنشطة رأس المال الأجنبي، وعلى جزء كبير من طبقة البرجوازية المحلية الكبرى والمتوسطة، إلا أن **مصر** قد شهدت ظهور اتجاهات ضرورية للنظام، إذا جاز التعبير، لإضفاء صفة البرجوازية على النخبة المترتبة على رأس الجهاز الحكومي والإداري والعسكري. ولم يكن هناك أي عقبات خطيرة أمام هذه العملية، باستثناء الموقف الشخصي للرئيس **عبد الناصر**. وقد نمت إلى جانب البيروقراطية المصرية وفي جوانبها ما يسمى بالبرجوازية "المتطفلة" القائمة على المضاربات والسرقات والرشاوي. ففي القرية ترسخت طبقة المزارعين الأغنياء الذين تحولوا إلى قوة مهيمنة خارج حدود المدن الكبرى، حتى إن المصالح الخاصة بهذه الطبقة، والتي لم تتفق مع سياسة التغييرات والإصلاحات الجذرية، شكلت ضغوطاً على السلطة حتى في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس **عبد الناصر**. كانت البرجوازية الوطنية المصرية تظهر مقاومة متزايدة ضد الإجراءات أجبرتها على التضحية بمصالحها الشخصية والفتوية من أجل المصالح الوطنية العامة غير الواضحة.

وقد سعت الطبقة الحاكمة في **مصر**، تلك التوليفة المعقدة المتكونة من قمة الهرم في الجهاز الإداري والعسكري والبرجوازية "الطفيلية" والبرجوازية الوطنية المعتمدة على المزارعين وتجار المدن والحرفيين إلى التخلص من تلك التوجهات التي كانت تعيق تطورها. وكانت الطبقات العليا من المجتمع المصري والتي كانت تخشى التحولات الجذرية على استعداد للتعامل مع أي شخص فقط لمنع تعمقها. حيث كانوا لا يريدون تقديم تنازلات أمام الطبقات الدنيا وكانوا يحاولون استغلال القطاع الحكومي لتحقيق مصالحهم الخاصة، وليس من أجل المصلحة الوطنية العامة.



كما ظهر أيضاً عامل مهم آخر في حياة الشرق الأوسط وهو القوة الاقتصادية والسياسية للإمبراطوريات النفطية في شبه الجزيرة ، التي أعطت دفعة للتوجهات الرأسمالية داخل المجتمع المصري.

يمكننا القول إن مصر وبحلول بداية فترة السبعينيات كان لديها العديد من الفرص المواتية لعملية تغيير المسار سلمياً. وكان هذا هو التوجه المقصود والذي يدور الحديث عنه، وليس عن أولئك الذين يمثلونه فعلياً.

بالنسبة لممثلي القوى الجديدة الصاعدة – وهي طبقة البرجوازية سواء برجوازية المدن أو الريف التي ولدت بطريقة ديمقراطية من الطبقات الأدنى (المزارعين، التجار، وأصحاب الأعمال) أو من الطبقات الأعلى (طبقة البيروقراطيين، المضاربين، وبرجوازية المقاولين)، وكذلك الحال بالنسبة للنخبة المثقفة بكل ما تحمل من تقاليد ليبرالية وديمقراطية ودينية، كان من الطبيعي أن يتعدوا عن الاتحاد السوفيتي الغريب عليهم من حيث الأيديولوجية وتركيبته السياسية والاجتماعية، وأن يسعوا إلى التقارب والتعاون مع الغرب.

بدأت عناصر النموذج المأخوذ من النسخة السوفيتية غير فعالة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في حين كانت المواجهة العسكرية مع إسرائيل تستنزف موارد مصر. وعندما حانت فرصة التخلص من الحرب (ولو بتكلفة كبيرة)، ومن النظام الاجتماعي والسياسي القديم، ومن علاقة التحالف مع الاتحاد السوفيتي، لم تتوانى النخبة السياسية في استغلالها وقامت بذلك كله بكل سرعة وحزم.

وكما يبدو الآن فإن تحول السادات عن النهج الثوري إلى اقتصاد السوق، أي إلى الرأسمالية، كان له ما يبرره تاريخياً من خلال إقامة نظام سلطوي ليبرالي. لكن لو كان أحد الزعماء من العيار الثقيل، مثل عبد الناصر مثلاً، مكانه لكان بإمكانه أن يفعل ذلك كله دون أن يفقد الدعم الآتي إليه من الاتحاد السوفيتي مع الحصول في الوقت نفسه على مكاسب أكثر من الولايات المتحدة.

ي. د بيرلين⁷⁵: كانت هناك مؤشرات أولية تدل على أن عبد الناصر كان يسير على طريقة السادات.

المؤلف: ولكن هل كان شخصاً مقبولاً للأمريكيين؟ فقد كَبَدَهم خسارة سياسية كبيرة

للمغاية، بل وليست سياسية فحسب.

ي. د. بيرلين: إن مصر أهم من الأشخاص.

إلا أن التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل كان يعمل عكس هذا الاتجاه، كما لو كان في مصلحة الاتحاد السوفيتي - وهو توافق مصالح الغرب مع "النوايا الصهيونية". لكن كان واضحاً، أن أموراً مثل "التوسع الإسرائيلي"، و"الصهيونية"، و"القضية الفلسطينية" أصبحت منذ فترة بعيدة مادة للخطاب السياسي وورقة مساومة لأغلب الزعماء العرب. وأصبح يمين الولاء للقضية الفلسطينية، وتحرير القدس الشرقية ومقدساتها الإسلامية وسيلة لإضفاء شرعية وطنية ودينية إضافية على النخبة السياسية المتواجدة على رأس السلطة. لم تكن التصريحات المعادية لإسرائيل مبدئياً تتطرق لعلاقات معظم الحكومات العربية مع الولايات المتحدة - الراعي الرسمي لدولة إسرائيل. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعني أنهم لم يكونوا يلعبون دوراً أساسياً في الاتحاد السوفيتي. وفي الحقيقة كان يستثنى منهم إلى حين تلك الدول التي كانت على خط المواجهة المباشرة مع إسرائيل، ونقصد بهم سوريا و مصر، إلا أن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، كما ظهر جلياً في سياسة السادات، لم يكن مهماً بشكل مبدئي كذلك.

وبالطبع لم تكن دفة العملية السياسية في كل مكان موجهة في اتجاه واحد. ففي بعض الدول العربية كانت التنمية تسير في الاتجاه اليساري على مدار عدة أعوام (مثل جنوب اليمن، الجزائر، ليبيا، وإلى حد ما سوريا)، مما سمح للأنظمة القائمة هناك بإيجاد أرضية مشتركة مع الاتحاد السوفيتي على نفس الأساس السابق "المناهض للاستعمار"، إضافة إلى مجموعة كبيرة من التصريحات المعادية لإسرائيل.

ونلاحظ أن فشل الأنظمة الثورية السلطوية لم يكن يعني على الإطلاق أن هذا النموذج (السوفيتي) صار غير مرغوباً فيه في كل مكان، فهناك فروق توقيت بين مختلف أرجاء العالم؛ ولذلك كان هذا النوع من التجارب التي أنتجتها التناقضات الحادة في الرأسمالية، لا يزال مستمراً وفي تطور دائم. ففي كل مكان من جنوب اليمن إلى أنغولا، ومن إثيوبيا إلى موزمبيق، ومن الكونغو إلى أفغانستان كان الكثير من عناصر النموذج السياسي والاجتماعي السوفيتي تجد لها أنصاراً حتى في فترة الثمانينيات.



لكن الشيء المهم الذي أثر علي السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط كان هو الوضع الداخلي في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى. ففي ذروة المجد العسكري كان النظام الإداري القائم في الاتحاد السوفيتي والمطبق على عشرات الدول الأخرى يواجه صعوبات متزايدة. فكانت التنمية الشاملة القائمة على حساب كد وعمل ملايين البشر مقابل أجر زهيد، وعلى استغلال الثروات الطبيعية الغنية لسدس مساحة العالم تذهب سدى و بلا مقابل يذكر. وبدا الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في حالة لا تؤهلهم للانتقال إلى عهد جديد. وكانت طبيعة المجتمع نفسه وطبيعة النظام القائم تعطل مسيرة النمو والتجديد والتنمية الحقيقية. فنفاقت الأزمات على كافة المستويات - الصناعي، والزراعي، وفي المواد الخام، والبيئي، والاجتماعي والفكري والوطني والأخلاقي.

الشيء الوحيد الذي كان لا يزال يتطور وينمو على حساب سقوط أعداد لا تحصى من الضحايا وانحراف الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوفيتي، كان صناعة أسلحة الموت والدمار والمعدات العسكرية. ووفقاً لهذا المقياس، ألا وهو القدرة على تدمير البشرية مراراً وتكراراً، صار الاتحاد السوفيتي قوة عظمى.

يبدو أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وتحقيق التكافؤ العسكري الإستراتيجي المتقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جعلت تزايد الأخطار المستقبلية أمراً غير منطقيّاً، وأوجدت فرصة لبدء عهد الانفراجة. وهذا ما ظهر جليّاً في أوروبا من خلال عملية هلسنكي والتي فتحت آفاقاً حقيقية أمام تحقق الانفراجة. إلا أن القيادة السوفيتية لم تكن مستعدة للانفتاح الحقيقي خارج حدود الاتفاقيات العسكرية. وعلى ما يبدو فإن تجربة ”ذوبان الجليد“ عام 1953-1956 و”ربيع براج“ عام 1968 تذكرونا جيداً بأن إضعاف النظام السلطوي، وأي انتهاك في العلاقات الإنسانية والتجارية مع الغرب سرعان ما يصبح تهديداً للنظام، لأنه سيؤدي إلى تشكيك الشعوب أنفسها في حقهم في الوجود. ”فالإمبرياليون“ ببساطة يجب عليهم الوقوف في وجه الاشتراكية، لكي يواصلوا بقائهم. وبالتالي لم يكن الغرب كذلك مستعداً لتحقيق التقارب. فكانت الحكومات الغربية تمارس باستمرار سياسة المواجهة، بدءاً من رسالة هاري ترومان للكونجرس الأمريكي في مارس 1947، وانتهاءً بتصريحات رونالد ريجان عن ”إمبراطورية الشر“ السوفيتية. فانتصار المحافظين الجدد في البلدان الغربية الرائدة في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان سبباً في تشديد سياستهم تجاه الاتحاد السوفيتي.

ساعدت حرب 1973 ووضع إسرائيل اللامنتصر على تحريض جزء كبير من المجتمع اليهودي ذي النفوذ القوي في الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، وأدت إلى توقف عملية الانفراج، على الرغم من عدم كون الحرب العامل الحاسم في هذه العملية. بالمقابل كانت الحملة المناهضة للصهيونية في الاتحاد السوفيتي والتي تمت بموافقة القيادة العليا، موجّهة ضد إسرائيل والقوى اليهودية المؤثرة في الغرب، لكنها في الواقع كانت تحمل طابعاً معاد للسامية سرياً أحياناً وأحياناً غير سري بدرجة كبيرة. بينما في المجتمع السوفيتي كان الجزء الأكبر من اليهود يشعرون بالغبرة، وكان ذلك أحد العناصر الإضافية التي تسببت في أزمة أخرى للنظام.

في ”العالم الثالث“ لم يكن هناك توافق بين موسكو و واشنطن، حيث كان كل منهما يتبنى منطقاً مختلفاً. وكانت الانفراجه تعني للولايات المتحدة استمرار الوضع الراهن في العالم الثالث، أما في أفريقيا وبعض بلدان آسيا كان الغرب في السبعينيات يتأرجح بالانسحاب منها، مثلما فعلت إنجلترا وفرنسا في كل من الشرق الأدنى والشرق الأوسط في فترة الخمسينيات.

ونتيجة لذلك حلت الأنظمة الثورية السلطوية المعادية بشكل كبير للغرب محل السلطة الاستعمارية في بعض الدول، أو محل الأنظمة الملكية الإقطاعية في دول أخرى. وأصبحوا يتلقون دعماً عسكرياً وسياسياً، وبدرجة ما اقتصادياً أيضاً من الاتحاد السوفيتي. وبالطبع كان رد الفعل العدائي من جانب الولايات المتحدة يفوق كل الحدود، إلا أنه على كل حال كانت المواجهة تزداد في العالم أجمع. وبالنسبة للقيادة السوفيتية كان النجاح المؤقت لأصدقائهم يثبت صحة المسلمات السابقة للسياسة السوفيتية، وفي الوقت نفسه يعدها أكثر فأكثر عن الواقع. ألم تظهر فيتنام إمكانية تراجع أطماع الولايات المتحدة (رمز الإمبريالية) في ”العالم الثالث“؟

كانت آثار الشعارات التبشيرية السابقة يتم اعتبارها بمثابة دفعة جديدة للأفكار الاشتراكية. وكان الجمود الذي أصاب الغرب وكذلك الأخطاء التي كان يرتكبها تغذي بطريقة غير مباشرة أوهام موسكو. وبدا أن بعض الأحداث التي وقعت في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تثبت صحة إستراتيجية إضعاف موقف الغرب على حساب العالم الثالث.

أدت مقاومة مسيرة التاريخ والتي استمرت وقتاً طويلاً للغاية في الإمبراطورية البرتغالية الاستعمارية إلى تأصل الحركات الوطنية التحررية، وبدت تلك الحركات أكثر قبولاً لتطبيق



الشعارات السوفيتية. واستنساخ النظم السياسية السوفيتية في مجتمعاتها. بدا ذلك ضرورياً بدرجة أكبر في إثيوبيا التي تأخر فيها رحيل نظام الإمبراطور الإقطاعي من الساحة التاريخية، ودفعت به إلى الهاوية تلك الظواهر مثل الجفاف والمجاعة وظهور طبقة من الضباط كانت تدير الدفة أكثر في الاتجاه اليساري.

وفي أمريكا اللاتينية كان عجائز الكرمليين سعداء بالثوار الشباب من نيكاراجوا الذين تغذت أيديولوجيتهم من روايات الكاتب الروسي نيقولاي أستروفسكي. وفي جنوب اليمن أعيد تشكيل الجبهة الوطنية وتحولها جدياً إلى حزب شيوعي، على الرغم من أنهم هناك كانوا يتجنبون استخدام كلمة "شيوعية".

لم تكن القيادة في موسكو تريد فهم الإشارات التي كانت تأتي من الدول "ذات التوجه الاشتراكي". وإذا كان الحلفاء السياسيون للاتحاد السوفيتي يظهرون قبل ذلك في شكل ثوار ووطنيين ومقاتلين، وكانوا يتسببون في تكبيد الأنظمة "المالية للاستعمار" خسائر كبيرة مقابل بعض الاستثمارات السوفيتية القليلة، إلا أن الأمر اختلف كثيراً الآن. فمنذ أواخر فترة السبعينيات كانت الأنظمة الموالية للاتحاد السوفيتي تشن حرباً ضد "الثورة المضادة"، و"التشكيلات العصائية"، و"الرجعيين"، و"مرترقة الإمبريالية" (أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا ونيكاراجوا وكمبوديا)، مما كلف الاتحاد السوفيتي الكثير من المال.

كانت هناك خطوة مأساوية في العلاقات مع أفغانستان. لكن طريقة التعامل مع ما هو مرغوب على أنه شيء واقعي كانت من الممارسات الشائعة لدي من كانوا على رأس السلطة السوفيتية، ولم يكن ممكناً أن نتوقع شيئاً آخر من العجائز القابعين في الكرمليين. كان يجب أن ندفع ثمن الوقوف ضد مسيرة التطور التاريخي سياسياً وأخلاقياً، وفي أفغانستان دفعنا الثمن من حياة المواطنين السوفيت. إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بالطبع من خلال فكر استعماري محدد وبوزع أخلاقي قد تصرف في هذه المرحلة عموماً بما يتماشى مع تطور العملية التاريخية (مع أن كل من نظام الشاه في إيران والنظام الإمبراطوري في إثيوبيا كان حالة استثنائية واضحة)، فإن الاتحاد السوفيتي كان يتحرك في الاتجاه المعاكس، مستمراً في تبني الأفكار السابقة.

كلما تفاقمت أزمة النظام الاشتراكي، كلما ازداد وضوحاً فشل تلك الأنظمة التي تبنت بعض عناصر النموذج السوفيتي، كلما تعالت في موسكو أصوات المدافعين عن نظرية

”التوجه الاشتراكي“، كلما استمر العناد في ممارسة التعاون مع ”الديمقراطيين الثوريين“ حتى في بداية فترة الثمانينيات. وعلى الرغم من أن وقائع الأحداث الدولية كانت تدفع القيادة السوفيتية إلى توسيع علاقاتها مع القوى المعتدلة (سواء كانت المغرب أو تركيا)، إلا أن التعامل مع الزعماء الذين لم يضمنوا بقسم يمين الولاء للصدقة مع الاتحاد السوفيتي، والولاء ”للاشراكية“ كان أسهل وأكثر راحة.

كانت القيادة السوفيتية، على عكس الولايات المتحدة، لاتزال تعتقد أن سياسة الانفراج تصلح لأوروبا، وربما في الشرق الأقصى، أما في العالم الثالث فينبغي دعم ”العملية الثورية“، وهذا يعني إضعاف و تقويض مراكز ”العدو“. من ثم تم تجاهل وحدة العالم. وتزايد فقدان الشعور بالمقادير والإمكانات.

في الحقيقة كان كلا الطرفين يشعران بضرورة التفاهم المتبادل والتعاون فيما بينهما. فكانت كلتا القوتين العظميين تبحثان عن مجالات للتعاون البرجماتي (العملي)، والسياسات الموازية أو تسعيان في بعض الحالات إلى عدم تعميق الخلافات بينهما على الأقل. وهكذا كان تعاملهما مع الصراع بين العراق وإيران، وكذلك في القرن الأفريقي. إلا أن ذلك كان حالات استثنائية.

أصبحت الصين عاملاً ثانوياً، ولكنه مهم جداً في تحديد السلوك السياسي للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. حيث كان انهيار التحالف مع الصين وتحويل التعاون الوثيق في هذه الفترة إلى علاقات عدائية يعد أكبر خسارة للاتحاد السوفيتي منذ بداية الحرب الباردة. (هذا الموضوع كبير ومعقد. كان انهيار التحالف بينهما تطوراً طبيعياً أكثر من كونه نتيجة لحيل خروشوف أو أخطاء دبلوماسية. ”فكوخ الشيوعية“ أصبح لا يتسع للدين الكبيرين، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم يكن لديها في وقت من الأوقات أية مشاكل إقليمية مع الصين. وبالنسبة لمسألة تايوان فإنها مسألة ذات طابع خاص، إلا أنهما استطاعا التوصل إلى اتفاق حولها وتحقيق تفاهم متبادل في شأنها.

تفاهم الصراعات (المسلحة أحياناً) على طول الحدود السوفيتية الممتدة، وانقسام الحركة الشيوعية الدولية والتقارب بين الصين والولايات المتحدة كل ذلك أدى إلى خلق شروط جديدة في السياسة العالمية. لم تستطع الصين أن تكون منافساً للاتحاد السوفيتي في منطقتي الشرق الأوسط والأدنى لا عسكرياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً. إلا أن بكين كانت دائماً تقريباً تقول ”لا“، إذا قالت موسكو ”نعم“ وبالعكس، وكانت تبدي اهتماماً بالفلسطينيين وبكل



اليساريين والشيوعيين في المنطقة وتؤلبهم ضد الاتحاد السوفيتي، مما دفع موسكو "لإثبات" "معاداتها للإمبريالية"، و"ثوريتها"، مما كان يزيد من عرقلة اتخاذ خطوات براغماتية.

إلا أن الشيء الرئيس والحاسم بالنسبة للاتحاد السوفيتي في "العالم الثالث" بأكمله ظل التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث شمل هذا التنافس المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. لكن إذا تحدثنا عن المجال الاقتصادي تحديداً فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن يملك شيئاً جدياً يمكن أن ينافس به الغرب. حتى القدرة التنافسية فترة الستينيات أصبحت شيئاً من الماضي. تمكنت القيادة السوفيتية المنفصلة عن الواقع الاقتصادي، بصعوبة بالغة من إيجاد طرق لإنشاء قاعدة اقتصادية ما تحت ستار السياسة في العالم الثالث، بما في ذلك الشرق الأوسط والأدنى.

تجدر الإشارة إلى أنه ليست هناك معايير تحدد ما إذا كان التعاون الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط مفيداً أو ضاراً بالنسبة للاتحاد السوفيتي. المشكلة هنا ليست فقط في انزوال أسعار السلع السوفيتية عن قيمتها الاجتماعية الفعلية، بل أيضاً في منح الأموال المستثمرة داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه.

دفع **المصريون** فاتورة إنفاق الاتحاد السوفيتي على بناء **السد العالي** بشكل كامل. فقد تم تسديد الدين بالكامل. هل يعتبر ذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي استثماراً اقتصادياً مربحاً لرأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان يأخذ فائدة سنوية مقدارها 2.5% فقط، بينما تجاوزت تكاليف بناء السد (وفقاً لاعتبارات سياسية على ما يبدو) ما كان مخطط لها من قبل؟ ليس من المستبعد أن هذا التعاون كان في حد ذاته خسارة. لكن هل كان من الممكن أن نعرف مسبقاً أن استثمار أموال بهذا القدر نفسه في أنشطة اقتصادية مشابهة في الاتحاد السوفيتي، أو على سبيل المثال في آسيا الوسطى والقوقاز هل كان سيحقق نفس العائد للاتحاد السوفيتي مثلما فعل **السد العالي** بأسوان ومحطاته الكهربائية؟ ربما، على العكس، كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة التربة وإفسادها، وكان يمكن أن يزيد الآثار البيئية السلبية، مثل جفاف بحر آرال.

بداية من أواخر فترة الستينيات بدأت تظهر وتزداد ظاهرة جديدة في السياسة السوفيتية الخارجية ألا وهي التحول من المساعدات الاقتصادية إلى المساعدات العسكرية. في فترة حكم **خروشوف** تجاوزت المساعدات الاقتصادية قليلاً حجم المساعدات العسكرية⁷⁶. ولكن بحلول نهاية الستينيات ونتيجةً لزيادة حجم توريد الأسلحة إلى شمال فيتنام ومصر وسوريا أصبحت

المساعدات العسكرية هي المهيمنة، فمع بداية فترة الثمانينات كانت نسبة المساعدات العسكرية إلى الاقتصادية 3:1 أو 4:1، بحسابات الخبراء الغربيين⁷⁷.

لكن تكلفة الإمدادات العسكرية السوفيتية إلى دول الشرق الأوسط لا تزال غير واضحة تماماً. فليس هناك أية إحصائيات رسمية حتى ولو كانت غير مكتملة. وبالتالي، نحن لا نعرف حجم المبالغ الحقيقية للقروض، ولا تكلفة الأسلحة، ولا ما تم منحه منها بدون مقابل، ولا قيمة ما تم شطبه من ديون الحرب. بالإضافة إلى أن أي محاولة لمقارنة سعر السلاح بقيمته الاجتماعية كان محكوماً عليها بالفشل بسبب عدم واقعية تناسب الأسعار السائدة في التوريدات بين القطاعات الصناعية وبعضها أو داخل كل قطاع بعينه.

تم توجيه المزيد من الاستثمارات والموارد والأيدي العاملة المدربة إلى قطاع الصناعات العسكرية في الاقتصاد السوفيتي. كانت المواد المستخدمة على أعلى جودة، ومواعيد تسليم أكثر دقة، وتكنولوجيا على أعلى مستوى. ولأن كل ذلك كان يتم على حساب الصناعات المدنية (الخفيفة في المقام الأول)، وعلى حساب مستوى معيشة المواطن، فكان يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جذب رؤوس الأموال من قطاع الصناعات الخفيفة والزراعة إلى القطاع العسكري عند حساب تكلفة تصنيع منتجات الصناعات الثقيلة والمعدات العسكرية.

وطبيعي أن أية أرقام ستبدو بالتالي مشكوك فيها. فقد خرجت هذه الأرقام عن السيطرة تماماً. لذلك من الصعب جداً تقييم ربحية الإمدادات العسكرية لدول الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن تجارة السلاح مع ذلك تكون دائماً مربحة.

كان الاتحاد السوفيتي، إلا في حالات استثنائية قليلة، لا يقوم بتوريد النماذج الأحدث من المعدات العسكرية. حيث كان يحتفظ في مستودعاته بمخزون كبير من كافة أنواع الأسلحة تحسباً لوقوع حرب كبرى. لكنها كانت تُصدر أسلحة قديمة وفي حاجة إلى صيانتها بانتظام. لكن كان من المجدي أيضاً بيع النماذج الأحدث من الأسلحة، لأن تصنيعها كان يعني عبئاً كبيراً على المصانع والمؤسسات الدفاعية. في نهاية المطاف كان تنفيذ قرارات توريد الأسلحة يتم بشكل أسهل، وخاصة لأنه بسبب الروتين والجمود المتزايد في النظام الإداري السوفيتي كان قطاع الصناعات العسكرية يعمل على نحو أفضل من غيره من القطاعات.

يمكن مقارنة الأنواع المتشابهة من الأسلحة مثل الدبابات السوفيتية والأمريكية، أو طائرات الميغ مع طائرات الميراج وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية التجارية في الأسواق



الدولية. فإذا قارنا بينهم وفقاً للأسعار التنافسية الحالية مقارنة بالأسعار الغربية فإننا سنحصل على أرقام متشابهة. أما إذا حسبناها بالروبل سنحصل على قيمة مختلفة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار طرق ومواعيد الدفع ستظهر قيمة ثالثة، وإذا كانت المدفوعات تتم عن طريق المبادلة بالسلع المحلية التي لا يمكنها المنافسة في السوق العالمية سنجد قيمة رابعة.

كان الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينيات يوفر السلاح لأكثر من 40 دولة نامية، لكن بدءاً من منتصف السبعينيات كان أكثر من 90% من السلاح يذهب إلى ليبيا، وسوريا، وفيتنام، وكوبا، والجزائر، والعراق، والهند، وإثيوبيا، وشمال وجنوب اليمن⁷⁸. وعندما كان الاتحاد السوفيتي يقدم لبعض الدول مثل سوريا والعراق وليبيا أسلحة معقدة لا يمكن تشغيلها ولا استخدامها إلا بمساعدة الفنيين السوفييت، كان يوفر مع هذه الأسلحة العدد الكافي من الخبراء العسكريين⁷⁹.

كان هذا هو الطريق الذي مهد له الاتحاد السوفيتي على مدار 30 عاماً منذ اختراق تجارة الأسلحة في الغرب في عام 1955 عندما عقد أول صفقة تسليح مع مصر إلى أن أصبح المورد الرئيس للسلاح في العالم الثالث. وبالطبع كان لذلك كله تأثيره السياسي. وكان هذا يعني أيضاً أن الاتحاد السوفيتي كان باستطاعته أن يزيد درجة اشتعال الصراعات الإقليمية وألا يسمح لها بأن تنتهي لصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. ازداد عدد الصراعات الممتدة التي كانت تنتهي على لا شيء في فترة السبعينيات والثمانينيات. ومع ذلك لم يكن السبب وراءها في كل مرة مصالح أمريكا أو الاتحاد السوفيتي، كما أظهرت ذلك الحرب العراقية الإيرانية أو الصراع في جمهورية الصحراء الغربية.

كانت الأسلحة السوفيتية تذهب بشكل أساسي إلى أولئك الذين كانوا يعارضون أمريكا وفقاً لاعتبارات داخلية. لكن الآن ربما يكون من غير الممكن تحديد لأي مصالح سوفيتية - سياسية، حكومية، أيديولوجية - كان يتم توريد أسلحة بكميات كبيرة إلى شمال وجنوب اليمن، وإلى الصومال، ومن بعدها إثيوبيا، وسوريا، وبالطبع إلى العراق، وليبيا.

ربما كانت القيادة العسكرية السوفيتية تقوم بإنشاء مستودعات لتخزين السلاح لقواتها مسبقاً تحسباً لإرسالها إلى هنا فيما بعد في حالة وقوع حرب كبرى في المستقبل. وعلى ما يبدو أن أكوام الأسلحة الأمريكية في كل من إيران أو السعودية كانت تخدم ولو جزئياً الأهداف نفسها. لكن كان كل ذلك نابغاً من أفكار عن شيء لا يمكن تصوره، وهو نشوب حرب عالمية.

المؤلف⁸⁰: يتحدد سلوك وأفكار البشر بشكل خاص من خلال تجاربهم وخبراتهم، وخاصة تلك الخبرات التي اكتسبوها في المواقف الحرجة. هل حدث ذلك مع قواتنا المسلحة فيما يخص علاقتها بالشرق الأوسط؟

ي. ن. تشيرنياكوف: بنسبة 150 بالمائة. فمن الجنوب كان التهديد يأتي بشكل ما من أسطول البحر المتوسط الأمريكي ومن القواعد الإنجليزية وكذلك الأمريكية. والعسكريون يجب عليهم أن يفكروا بطريقة عسكرية. كانت تجربة الحرب الوطنية العظمى تعيش داخل كل واحد فيهم. منهم على سبيل المثال **جريتشكو** الذي تولى قيادة الجيش الثامن عشر في **توابسي**. كان قائداً جيداً. وها تغير العالم واكتسبت الإستراتيجية العسكرية أبعاداً عالمية، وظهرت الصواريخ النووية لكنه لم ينس **توابسي**. كانت الحالة النفسية المسيطرة لهذه الحرب وليس فقط لهذه الحرب تكمن في ضرورة تحقيق التفوق العسكري، أن تكون العصا التي في يديك أكثر سُمكاً.

إن عسكرة الأنظمة الصديقة سواء تم ذلك على أساس مناهضة الولايات المتحدة أو مناهضة الاتحاد السوفيتي - كانت تعني عسكرة السياسة بمعنى أن يكون استخدام القوة العسكرية أحد الخيارات السياسية المطروحة، ومن ثم إشعال الصراعات. يدل على ذلك جميع الحروب التي قامت بين الدول أو الحروب الأهلية التي حدثت في المنطقة. ومن المستبعد أن يضع المراقبون المحايدون اللوم على كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في التسبب في هذه الحروب. إلا أن مأساة الاتحاد السوفيتي الذي كان يسير على طريق الانهيار الاقتصادي كانت تكمن في أن توريد السلاح كان أحياناً هي الأداة الأساسية الوحيدة لسياسته. بينما كانت الولايات المتحدة تمتلك تشكيلة أكبر من الأدوات والوسائل السياسية، بدءاً من توريد الغذاء وانتهاؤه بتقديم الدعم المالي المباشر، الشيء الذي لم يكن الاتحاد السوفيتي يسمح لنفسه به.

تلك الأنظمة التي كانت تقوم بعسكرة الدولة بلا رادع وتحصل على الأسلحة من الدول الأجنبية، كانت تسير على طريق تعزيز حكمها الاستبدادي، وكانت في أحسن الأحوال تقوم بعرقلة تحول الهيئات السياسية نحو مزيد من الديمقراطية، وتتجاهل ضرورة بناء اقتصاد طبيعي فعال، وفي أسوأ الأحوال كانت تقوم بعمليات القمع الوحشي. كان الضخ المفرط للسلاح من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى عدد من دول المنطقة يتجاوز مستوى المصالح الدفاعية ويقوض أركان الدولة المدنية ويخلق تشوهات لصالح المنظومة العسكرية. أدى



إنشاء قوات مسلحة ضخمة، حتى لو كانت هذه القوات تحصل على السلاح بالجمان، إلى تفويض أركان الكيانات الاقتصادية المهشة وغير المتطورة بشكل كافٍ، وجذب الكوادر المؤهلة من كافة المجالات المدنية. وهذا ما فعله **عبد الناصر وشاه إيران، وسياد بري** في الصومال، و**منجستو هايلامريام** في إثيوبيا. فكان الاستهتار السياسي ولاعقلانية المواجهة يكمنان في دعم الاتحاد السوفيتي لأي نظام يعلن عن «مناهضته للإمبريالية»، وفي دعم الولايات المتحدة على الجهة الأخرى للأظمة التي كانت تعلن عن عدايتها للسوفيتية والشيوعية».

لم يحقق سباق التسلح في منطقتي الشرق الأدنى والأوسط زيادة الأمن أو إلى إحلال السلام. بل على العكس اتسعت دائرة الحروب، وأصبحت أكثر دموية، وتزعزع الاستقرار، وأصبح الناس غير آمنين على أنفسهم. (غير أن الاستمرار في سباق التسلح عقب انتهاء الحرب الباردة أثبت أن عسكرة السياسة الخارجية والداخلية تمتد بجذورها عميقاً).

احتاج كثير من زعماء الشرق الأدنى والأوسط من أجل تعزيز مواقعهم الداخلية إلى صورة العدو الخارجي، ويا حبذا لو تمكنوا من تحقيق نصر على هذا العدو. نتيجة لتصورهم المبالغ فيه حول قوتهم العسكرية وضعوا عليها آمالهم وفي حالات كثيرة ساروا بأنفسهم نحو الكوارث أو في أفضل الأحوال تكبدوا هزيمة عسكرية. ومثال على استخدام السلاح الأمريكي بهذه الطريقة كانت تصرفات شاه إيران. لكن الحقائق تشير إلى أن الأنظمة الثورية السلطوية التي كانت تتلقى السلاح بشكل أساسي من الاتحاد السوفيتي كانت تتصرف بالطريقة نفسها أكثر من ذلك بكثير.

حيث كانوا يلجئون إلى استخدام القوة العسكرية، وكانت هزائمهم تزيد من ضعفهم. فقد سمح كل من **عبد الناصر** والقادة السوريون بتوريط أنفسهم في أزمة انتهت بهزيمتهم في يونيو 1967، لأنهم بالغوا في الثقة بقدراتهم العسكرية. وفي الصومال كانت الآلة العسكرية التي صنعها الاتحاد السوفيتي خصيصاً له والتي كانت أكثر بكثير مما يحتاجه الصومال للدفاع قد منحت **سياد بري** الجرأة على القيام بمغامرات عسكرية. حيث شن **سياد** الحرب ضد إثيوبيا وخسرها. كان القادة المستبدون يعتبرون أن القوة العسكرية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية؛ ولذلك وقعوا في شرك أوهام التفوق السياسي الذي منحهم إياه قدراتهم العسكرية.

الحد من إمكانية تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية إلى دول الشرق الأوسط، واتباع نهج عسكرة السياسة، والاعتماد على مؤشرات غير دقيقة في تقييم الاتجاه العام للتنمية الاجتماعية والسياسية، وعدم القدرة على المشاركة الفعالة في تسوية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، أدى كل ذلك بداية من فترة السبعينيات إلى إضعاف موقف الاتحاد السوفيتي في المنطقة. إلا أن هذه الأزمة لم تمر بها السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط فقط. بل تزايد مع مرور الوقت اختلال الهيكل السياسي السوفيتي نفسه، بما فيه تلك الدوائر السياسية الخاصة باتخاذ قرارات السياسة الخارجية. وسوف نعود لنتناول هذا الموضوع في فصل منفرد.

بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 جرت عملية تطهير سريعة للمواقع النشطة في منطقة الشرق الأوسط من الوجود السوفيتي. فتحوّلت **مصر** في عهد السادات من شريك وقاعدة ارتكاز أساسية للاتحاد السوفيتي في المنطقة إلى دولة معادية له، وعلى استعداد لإقامة تعاون واسع النطاق مع الولايات المتحدة الأمريكية. ثم بدأ تحييد الدبلوماسية السوفيتية عن المشاركة في عملية تسوية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، والتي اتخذت في تلك اللحظة طابع الاتفاقيات الثنائية (المنفصلة) بين **مصر** و **إسرائيل** بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية.

في 21 ديسمبر عام 1973 عقد لفترة قصيرة مؤتمر **جينيف** (بالمناسبة، دون مشاركة من السوريين). لكن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية و**مصر** و**إسرائيل** مارسوا اللعبة بشكل مباشر دون الاحتياج إلى الدور السوفيتي المتحفظ. لم ينعقد مؤتمر **جينيف** مرة أخرى، ولم تنجح محاولات الاتحاد السوفيتي لتنظيم المؤتمر مجدداً.

وبالفعل في 18 يناير عام 1974 برعاية أمريكية، وخارج إطار مؤتمر **جينيف** وقّع ممثلون عن الجانب المصري مع الإسرائيليين عند علامة الكيلو 101 على طريق مصر السويس اتفاقية فض الاشتباك والفصل بين القوات. وكانت هناك فرصة لفتح قناة السويس أمام الملاحة. على مضض أعطت القيادة السوفيتية تقييماً إيجابياً لتلك الاتفاقية⁸¹.

عندما أدرك الاتحاد السوفيتي في أي اتجاه تسير الرياح على شاطئ النيل بدأ في توسيع علاقاته مع سوريا التي زارها أ. **جروميكو** ثلاث مرات ما بين شهري مارس ومايو عام 1974، وفي إبريل من نفس العام قام **حافظ الأسد** بزيارة إلى **موسكو** على رأس وفد حكومي حزبي. تم توسيع علاقات التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي مع سوريا.

ساعد ذلك الاتحاد السوفيتي على حفظ ماء الوجه، وأن يكون حاضراً في 31 مايو



1974 بوصفه رئيسًا مشتركًا لمؤتمر جينيف عند توقيع اتفاق الفصل بين القوات بين سوريا وإسرائيل. استعادت سوريا جزءًا من مرتفعات الجولان بالإضافة إلى القنيطرة بشرط نزع السلاح ونشر قوات الأمم المتحدة هناك.

لم يبق لدى موسكو أمل في تحسن العلاقات مع القاهرة. وفي عام 1974 جرى الحديث مرتين عن زيارة محتملة لليونيد بريجنيف إلى مصر⁸². كان ذلك يعني اتخاذ خطوة جيدة في لعبة سيئة، ومباركة فعليه من جانب الاتحاد السوفيتي للتوجه السياسي الجديد لمصر مع الحفاظ على بقايا مواقعه ونفوذه في المنطقة. لكن بالنسبة لبريجنيف لم يكن ذلك الدور مقبولاً. ازدادت موسكو قناعة «بخيانة» السادات الذي كان في البداية يوجه ضربات خفيفة غير مؤلمة ثم أصبح يوجه ضربات أشد قوةً وخطراً على هيبة ومصالح الاتحاد السوفيتي⁸³.

فقد توجه السادات إلى الولايات المتحدة وليس إلى الاتحاد السوفيتي يطلب منها المساعدة في تطهير قناة السويس من الألغام والسدود، ومع حلول نهاية عام 1974 كانت الفرق والمعدات الأمريكية هنا بالفعل على ضفتي القناة. في 31 مايو أرسل الاتحاد السوفيتي، كي لا يبقى خارج الصورة، سفنه من فلاديفوستوك إلى خليج السويس لتطهيره من الألغام. كما شارك في العملية أيضاً حاملة المروحيات السوفيتية «لينينجراد». إلا أنه عندما أقيمت مراسم افتتاح قناة السويس دعا السادات إليها السفن الأمريكية وليس السوفيتية. وفي مايو 1975 خفض السادات من السماح للسفن السوفيتية بالدخول إلى المراسي المصرية على الرغم من أنها كانت لا تزال تستفيد من خدمات الصيانة والإصلاح في موانئ الإسكندرية.

قام الاتحاد السوفيتي بمقاطعة توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثاني والفصل بين القوات في 1 سبتمبر 1975م في جينيف. ازداد التوتر بين البلدين، وقام الاتحاد السوفيتي بتأجيل توقيع الاتفاق التجاري لعام 1976. ومن ثم تباطأت أو توقفت تماماً الإمدادات العسكرية السوفيتية إلى مصر.

استعرت في وسائل الإعلام المصرية حملة مناهضة للسوفيتية والشيوعية والناصرية. وبدأت عملية التخلص سريعاً من الهيئات السياسية التي أنشأت في عهد عبد الناصر. وتم إقرار سياسية الانفتاح تشريعياً، وهي السياسة التي تدعم تنمية البرجوازية الليبرالية. وقام السادات بنسف الجسور الممتدة بين مصر والاتحاد السوفيتي بطريقة مهينة للاتحاد السوفيتي لا يمكن معها استعادة هذه الجسور مجدداً. وعلى ما يبدو كان السادات بهذه الطريقة يحاول أن يثبت للأمريكان أنه لا عودة للوراء وأن «ماضيه الثوري» قد انتهى بلا رجعة.

في 14 مارس 1976 في كلمته أمام البرلمان المصري أعلن السادات عن قطع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي. وقام البرلمان المطيع، مع وجود صوتين اثنين فقط معارضين، بالتصديق على هذا القرار في اليوم التالي. في غضون شهر كان على جميع الهيئات العسكرية السوفيتية مغادرة الإسكندرية. فشلت جميع المحاولات لتحسين العلاقات بين البلدين أثناء لقاء وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي مع أندريه جروميكو في صوفيا في نوفمبر عام 1976، أو أثناء حديثه مع بريجيف في يونيو 1977. ورداً على طلب المصريين استئناف توريدات الأسلحة اقترح الاتحاد السوفيتي بأن يتم الدفع مقابل السلاح نقداً، طالما أنه لم تعد هناك «علاقات خاصة» بين البلدين⁸⁴.

يقول أ. س. كوليك: «كنت بالصدفة في موسكو في مارس عام 1976. دعوني على الفور إلى أندروبوف. وهناك اجتمعت قيادات الإدارة الرئيسية الأولى لجهاز المخابرات السوفيتي. وبدأ حوار طويل. ثم أبدت رأبي وأعلنت عن موقعي الذي يتلخص في أنه ليس هناك ما يثير القلق في هذا الأمر. عندما انتهى الاجتماع اقترب مني أندروبوف فجأةً كأنما أراد أن يودعني وقال لي بجدوء: «قل لي يا ألكسندر سيرجيفيتش، ألا يمكن أن يظهر في مصر شاب آخر يطيح بالسادات ويتبنى سياسة نافعة لنا؟»، وقلت له: «ليس لدينا أية معلومات حول هذا الأمر يا يوري فلاديميروفيتش. هذا أولاً. وثانياً، أنا أستيقظ أحياناً في الليل وأنا أتعرق عندما أرى في منامي أن أحداً ما من اليساريين قد أطاح بالسادات واستولى على السلطة في مصر». فإذا به يحدق في استغراب منتظراً مني تفسيراً لذلك. فقلت له: «إن عدد المصريين 54 مليون نسمة (كان ذلك في عام 1976)، 54 مليون مصري، يا يوري فلاديميروفيتش، يجب إطعامهم، وحالتنا ليست على ما يرام». فنظر إلي نظرة قاسية. حينها أحسست في قرارة نفسي أنه قد تم الاستغناء عن خدماتي بالفعل. ثم ودّعني وانصرفت. لم يكن الآخرون قد سمعوا هذا الجزء من الحديث. لكن انظر ماذا حصل بعد ذلك؟ كان هذا الحديث قد تم بيننا في عام 76، وفي عام 81 عيني أندروبوف مديراً لإدارة الشرق الأوسط هنا في موسكو. كثيرون كانوا ضد هذا القرار ومن بينهم كيريتشينكو، وكانوا يقولون عني «إنه ليس متخصصاً في الشؤون العربية ولن يستطيع التصرف».

المؤلف: أي أنه كان يذكر ذلك الحديث. لكن الشيء الإيجابي الذي خلفه وراءه حدث في عام 81. عندما تجرّع أندروبوف المرارة في أفغانستان.



أ. س. كولييك: نعم. بالضبط.

المؤلف: وكم أمضيت من الوقت بهذا المنصب؟

أ. س. كولييك: 5 سنوات - من 81 إلى 86.

في عام 1976 حصلت مصر على أول دفعة من طائرات النقل الحربية الأمريكية من طراز إس-130، ثم بدأت في الحصول على الطائرات المقاتلة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأسلحة. وبدأت مصر تحصل على الدعم المالي من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول شبه الجزيرة العربية النفطية، ودول أوروبا الغربية ثمنًا لتغيير مسار سياستها الخارجية⁸⁵.

عندما تفاقم الوضع على الحدود بين مصر وليبيا حتى كاد يصل إلى صراع مسلح (في الفترة من 14 وحتى 21 يونيو عام 1977) ألقت الآلة الإعلامية في مصر بالذنب والمسئولية على الاتحاد السوفيتي. بعد ذلك استدعت مصر طلابها وجنودها من دول الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية. وفي 26 أكتوبر عام 1977 أعلن السادات التوقف عن سداد الديون العسكرية لمدة عشر سنوات. كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي قد تم تجميدها بالفعل.

إلا أن الوضع في مصر ذاتها كان صعبًا، حيث أثارت محاولات رفع أسعار المواد الغذائية السخط وأدت إلى اشتعال الانتفاضة الشعبية في يناير 1977. كان السادات في حاجة ماسة إلى تحقيق السلام وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

أما بالنسبة للدبلوماسية السوفيتية فقد ظهر لها بصيص أمل في إقامة شراكة ممكنة مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص السياسة المتبعة في الشرق الأوسط، عندما وقع كل من جروميكو ووزير الخارجية الأمريكي س. فانس بيانًا سوفييتيًا أمريكيًا مشتركًا حول الشرق الأوسط في 1 أكتوبر عام 1977. حيث كان البيان ينص، بشكل خاص، على انعقاد مؤتمر جينيف في شهر ديسمبر من العام نفسه. في محاولة منها للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي حول عدد من القضايا العالمية، طرحت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر إمكانية التوافق المحتمل حول الشرق الأوسط مع الاتحاد السوفيتي، وبادرت بالحديث عن حقوق الفلسطينيين. إلا أن عدم رغبة القيادة الإسرائيلية في إتاحة دور كهذا للاتحاد السوفيتي مع تمكنها من إقناع عدد كبير من قيادات الإدارة السياسية الأمريكية بضرورة إزاحة الاتحاد السوفيتي من منطقة الشرق الأوسط أدت إلى دفن هذا الاتفاق حرفيًا بعد أيام من الإعلان

عنه⁸⁶. كانت هناك مباحثات سرية بالفعل بين الأطراف المصرية والإسرائيلية وهي التي مهّدت الطريق أمام توقيع **معاهدة السلام** بين البلدين برعاية أمريكية.

في 9 نوفمبر عام 1977 أعلن الرئيس السادات في كلمته أمام البرلمان المصري عن استعداده للذهاب إلى القدس من أجل التفاوض مع القادة الإسرائيليين، وتمت الزيارة التي تناولتها الدعاية بشكل لم يسبق له مثيل، في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر.

تقرر عقد مؤتمر في القاهرة في فندق «ميناهوس»، ووجهت مصر الدعوة إلى كل من سوريا، و الأردن، و لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والأمين العام للأمم المتحدة. ولم يُلب الدعوة سوى الإسرائيليين والأمريكيين. وبدأت مصر معهم السير في عملية السلام التي تمخضت عن اتفاقيات كامب ديفيد.

وفي 17 سبتمبر عام 1978 في كامب ديفيد وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وقعت مصر و إسرائيل اتفاقيات «إطار السلام في الشرق الأوسط»، و«اتفاقية إطار معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل». وعلى أساس هاتين الاتفاقيتين تم في 26 مارس 1979 توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 25 إبريل عام 1979. ووفقاً لهذه المعاهدة أقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين، وفي إبريل عام ١٩٨٢ تم الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء التي أصبحت فيما بعد منطقة منزوعة السلاح. وهنا في سيناء ظهرت وحدات قتالية أمريكية. عندما قطع السادات العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، فإنه بذلك قد وضع البيض كله في سلة أمريكا. لكن لو نظرنا للأمر بموضوعية نجد أن مصر كانت تحتاج إلى السلام، فقد خرجت البلاد من المواجهة مع إسرائيل واستعادت سيناء.

لم يبق للاتحاد السوفيتي سوى أن يقوم بدور المراقب الناقد، الذي كان مضطراً للرهان على الأعداء السياسيين لمصر والمنقسمين فيما بينهم بدرجة كافية، ألا وهم ليبيا، وسوريا، والجزائر، وجنوب اليمن، والعراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان من الطبيعي أن يصف الاتحاد السوفيتي معاهدة كامب ديفيد بأنها «صفقة منفصلة»، «استسلام»، «تدمير لوحدة الصف العربي»، «مؤامرة على حساب الفلسطينيين»، «تصرف يخدم مصالح الإمبريالية». وقد ألقّت موسكو بالمسؤولية عن هذه السياسة على عاتق السادات شخصياً.



كتب أ. جروميكو في مذكراته يقول: «خطوة بخطوة كان يتضح أكثر فأكثر توجه السادات نحو إدخال تعديلات في العلاقات المصرية السوفيتية باتجاه تجميدها. كان السادات يعلم جيداً ما يفعله. ولم تكن أفعاله وتصرفاته هفوة أو خطأ بل كانت تتم عن اقتناع تام، وكانت تعكس وجهات نظره الحقيقية»⁸⁷.

لكن إذا كان الاتحاد السوفيتي لم يتمكن من عرقلة عملية السلام بين مصر و إسرائيل، فإنه كان لا يزال يمتلك أذرعاً ليست بالقليلة تمكنه من عدم السماح بنجاح اللعبة الأمريكية في سوريا، ولبنان، وأيضاً فيما يخص القضية الفلسطينية.

الفرص الضائعة

أثارت تصرفات السادات موجة غضب واحتجاجات في العالم العربي، ووحدت صفوفهم ضد مصر. وخاصة في سوريا وليبيا والجزائر وجنوب اليمن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي ديسمبر 1977 أسسوا ما يسمى بـجبهة المقاومة والممانعة. فقامت مصر في الخامس من ديسمبر 1977 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول.

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978 مباشرة اجتمع قادة جبهة المقاومة والممانعة في دمشق وأعلنوا أن هذه الاتفاقية «غير شرعية»، إلا أنهم أكدوا في الوقت نفسه على ضرورة تطوير وتوطيد علاقات الصداقة مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. وفي أكتوبر 1978 قام كل من الرئيس السوري حافظ الأسد ومن بعده الرئيس الجزائري هواري بومدين، وأخيراً رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة إلى موسكو. كان لقاء القمة العربي الذي عُقد في بغداد في نوفمبر 1978 لرفض عملية كامب ديفيد، يعني هدنة مؤقتة بين كل من سوريا والعراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، ومنظمة التحرير والعراق. حتى المملكة العربية السعودية انضمت أيضاً إلى الأصوات المعارضة لهذه الاتفاقية. تعرضت مصر للمقاطعة وتم تجميد عضويتها في جميع المنظمات العربية. وتم نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس. وقامت الدول العربية جميعها، باستثناء السودان وعمان والصومال، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وبعد هذه القمة مباشرة قام الرئيس العراقي صدام حسين بزيارة إلى موسكو.

بدا أن اتفاقيات كامب ديفيد وتحول مصر إلى حليف سياسي للولايات المتحدة الأمريكية كانت تعني هزيمة سياسية ثقيلة للاتحاد السوفيتي. إلا أن الإدانة الجماعية لاتفاقيات كامب ديفيد في العالم العربي خففت من وطأة هذه الهزيمة، وزادت من صعوبة الأمر إلى حد كبير أمام السياسة الأمريكية.

كان يبدو أن تطور الأحداث لصالح الاتحاد السوفيتي في الجزء الشمالي من الشرق الأوسط لم يكن أمراً جيداً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. في 27 أبريل 1978 وقعت في أفغانستان ثورة أدت إلى وصول الماركسيين المحليين المواليين للاتحاد السوفيتي إلى السلطة. بينما انهار نظام الشاه في إيران.

لم يكن للاتحاد السوفيتي علاقة مباشرة في وقوع هذه الأحداث. فلم يكن «حسن الجوار» مجرد شعارات، بل كان تطبيقاً لسياسة حقيقية. عندما كان ن. ف. بودجورني عضو المكتب السياسي لجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس هيئة مجلس السوفييت الأعلى متواجداً في إيران في أكتوبر عام 1971 بدعوة من الشاه الإيراني للمشاركة في الاحتفال بمرور 2500 عام على إنشاء النظام الملكي الإيراني، تصرف وفقاً لهذا النظام المتبع. لم يكن أحد من قادة «الدولة الشعبية» تضايقه بالهجرة المبالغ فيها للاحتفالات من خيام خيالية الواقية من الرصاص، وولائم الغداء التي كانت تأتي خصيصاً بالطائرات من باريس من مطعم «مكسيم»، ولا المواكب التي رافقت ال 20 ملك، والشيوخ، والإمبراطور، و5 ملكات، و20 أمير وأميرة، و16 رئيس دولة. كانت القيادة السوفيتية تظهر حسن النية تجاه شخص الشاه محمد رضا بهلوي.

على الرغم من أن الشاه كان قد عقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة، وملاً البلاد بالسلاح والخبراء الأمريكيين، وعلى الرغم من أن إيران كانت عضواً في حلف بغداد، وعلى الرغم من أن النظام الفاسد كان يقوم على قمع وقتل وتعذيب المعارضين السياسيين في كل مكان، إلا أن البرجماتية بقيت الأساس الذي تقوم عليه السياسة السوفيتية تجاه إيران. وقد دفع الشاه مقابل ذلك. فعلى امتداد 2500 كم من الحدود السوفيتية الإيرانية لم يكن هناك فعلياً وجود لأية تشكيلات ضخمة للقوات الإيرانية، كما لم يسمح بوجود قواعد عسكرية أمريكية في بلاده باستثناء مراكز التجسس الإلكتروني. كما كانت هناك زيارات متبادلة، بما فيها زيارات على أعلى المستويات، وكان هناك تبادل للمراسلات الرسمية؛ وفي عام 1972 تم توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار، وعلى أساس حل وسط تم تعيين الحدود المشتركة



بين الدولتين. في فترة الستينيات والسبعينيات عقدت إيران مع الاتحاد السوفيتي عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة. من بينها إنشاء خط أنابيب بمحاذاة الحدود السوفيتية، وبناء مجمع أصفهان للصلب، ومصنع الآلات في أراك، والعديد من المشاريع الأخرى في مقابل توريد الغاز والصادرات التقليدية. كما أن الاتحاد السوفيتي كان يبيع أنواع من المعدات العسكرية على أساس تجاري.

إلا أن ذلك كله لم يستطع أن يغير من التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي الوثيق بين إيران والولايات المتحدة. كانت إيران وفقاً "لعقيدة نيكسون" (1971) مدعوة للقيام بدور الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، وكان ذلك يتطابق مع طموحات الشاه. قامت طهران بالتعاون مع واشنطن بمساعدة الأكراد في العراق في حربهم ضد النظام البعثي المناهض للولايات المتحدة، ثم باعتهم بعد ذلك في عام 1975، باتفاقها مع بغداد، وقامت بالتنكيل بانتفاضة اليساريين المتطرفين في محافظة ظفار العمانية، وسعت لأن تصبح القوة المهيمنة على الخليج العربي، وكانت تقوم بتوريد النفط لإسرائيل. بدأت إيران في تنفيذ برنامج تسليح غير مسبوق معتمدة على إمدادات الأسلحة الأمريكية غير المحدودة. حيث قفز حجم إنفاقها العسكري من 1.4 مليار دولار إلى 9.4 مليار دولار في أقل من 10 سنوات.

أصبحت إيران بحلول منتصف ونهاية السبعينيات إلى جانب إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية أحد أعمدة النفوذ الأمريكي في المنطقة. بينما كان الاتحاد السوفيتي عاجزاً عن فعل شيء. إلا أن الموقف تغير من تلقاء نفسه.

كان نظام الشاه الذي أغدقت عليه السماء بعائدات النفط من الدولارات يسير نحو هلاكه. وكانت أية إصلاحات أو أي مظهر من مظاهر الإصلاحات التي تقوم بها البيروقراطية المتوحشة الفاسدة والتي كان ممثلوها يملكون السلطة الفعلية في البلاد، تؤدي إلى نتائج قاتلة. كان توغل البيروقراطية مطلقاً وصارخاً. كانت الرأسمالية الإيرانية تتطور لكنها اتخذت أشكالاً قبيحة ومتوحشة. واتسعت الفجوة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا، مما أدى إلى حالة من السخط واليأس والاحتجاج. وكان رد النظام على المقاومة سواء الصامتة أو العلنية بالقيام بحملات اعتقال وتعذيب وإعدام. لم تكن جموع الشعب الذي وجد نفسه خارج الأطر التقليدية للحياة الاقتصادية والنظام والمنظومة الأخلاقية، تجد لنفسها مكاناً في مجتمع يعاني الحداثة الزائفة، ولم يجدوا لهم ملجأ إلا الدين كأساس روحي وراية سياسية يسبرون في ظلها. وأصبح رجال الدين المحليون هم قادة المعارضة. «الإسلام هو الحل» - أعلنها مدوية

زعيمهم آية الله الخميني، ورددها وراءه الملايين. وأعلن الخميني: «لا غرب ولا شرق، بل الإسلام فقط»، من وراءه الملايين يرددون ما يقول. دعا الخميني إلى إسقاط نظام الشاه المستبد والتحرر من سيطرة الأمريكان ونقض الاتفاقيات الموقعة مع الولايات المتحدة، وحل البوليس السري «السافاك». وقد لعب كل من الليبراليين والديمقراطيين الثوريين والشيوعيين دورهم في القضاء على «عرش الطاووس»، إلا أن رجال الدين الإسلامي كانوا هم زعماء الثورة بلا منازع، وكان ذلك حدث فريد بالنسبة لتلك الفترة في جميع أنحاء «العالم الثالث».

لم يكن للسياسة السوفيتية أي دور في نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية، والتي تمكنت من تحقيق الانتصار في فبراير 1979. أعادت إدارة جيمي كارتر تقييم نظرهما إلى قوة وصلابة نظام الشاه، وبدأت تلعب على وتر الدفاع عن «حقوق الإنسان»، وقامت بالضغط بأشد ما يكون على الشاه لكيلا يطلق أذنابه من رجال السافاك تنهش في المعارضة. بالإضافة إلى ذلك كان الشاه المريض بالسرطان يعاني أيضاً أزمة نفسية.

أعلنت الحكومة السوفيتية في 18 نوفمبر عام 1975، أنها «ضد أي تدخل خارجي في شؤون إيران الداخلية من قبل أي شخص آخر مهما كان بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة كانت»⁸⁸. وكانوا في موسكو يذكرون جيداً المادة السادسة من معاهدة 1921، وفي حال ظهور القوات الأمريكية في إيران يمكنهم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

في عامي 1974 - 1975م أي قبل بضع سنوات من ثورة إبريل في أفغانستان وما تبعها من أحداث، وقبل الثورة الإيرانية بفترة طويلة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت الاستعداد لإرسال وحدات المظليين - والتي كونت فيما بعد قوات التدخل السريع - إلى منطقة الخليج العربي. تم توثيق فكرة إنشاء مثل هذه القوات رسمياً بالمرسوم الرئاسي رقم 18 بتاريخ 8 أغسطس عام 1977⁸⁹.

في مراجعة منها لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط مع الأخذ بعين الاعتبار ضياع إيران من يديها والثورة الأفغانية قدمت واشنطن في 1979 ما يسمى «بعقيدة كارتر»، والتي تنص على أن "أي محاولة من جانب أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعتبر بأنها اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم التصدي لها بأي وسيلة ضرورية"⁹⁰. في الجزء الغربي من المحيط الهندي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية نشر قوات بحرية ضخمة، وبدأت في إنشاء وتوسيع



قواعدها هناك، والتي كانت أهمها قاعدة جزيرة **دييغو غارسيا**. حيث تم تجهيز مراسي السفن الحربية، وإنشاء مستودعات الأسلحة والذخيرة، وأعيد تصميم مدرج الطائرات هناك ليصبح مناسباً لاستخدامه من قبل قاذفات القنابل الإستراتيجية B-52، بالإضافة إلى منشآت عسكرية أخرى. واستطاعت **واشنطن** الحصول على موافقة كل من عمان والصومال وكينيا باستخدام قواعد على أراضيها.

ساءت العلاقات بين **الولايات المتحدة وإيران** وخاصة عندما قام طلاب إيرانيون في أكتوبر 1979 بالاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز عدد من موظفيها كرهائن حتى يناير 1981. لم تكن التأكيدات الاعتيادية من جانب **موسكو** بضرورة الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي، واحترام الحصانة الدبلوماسية تستطيع أن تخفي شعورهم في **موسكو** بالارتياح والرضا بتطور الأحداث على مثل هذا النحو.

شعرت الولايات المتحدة بأنها عاجزة سياسياً وعسكرياً، ومن ثم بدأت هي وحلفاؤها بشن حملة دعائية ضد الاتحاد السوفيتي. حينها ظهرت على صفحات الجرائد الغربية صورة دب روسي شرس يستعد للانقضاض على إيران، وابتلاع أوروبا الغربية المهرفة، والاستحواذ على نפט الشرق الأوسط. حتى إنهم بدأوا يستحضرون من الذاكرة وصية **”بطرس الأكبر“** الذي يزعمون أنه دعا **روسيا** إلى التقدم نحو البحار الدافئة. هذه الوصية المزعومة قد اختلقها المغامر الفرنسي **دييون** وتم نشرها بأمر من **نابليون** في عام 1812م عشية هجومه على **روسيا**.

بدا أنه قد ظهرت فرص جديدة أمام الاتحاد السوفيتي للتقدم بخطى حاسمة في المنطقة، واستعادة نفوذه فيها على الرغم من فقدان مراكزه في مصر. وبدا أن كل شيء مهياً لبدء لعبة سياسية جديدة. إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه القوة ولا الأموال ولا حتى الإرادة السياسية اللازمة لذلك. فلم تكن الخسارة الأمريكية تعني تحقيق مكاسب سوفيتية. وتكفي الإشارة هنا إلى علاقة الزعماء الإسلاميين بالاتحاد السوفيتي، الذي كانوا يسمونه **”الشیطان الأكبر الثاني“**. ولم يكن عداؤهم للسلطة الجديدة للشيعوية أقل من عداؤهم للغرب. فبدأوا في ممارسة سياسة قمعية ضد اليساريين في البلاد فاقت في قسوتها وشدتها ما كانت عليه أثناء حكم الشاه، وبدأوا في تقديم مساعدات حقيقية للمعارضة الأفغانية المسلحة، كما قاموا بقطع العلاقات الاقتصادية مؤقتاً مع الاتحاد السوفيتي.

مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980م تحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي

بعض الشيء (حيث تم تعليق واردات الأسلحة السوفيتية إلى العراق)، لتعود الأوضاع للتفاقم من جديد بعد انتقال الحرب إلى الأراضي العراقية عام 1982، حيث استأنف الاتحاد السوفيتي توريد أسلحته إلى بغداد. اندلعت المظاهرات المعارضة للسوفييت، واستعرت الحملات ضد الاتحاد السوفيتي في الصحافة الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بقمع حزب الجماهير الشعبية (توده)، وطرده الدبلوماسيين السوفييت، والهجوم على السفن السوفيتية في الخليج العربي. لكن متطلبات السياسة الفعلية، والاهتمام المتبادل بوجود علاقات طبيعية دفعت الدول المجاورة لإيجاد أرضية مشتركة للتعايش والتعاون فيما بينها.

لم تكن سياسة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان تتفق تماماً مع نهجه السابق في التعامل مع دول "العالم الثالث". ومن الإنصاف في هذا المقام أن نشير إلى أن ثورة أبريل التي وقعت في هذه البلاد نزلت على رأس **موسكو** كالثلج البارد، وظلت القيادة السوفيتية مدة طويلة ترفض التدخل العسكري. إلا أن سلسلة الأحداث الدامية أدت إلى الوقوع في خطأ تحول فيما بعد إلى هزيمة سياسية من العيار الثقيل. اصطدم الاتحاد السوفيتي برد الفعل السلبي الحاد من جانب الإدارة الأمريكية: حيث فرض الرئيس الأمريكي **كارتر** حظراً جزئياً على تصدير الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي، وفرض قيوداً أكثر على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إليه، وسحب من **مجلس الشيوخ** معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية، ومنع الرياضيين الأمريكيين من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية في **موسكو**. وفي عام 1983م في عهد إدارة الرئيس **رونالد ريجان** حصلت القوات الأمريكية سريعة الانتشار على ترقية لقيادة الأركان لتصبح هيئة قيادة مركزية.

مرت العلاقات السوفيتية التركية بفترات صعود وهبوط، إلا أنها لم تشهد تغيرات حادة، على الرغم من تبدل الأحزاب الحاكمة وبالرغم من الانقلابات العسكرية.

كان لرفض **واشنطن** دعم موقف **تركيا** في مسألة **قبرص** عام ١٩٦٤ تأثيره القوي على تفكير وسلوك القيادة السياسية التركية. حيث رحبت الأخيرة بالموقف المتزن الذي اتخذته الاتحاد السوفيتي في هذه القضية بالرغم من أن العلاقات الوثيقة بين الحكومة السوفيتية والرئيس القبرصي **الأسقف مكاربوس** قد تسببت في حالة من الانزعاج في أنقرة. لم تكن الحكومة التركية تعترم تغيير سياستها بشأن التعاون مع الغرب وخاصة مع أمريكا، لكنها سمحت ببعض الدفء في علاقاتها المتبادلة مع جارتها الشمالية. كانت السياسة الخارجية الأكثر استقلاليةً



تتفق مع تقاليد وطموحات أنقرة السياسية، وكان توسيع العلاقات السوفيتية التركية يدور في هذا الإطار السياسي المستقل.

في سبتمبر ١٩٦٧ أقام رئيس وزراء تركيا **سليمان دميرل** زيارة رسمية إلى الاتحاد لسوفييتي. وتم التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية وبشأن الخلاف الحدودي. ووفقاً لما قاله **دميرل** فإن زيارته هدمت آخر جزء في جدار العداة بين السوفيت والأتراك. حيث صرح بقوله: ”إن وجهة النظر السوفيتية فيما يخص قبرص متقاربة بما يكفي مع وجهة نظرنا“⁹¹.

كانت العلاقات السوفيتية التركية قائمة على أساس الالتزام باتفاقية المضائق الذي كانت تتماشى ومصالح الطرفين. وبالطبع في عصر الصواريخ العابرة للقارات والتوازن النووي فقدت المضائق ولو جزئياً أهميتها الإستراتيجية. لكن في وقت الأزمات، كالتى حدثت في عامي 1967، و 1973 كانت عشرات السفن الحربية السوفيتية تمر عبر مضيق **البسفور** و**الدردينيل**.

كان الأتراك غير راضيين عن ظهور السفن الحربية السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط، لكن لم يكن في وسعهم فعل شيء حيال هذا الأمر، ولكنهم رأوا أن تكون السفن السوفيتية في البحر المتوسط أفضل من أن تكون في البحر الأسود. تسبب ظهور حاملات المروحيات السوفيتية والتي كانت تسمى في المصطلحات السوفيتية السفن الكبيرة المضادة للغواصات، في خلق بعض المشكلات. إلا أنه تم التوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين: عندما كان الجانب السوفيتي يخطر تركيا بمرور مثل هذا النوع من السفن عبر المضائق، كان الجانب التركي يسمح لها بالعبور، ثم يعلن بعد ذلك عن احتجاجه. وبهذا الشكل تنتهي المشكلة.

كانت العلاقات الاقتصادية تتطور في صالح تركيا. حيث تم إنشاء مصنع الحديد والصلب في **إسكندرون** بدعم اقتصادي وفني سوفييتي، وكذلك مصنع للألومنيوم في مدينة **سيدي شهير** بالإضافة إلى إقامة مشاريع أخرى. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وكما أشار **مؤلف هذا الكتاب** أكثر من مرة، فإنه وفقاً لنسب الأسعار التي كانت موجودة في الاتحاد السوفيتي يصعب تحديد ما هو مفيد وما هو ضار في العلاقات التجارية الخارجية.

أثارت الأحداث التي وقعت في **تشيكوسلوفاكيا** والتدخل السوفيتي في الشؤون الداخلية لهذه الدولة في عام 1968، الشكوك التركية في نوايا الاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية.

فلم يكن واضحًا إذا كان التعريف السوفيتي لمفهوم (عدم التدخل) يتطابق مع المفهوم التركي أم لا. على أي حال فإن دخول القوات السوفيتية إلى تشيكوسلوفاكيا قد دعم الروابط بين تركيا وحلف الناتو.

لكن تواصلت الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين على المستوى الرفيع، الأمر الذي أدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، لكنه لم يكن شكلاً من أشكال الحوار السياسي المكثف. فقد زار ن. بودجورنى تركيا في إبريل عام 1972، ومن بعده أ. كوسيجين في ديسمبر عام 1975.

لم تستطع العلاقات المتقاربة مع الغرب إزالة الخلاف مع اليونان. ففي عام 1974 دخلت القوات التركية إلى قبرص بعد محاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري اليوناني، واستولت على خمسي مساحة الجزيرة. أدت هذه الأحداث إلى وصول العلاقات بين تركيا واليونان إلى حالة الحرب تقريباً، وأدت إلى زعزعة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الناتو إلى درجة تجميد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية في تركيا. وبطبيعة الحال لم تكن الحكومة التركية قادرة على تنفيذ عملية قبرص لو لم يبق الاتحاد السوفيتي على الحياد. وهكذا ارتقت العلاقات السوفيتية التركية درجة لأعلى.

في يونيو 1978 قام رئيس الوزراء التركي أجاويد بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي وقام بتوقيع الوثيقة السياسية، التي تنص على موافقة الطرفين على الامتناع عن التهديد باستخدام القوة وعدم السماح باستخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على الطرف الآخر. كما تم في الوقت نفسه توقيع اتفاقيات بشأن ترسيم حدود الجرف القاري بين الاتحاد السوفيتي وتركيا في البحر الأسود.

إلا أن التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان أثار لدى الأتراك مخاوفهم السابقة بشأن نوايا جيرانهم الشماليين. حدث ذلك في ظروف كانت فيها تركيا المنقسمة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين تسير ببطء نحو الحرب الأهلية. في عام 1980 علق الانقلاب العسكري عمل المؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية، وبعد مرور عدة سنوات استطاعت البلاد العودة إلى الديمقراطية التي تديرها الطبقة الحاكمة. وتم إعادة فتح القواعد الأمريكية في تركيا في بداية الثمانينيات.



تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن الصحافة التركية في الفترة ما بين الستينيات والثمانينيات كانت تستخدم تعبيرات مثل "النشاط الشيوعي التخريبي"، و"يد موسكو"، إلا أنه بالنسبة للقادة الأتراك - سواء العسكريين أو المدنيين - كان من الواضح أن الاتحاد السوفيتي كان يمتنع عن التدخل في الأحداث الدائرة في بلادهم. ولم يكن الأمر يتعدى التعبير عن التعاطف، وفي حدود ضيقة، مع القوى اليسارية، أو التعاون مع الحزب الشيوعي التركي الضعيف والذي كان يمارس نشاطه في الأساس في المهجر.

ذلك التوتر السياسي الواضح لم يمنع الأتراك البراجماتيين (العمليين) من توقيع برنامج طويل المدى في 26 ديسمبر 1984 لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني بين الاتحاد السوفيتي وتركيا⁹².

وكانت نتائج التدخل السوفيتي في أفغانستان مدمرة، ليس فقط بالنسبة إلى تركيا، ولكن للعالم الإسلامي أجمع. انحارت الصورة السابقة للدولة العظمى التي تدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لدول الشرق الأوسط والأدنى دون تدخل منها في شئونها الداخلية، وحلت محلها - طبعاً بدعم من الآلة الإعلامية الغربية - صورة "المعتدى الشيوعي"، الذي يمثل تلك الإمبراطورية التي "تسعى إلى البحار الدافئة" لفرض هيمنتها على الخليج العربي. كان جنوب اليمن وإثيوبيا هم من أعلنوا بشكل حذر عن دعمهم للعمليات السوفيتية. بينما امتنعت كل من الجزائر وسوريا وشمال اليمن وليبيا عن إدانتهم لهذه العمليات. ولكن باقي الدول (بما فيها العراق) اتخذوا موقفاً معاد للاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن الدعم الفعلي للمعارضة الأفغانية المسلحة كان يأتي في المقام الأول من باكستان وإيران والمملكة العربية السعودية. بينما كانت منظمة المؤتمر الإسلامي تصدر بشكل منتظم بيانات إدانة للعمليات السوفيتية.

لكن في الحقيقة لم تكن هناك جبهة موحدة من الدول الإسلامية معادية للسوفييت. وقد ساعد كثيراً على ذلك الممارسات الإسرائيلية التي صرفت انتباه تلك الدول بعيداً عن أفغانستان. فأعمال القمع التي كانت تقوم بها في الأراضي المحتلة، وقيامها بضم القدس الشرقية والجلولان، وتوقيع اتفاقيات عام 1981، و 1983 بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاحتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، كل هذا استغلته الدعاية السوفيتية لصرف الانتباه، على الرغم من ذلك لم يؤد إلى تحقيق مكاسب سياسية ملحوظة.

لا شك أن العمليات السوفيتية في أفغانستان ساعدت الولايات المتحدة على تعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة بشكل كبير، والتغلب على الآثار الناتجة عن الثورة الإيرانية، وردود الفعل العربية السلبية بشأن كامب ديفيد.

أدت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في سبتمبر 1980، على مدار سنوات طويلة إلى إخراج اثنين من الأنظمة المعادية لأمريكا من بؤرة العمل الفعال. فقد أوجدت الحرب انقسامًا في العالم العربي، فكانت كل من سوريا وليبيا يتخذان موقفًا مؤيدًا لإيران، بينما كانت الأردن والمملكة العربية السعودية، وفيما بعد مصر مؤيدين للعراق. ومن ثم تم تقويض الجبهة المعادية للسادات وبالتالي تسهيل عودة مصر إلى "الحظيرة العربية".

كان رد فعل القيادة السوفيتية على تفاقم حدة التوتر في الشرق الأوسط عام 1981، وهو ما تمثل في الصراع الإسرائيلي السوري بشأن صواريخ الدفاع الجوي السورية الموجودة في لبنان، والقصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي، والغارات الإسرائيلية على بيروت، لا يخرج عن الطريقة العادية من إطلاق التصريحات والبيانات عديمة التأثير، وما إلى ذلك من فضح "للمساعي الإمبريالية"، والدعوة لإيجاد حل سلمي للصراع، وإعلان "التضامن مع الكفاح العادل للشعوب العربية".

كانت العلاقات مع مصر تسير من سيئ إلى أسوأ. ففي ديسمبر 1977 قام السادات بإغلاق المركز الثقافي السوفيتي في القاهرة، وكذلك القنصلية السوفيتية في كل من الإسكندرية وبورسعيد وأسوان. ولم يبق في مصر سوى الخبراء السوفيت في مواقع التعاون الاقتصادي، لمواصلة العلاقات التجارية.

بحلول خريف عام 1981 وصلت العلاقات المصرية السوفيتية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1952، عندما أعلن السادات عن تقديمه مساعدات إلى المعارضة المسلحة الأفغانية. كما وافق على نشر وحدات أمريكية مسلحة في سيناء كجزء من الاتفاقية العامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية، كما قدم قاعدة رأس بناس على البحر الأحمر لقوات الانتشار السريع الأمريكية. وبداية من عام 1980 بدأت المناورات العسكرية الأمريكية المصرية المشتركة.

إلا أن وضع السادات بالداخل كان حرجًا بالفعل، وبدأ هو في التحرك سريعًا بتوجيه ضرباته إلى كل من اليساريين واليمينيين والأحرار البرجوازيين والأقباط والأصوليين الإسلاميين.



تلا ذلك توجيه الاتهامات المعتادة للاتحاد السوفيتي بقيامه بأعمال تخريبية“، وفي سبتمبر 1981 تم طرد عدد من الدبلوماسيين السوفييت، بما فيهم السفير السوفيتي، بالإضافة إلى من بقي من الخبراء السوفييت في مصر.

في 6 أكتوبر أثناء العرض العسكري بمناسبة الاحتفال بانتصارات حرب أكتوبر عام 1973 اغتيل السادات على يد مسلحين إسلاميين. كان خبر إقصاء هذه الشخصية البغيضة بالنسبة للقيادة السوفيتية من الساحة السياسية ولو بهذه الطريقة مبعث على الارتياح.

كتب أ. جروميكو يقول: "والجدير بالذكر أنه لم يكن أحد من الساسة أو الصحفيين أو المؤرخين يحبون أن ينقلوا عن السادات معلومة أو أن يقتبسوا كلامه.

كان السادات طوال حياته يعاني جنون العظمة، وفي سنوات رئاسته، يمكن القول، أن هذا الجنون اتخذ أشكالاً مرضية، أصبحت تحدد سلوكياته كسياسي وكإنسان عادي. حتى إنه لم يخش أن يبدو في موقف مضحك عندما حاول أن يجعل من نفسه قيمة وقامة تضاهي قيمة وعظمة الأهرامات المصرية⁹³.

عند تشييع جنازة السادات كانت شوارع القاهرة خالية من الناس، فلم يشارك في تشييع الرجل إلى مثواه الأخير سوى عدد من رجال الحاشية المقربين وثلاثة من رؤساء أمريكا السابقين ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحم بيجين، وعدد من الوفود الأجنبية. ولم يشارك في جنازته أي من الزعماء العرب الكبار أو من الشخصيات السياسية. بينما ساد الصمت بين أفراد الشعب.

كان رد فعل واشنطن على مقتل السادات عصبياً: حيث وضع الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط وقوات الانتشار السريع في الولايات المتحدة في حالة تأهب قصوى.

أثارت الأحداث في مصر الكثير من الأسئلة المثيرة للقلق في واشنطن وبقية عواصم الدول الغربية. هل سيحدث في مصر مثلما حدث في إيران؟ هل سيتم الإبقاء على اتفاقيات كامب ديفيد؟ ألن تعود مصر من جديد للتحالف مع موسكو؟

وسرعان ما جاءت الردود على هذه الأسئلة مطمئنة. فالتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد الموائمة للولايات المتحدة وللغرب عموماً بقيت كما هي دون تغيير. فلم يكن الوضع الداخلي للقوى الاجتماعية والسياسية، ولا اعتماد البلاد اقتصادياً، ومالياً، وغذائياً على أمريكا يسمح لمصر بتغيير وجهتها بعيداً عنها.

ترك الرئيس المصري الجديد **حسنى مبارك** بصمته الشخصية على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. ففي سنوات حكمه الأولى قام بإحياء عناصر الديمقراطية المصرية، عندما أحيى الحوار مع المعارضة المدنية والدينية المعتدلة. ثم بدأ عملية تطبيع العلاقات مع العالم العربي، واستطاع أن ينجح في ذلك خلال سنوات قليلة. ثم بدأ عملية تحسين العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي، ببطء في أول الأمر، ثم أصبحت العملية متسارعة بمرور الوقت. لكنهم في **موسكو** في ذلك الوقت وفي وقت لاحق أيضاً لم يضعوا نصب أعينهم مهمة إبعاد مصر عن الولايات المتحدة لأن ذلك كان أمراً غير واقعي.

في فترة السبعينيات عندما كانت العلاقات المصرية السوفيتية تسير بسرعة نحو الانهيار الكامل تقريباً، أصبحت **سوريا** تحتل مكانة خاصة في السياسة السوفيتية في المنطقة. لاعتبارات داخلية ووفقاً للطموحات القومية العربية كانت القيادة السورية تعارض وبشدة تسوية الصراع في الشرق الأوسط، وبالنسبة للرئيس **حافظ الأسد** فلم يكن يروق له في ذلك الوقت ذلك الطريق الذي اتخذته **السادات** في سياسته الخارجية.

أصبحت **سوريا** واحدة من مؤسسي جبهة المقاومة والممانعة المعادية للسادات والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشكلت في إطار السياسة السوفيتية في المنطقة. وفي 8 أكتوبر 1980 تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون التي أضفت الطابع الرسمي على العلاقات السورية السوفيتية. وقد ضمن ذلك للرئيس **حافظ الأسد** المزيد من الأمل في أن إسرائيل لن تمضي قدماً نحو القضاء على نظامه عسكرياً، وستكتفي فقط بتوجيه ضربات فردية وتنفيذ عمليات في لبنان.

دبلوماسي: في فترة الستينيات كنا ننظر إلى **سوريا** نظرة عاطفية بدرجة ما، كما يقولون الآن، نظرة أيديولوجية. لكن علينا أن نشيد بما يلي: أننا استطعنا أن ندعم العلاقات بشكل سوي مع كافة أنظمة الحكم السورية، بدءاً من النظام البرجوازي الذي ظهر مباشرة بعد إعلان الاستقلال، مروراً بنظام **شكري القوتلي** والمتطرفين اليساريين، وصولاً لنظام **حافظ الأسد** البعثي المعتدل. وعلى مدار تلك المراحل استطعنا بالرغم من كل شيء أن نحافظ على الاستمرارية.



المؤلف: لكن لدي شعور أننا بداية من منتصف السبعينيات كنا منساقين وراء مشاعرنا. فقد كان رهاننا على سوريا كأحد حلفائنا جاداً بدرجة مبالغ فيها، ومن ثم بالغنا كثيراً في إعطائهم السلاح.

دبلوماسي: لا أعتقد أنه كان هناك رهان جاد على سوريا بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. ولم نكن نعتقد أن سوريا يمكنها أن تحل محل مصر. لكننا بسبب الجمود كنا نراهن على القوة، وعلى تسليح سوريا، بالرغم من أنه لم يكن لدينا أدنى اقتناع بأن علاقتنا مع سوريا يمكنها أن تغير ميزان القوى في الشرق الأوسط.

المؤلف: هل من الممكن تتبع تقلبات السياسة السوفيتية في علاقتها مع سوريا؟
الدبلوماسي: كان السوريون دائماً بالنسبة لنا شركاء مرغوبين لكنهم كانوا صعبى المراس. ففي عام 1973 كان الشيء المهم بالنسبة لنا هو عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط. لكن في ذلك الوقت، أي في عام 1973، بقي المقعد السوري خاوياً، فقد اتخذوا قراراً بعدم إرسال وفد سوري إلى جنيف، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى فشل المؤتمر، ولم تتمكن من إقناعهم بالعدول عن هذا القرار.

المؤلف: وهل كانت لديهم أسبابهم الخاصة لذلك؟

دبلوماسي: لم يكن السوريون يتقون في شركائهم المصريين. فقد كانوا يرون أنه من الأسهل على مصر أن تحل قضية سيناء دون أن تخاطر بشيء. ومن ثم كانوا يخشون أن يجدوا أنفسهم بمفردهم وجهاً لوجه مع إسرائيل. ويبدو من وجهة نظرهم أنهم اتخذوا الخطوة الصحيحة على أمل تحقيق المزيد من المكاسب في حالة عدم مشاركتهم في المؤتمر. وهذا ما حدث، فبعد مرور شهرين أو ثلاثة وقَّعوا اتفاق الفصل بين القوات مع إسرائيل على الجبهة السورية، أي أنهم استطاعوا تأمين جانبهم من الناحية العسكرية. وقرروا ألا يتعجلوا باتخاذ خطوات سياسية.

المؤلف: وماذا عن الوضع في لبنان؟

دبلوماسي: هنا بالضبط يظهر بوضوح اتجاه لتعويض لبنان مقابل مرتفعات الجولان. كان الموقف السوري تجاه إسرائيل بعد عام 1973 يبدو مرناً ومتوازناً بدرجة كافية، مع أن دمشق كانت من وقت لآخر تتحدث عن "تحرير القدس"، وفي بعض الأحيان عن "تأسيس سوريا العظمى". كان استحالة تحقيق هذه الأهداف يسمح "مؤقتاً"، على مستوى السياسة الحقيقية، بالمانورة على نطاق واسع بما يكفي وتحقيق التفاهم المتبادل مع

إسرائيل أو السير معها على خط متواز. وفعلياً تم في لبنان تحديد مناطق النفوذ والسيطرة. ومع ذلك كانت هناك مناوشات واشتباكات عسكرية مباشرة مثلما حدث عام 1982.

في يوليو عام 1982 اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي **مناحم بيغن** مدفوعاً من وزير الدفاع **أريل شارون** الذي كان واحداً من "صقور" الحكومة، قراراً باقتحام لبنان. وكانت الحجة التي استخدموها كغطاء للعمليات العسكرية هي أزمة **فوكلان** والحرب القصيرة بين بريطانيا والأرجنتين. كان الهدف من الغزو الإسرائيلي للبنان هو القضاء على المؤسسات شبه الحكومية والمواقع العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ومساعدة القوى الموالية لإسرائيل من حزب الكتائب في الجزء المسيحي من لبنان على الاستيلاء على السلطة في **بيروت**. وكانت المواقع التي تم تحديدها كهدف للهجوم هي وحدات الدفاع الجوي السورية في وادي البقاع. نفذ الإسرائيليون هجوماً سريعاً على قوات منظمة التحرير الفلسطينية في **بيروت**، وقامت القوات الجوية بتوجيه عدد من الضربات القوية للمواقع السورية. ووفقاً للبيانات الإسرائيلية فقد تم إسقاط 90 طائرة سورية خلال الأيام القليلة الأولى من العمليات العسكرية، كما تم تدمير أنظمة الصواريخ⁹⁴. من الواضح أن الإسرائيليين كانوا قد حصلوا على معدات عسكرية حديثة سمحت لهم بتحقيق التفوق العسكري الحاسم في تلك اللحظة.

جاء رد الفعل السوفيتي على التدخل الإسرائيلي في لبنان في يوليو - سبتمبر 1982 والضربات الإسرائيلية للقوات الجوية السورية ووحدات الدفاع الجوي في **وادي البقاع** متحفظاً للغاية. فقد اقتصر الأمر على إصدار تصريحات واحتجاجات، وإدانة شديدة لإسرائيل والولايات المتحدة، وبعض الإجراءات داخل الأمم المتحدة. كان **ليونيد برجينف** يعيش أيامه الأخيرة، وهناك داخل أروقة **الكرملين** كان يدور صراع على السلطة، ولم يكن أحد يهتم لأمر لبنان أو الفلسطينيين، أو سوريا. ولسوء حظ الفلسطينيين لم تقم **موسكو** بأي عمل ولو إشارة رمزية لوقف العمليات الإسرائيلية.

كانت سمعة الاتحاد السوفيتي سياسياً على المحك. حيث وجهت ضربة قوية وخطيرة لسمعة السلاح السوفيتي. وكان العالم العربي في ذلك مقسماً إلى حد لم يكن يسمح معه باتخاذ أية خطوات لدعم سوريا والفلسطينيين ولبنان.

يقول **إ. روينشتاين**: "توصل العديد من المسؤولين الأمريكيين إلى استنتاج مفاده أن قيادة **برجينف** اللينة المتقدمة في السن تعاني أزمة بخصوص بما يجب فعله، وإذا كانت مضطرة



في الأساس لفعل شيء ما. فلم يكن القادة قادرين على تقييم ما إذا كان الكرمليين يمتلك أفاقاً مستقبلية أو أولويات واضحة⁹⁵.

وطبعاً لم يكن لدي قادة الكرمليين أية آفاق مستقبلية واضحة ولا فهم محدد للأولويات. لم يكن هناك سوى الجمود السياسي الذي يعني عدم السماح بإضعاف سوريا إلى الحد الذي يؤدي إلى تغيير النظام القائم أو إلى اتخاذ إجراءات ضد الاتحاد السوفيتي، وهذا كان من شأنه أن يعني إضعاف المواقع السوفيتية في سوريا، وفي المقابل تقوية المواقع الأمريكية. فكان رد الفعل عادياً كذلك، يتسم بالجمود هو الآخر: رفع مستوى المقاومة العسكرية عن طريق توريد الأسلحة التي من شأنها تحجيم التفوق العسكري الإسرائيلي.

مع حلول فصل الخريف، عندما أصبح يوري أندروبوف على رأس السلطة في الاتحاد السوفيتي، كانت سوريا قد حصلت بالفعل على منظومات الصواريخ "أرض-جو" المعقدة (سام 5) المزودة بأنظمة الرادار المناسبة، وتم إرسال وحدتي دفاع جوي، وعدة آلاف من الجنود السوفيتي، بلغ عددهم وفقاً لمصادر غربية 5-6 آلاف فرد، لضمان تشغيل أنظمة الدفاع الجوي، وتدريب الجيش السوري⁹⁶. ومرة أخرى فقدت إسرائيل سيطرتها الكاملة على الجو.

كانت هذه هي الحالة الثانية بعد مصر التي يتم فيها إرسال عدة آلاف من الجنود السوفيتي للدفاع عن دولة صديقة تهددها إسرائيل. أثبت الاتحاد السوفيتي مجدداً أنه لن يسمح بحدوث تحول جذري في التوازن العسكري. وبعد مرور عامين انتشرت أنباء حول إجلاء الجزء الأكبر من قوات الدفاع الجوي السوفيتية من سوريا⁹⁷.

أما فيما يخص لبنان فإنه بعد حصار دام عدة أسابيع لبيروت تم سحب الوحدات العسكرية الفلسطينية تحت إشراف القوات متعددة الجنسيات، التي كان الأمريكيون يشكلون عمودها الفقري. تلا ذلك قيام إسرائيل باحتلال غرب بيروت، وقيام المتطرفين اليمينيين اللبنانيين بارتكاب مجازر جماعية في حق الفلسطينيين في معسكرات صبرا وشاتيلا بالتواطؤ مع قوات الاحتلال الإسرائيلية. ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد تكبد هزيمة دبلوماسية أخرى.

إلا أن بندول الكفاح العسكري السياسي في لبنان كان يتحرك يمينا ويساراً. استمرت الحرب الأهلية هناك مع التغيير السريع في التحالفات، وكان هناك شعور دائم بثقل يد سوريا وبالضغط العسكري من جانب إسرائيل. استطاع جزء من التشكيلات الفلسطينية المسلحة

التسلل تدريجياً مرة أخرى إلى لبنان. وكان الموقف السوفيتي يقتصر على إطلاق التصريحات حول ضرورة إحلال السلام في البلاد والحفاظ على وحدة أراضيها.

إذا أردنا وصف طريقة تعامل الاتحاد السوفيتي مع القضايا اللبنانية بداية من عام 1975 فإنه يمكننا تلخيص ذلك في كلمتين: "أن غياب السياسة - هو أيضاً سياسة". لم يكن الاتحاد السوفيتي يتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية بالرغم من أن تعاطفه كان في كفة اليساريين والمسلمين، والفلسطينيين. لم يستطع الاتحاد السوفيتي السماح لنفسه أن يختلف مع سوريا، بالرغم من أن أفعالها في لبنان لم تلق قبولاً لدى موسكو، ولم يجرؤ على معارضة إسرائيل علناً، بالرغم من أنه خلع عليها كماً هائلاً من الصفات الدعائية السلبية. كان الاتحاد السوفيتي يؤيد التسوية السلمية للصراع، واستقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب البلاد.

ولو أردنا استشراف المستقبل، فإننا سنلاحظ أن نفس هذا النهج استمر في عهد ميخائيل جورباتشوف. وقد سمح ذلك بإيجاد لغة حوار مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما انعكس في البيان السوفيتي الأمريكي حول لبنان في 23 سبتمبر عام 1989. حيث جاء فيه: "أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية يؤكدان قناعتهما بأن مشاكل هذه الدولة لا يمكن حلها عسكرياً. وأن الطريقة الحكيمة الوحيدة لتحقيق المصالحة الوطنية تكمن في الحوار بين اللبنانيين الذين يجب عليهم التوصل بأنفسهم إلى اتفاق دائم حول النظام السلمي في لبنان على أساس توازن المصالح... ويؤكد الجانبان مجدداً على موقفهما الثابت لصالح الحفاظ على سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله. وأن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية يدينان كافة أعمال احتجاز الرهائن، ويطالبان بإطلاق سراحهم أينما كانوا وأياً كانت هوية خاطفيهم"⁹⁸.

حوار مع أ.س. كوليك.

المؤلف: لعل الجملة الأخيرة تعكس التجربة الخاصة للاتحاد السوفيتي في لبنان، حيث قام الفلسطينيون باحتجاز الرهائن السوفييت عام 1985، وقتلوا واحداً منهم.

أ.س. كوليك: كنت أعمل بشكل غير رسمي بشكل تفصيلي مع حافظ الأسد. لعب الأسد دوراً مهماً جداً في تحرير رهائننا في عام 1985 في لبنان. وقد شاركت في هذه القضية بشكل مباشر، بالرغم من أنه وفقاً للوضع الذي كنت أشغله في موسكو كان يتحتم عليّ أن



أهتم بالسياسة العليا. لكنني اقترحت بنفسني على **كروتشكوف** أن أذهب إلى لبنان وسوريا. استقبلي **حافظ الأسد** في 27 أكتوبر. أخبرته أن لدينا معلومات ما، وأنهم موجودون في مكان ما. وجدتي أقول له: ”أيها الرفيق الرئيس (وكان هناك مترجم يترجم ما أقول)، بحق الصداقة القديمة بين بلدينا، فلتساعدنا“. وكنا نعلم أنه لا يريد أن يتدخل في هذا الأمر، لأنه كان في ذلك الوقت قد بدأ التفاوض مع الأمريكان بشأن تسوية الوضع في لبنان. إلا أنه في اليوم التالي أطلق الفلسطينيون سراح رجالنا. فقد وجه الأسد إنذاراً لجميع الفلسطينيين بما فيهم عرفات: بأنه إذا لم يتم إطلاق سراح الرهائن السوفييت سنبداً عمليات واسعة النطاق ضدكم جميعاً. وقد أثار هذا الإنذار بالطبع الذعر الشديد في قلوب الفلسطينيين، ونتيجة لذلك أطلقوا سراح الرهائن.

توطدت العلاقات مع **حافظ الأسد**... وخاصة في فترة التسعينيات. وانتهج السوريون سياسة مفيدة لنا. لذلك كنت أرى أنه ينبغي علينا أن نفعل كل شيء لدعم **حافظ الأسد**. لكنه توفي للأسف في عام 2000.

أصبحت العلاقات السوفيتية العراقية أكثر استقراراً بشكل مؤقت بعد الانقلاب البعثي عام 1968، ويدل على ذلك رسمياً توقيع معاهدة الصداقة والتعاون في التاسع من إبريل عام 1972. وفي عام 1975 وقع العراق اتفاقية خاصة مع مجلس التعاون الاقتصادي - وهو تلك المنظمة التي تهدف إلى إقامة ”سوق مشتركة“ بين الاتحاد السوفيتي وعدد من البلدان الاشتراكية الأخرى. وقد سمحت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بعد عام 1973 للعراق باختيار شركاء اقتصاديين من الغرب ومن اليابان، حيث كان مستوى التكنولوجيا أعلى منها في الاتحاد السوفيتي¹. كان الاتحاد السوفيتي يعجبه التساهل الظاهري للبعثيين العراقيين مع الحزب الشيوعي في بداية السبعينيات، بينما كانت المكاسب الاقتصادية من بيع الأسلحة وبناء عدد من المنشآت الصناعية، وأخرى اقتصادية أمراً واضحاً للغاية. وكانت نبرة الخطاب المعتادة للسلطة في بغداد والمعادية للإمبريالية تعطي حافزاً سياسياً لتوسيع وتعزيز التعاون.

يقول مسئول في وزارة الخارجية: ”كنا فعلياً نساعد على تعزيز النظام البعثي في العراق في فترة السبعينيات، فكنا ندعمهم سياسياً واقتصادياً. كما دعمنا اتفاقهم مع الأكراد، وكذلك الجبهة الوطنية التي لم تدم طويلاً مع الحزب الشيوعي بالرغم من أن الكثير من بيننا

* استفاد الاتحاد السوفيتي أيضاً من القفزة التي حدثت لأسعار النفط، بينما أدى هبوطها إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في تلك السنوات التي كان يحكم فيها ميخائيل جورباتشوف، وكان ذلك أحد أسباب انهيار البلاد.

كانوا يتوقعون إلى أي شيء قد ينتهي هذا الأمر. وساعدناهم في فرض سيطرتهم على حقول النفط شمال الرميطة بموجب الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل ذلك في عامي 1967، و1969. ولكن بعد ذلك عندما بدأ النظام يكشر عن أنيابه للشيوخيين والأكراد على حد سواء، أصبحت الاعتبارات المالية البحتة لاعتبا أساسياً. حيث أصبح العراق أهم مصدر للتدفق النقدي بالنسبة لنا. فنحن وببساطة لم يكن لدينا خيار آخر سوى الحصول على المال. وإنه لشيء يدعو للسخرية. لكننا كنا في مأزق. ولو لم نقم نحن بتوريد السلاح إلى العراق، لقام بذلك آخرون غيرنا.”

في موسكو كانوا ينظرون بعدم رضا للخلافات الحادة التي نشبت بين بغداد و دمشق. حاول أ. كوسيجن التدخل بشكل شخصي لتسوية الأمر، لكن دون جدوى. أضفت عمليات إعدام الشيوخيين العراقيين في عام 1978 بعض المرارة والأسى على العلاقات السوفيتية العراقية، لكنهم في موسكو لم يكن باستطاعتهم التخلي عن التعاون مع بغداد ولم يكن أحد يريد ذلك. كان نشاط بغداد الموجه ضد اتفاقيات كامب ديفيد وضد محاولات إحلال السلام الأمريكي (Pax Americana) في الشرق الأوسط، بالرغم من أنه كان يحمل طابعاً متطرفاً، قد لاقى قبولاً واستحساناً في موسكو وكان يبرر سعيهم إلى عدم العودة للقائمة الطويلة من المطالب والادعاءات المتبادلة. تحسنت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والعراق، لتعود مرة أخرى للجمود بشدة بعدما بدأ العراق الحرب ضد إيران في سبتمبر 1980.

ومن الطبيعي أن يكون الاتحاد السوفيتي مهتماً بحل المشكلة الكردية. فعندما تم عقد اتفاقية في مارس 1970 تقضى بمنح الأكراد حكماً ذاتياً، رحبت موسكو بذلك.

حكى الملا مصطفى بارزاني زعيم الأكراد العراقيين لمؤلف هذه الكتاب باللغة الروسية، وبلهجة قوية، في مقره في راوند وبالقرب من الحدود العراقية الإيرانية، وكان ذلك في 17 يوليو 1970، قائلاً: ”لن أذهب أبداً إلى بغداد. فأنا لا أثق فيهم على الإطلاق. ويبدو لي أن البعثيين يضعون لي جاسوساً تحت عماتي. ولن يجري البعثيون أية انتخابات حرة. سوف يدعون ”الكي جي بي“، ووزارة الداخلية، وعملاءهم وسيكتبون ما يروق لهم“⁹⁹.

بعد انهيار الجمهورية الكردية في إيران عام 1946، لجأ زعيمها مصطفى بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، ورمز القومية الكردية، والتي كانت تتمركز قواتها في كردستان



العراق، إلى الاتحاد السوفيتي مع بضعة مئات من أتباعه. وفي يوليو عام 1985 سمح ديكتاتور العراق الجديد **عبد الكريم قاسم** للأكراد الهاربين بالعودة إلى العراق. ولكن بحلول صيف 1961 بدأت الاشتباكات المسلحة بين الأكراد والقوات العراقية.

في فبراير 1961 تم الإطاحة ب**عبد الكريم قاسم**. واستمر نظام **عبد السلام عارف** في شن الهجمات العسكرية ضد الأكراد¹⁰⁰. لم يكن أحد في بغداد ولا الأكراد يعترف بتنفيذ الاتفاقية التي وقعها مع الحكم الذاتي الكردي النظام البعثي الجديد في عام 1971م.

وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في وضع صعب أكثر من مرة، عندما كان عليه أن يحدد موقفه تجاه الصراعات العرقية والطائفية المحلية. من بين هذه الصراعات كانت المشكلة الأكبر والأكثر تعقيداً هي **المشكلة الكردية**. لم تكن الحكومة السوفيتية تستطيع دعم الحركة الوطنية الكردية دون إثارة رد فعل سلمي فوري حاد من جانب أنقرة، أو طهران، أو بغداد.

لذلك اضطر الاتحاد السوفيتي إلى أن يمسك العصا من المنتصف وأن يرضى الطرف عن عمليات القمع التي تتم ضد الأكراد. لم يكن هذا الوضع مرغّباً، إلا أنه لم يكن هناك حل آخر. عندما كانت العلاقات تتحتم مع الحكومات المتعاقبة كان يتم اللعب بورقة الأكراد مجدداً.

في عام 1972 تجددت العمليات العسكرية في **كردستان**. كان الأكراد يتلقون دعماً فاعلاً من الإيرانيين، وعلى ما يبدو، من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وكان الجيش العراقي يستخدم عبر جبال الأكراد الأسلحة السوفيتية، بما في ذلك الطائرات، تلك الأسلحة التي كانت موجهة ضد "الإمبريالية والصهيونية". وأخيراً، في 11 مارس عام 1974 أعلنت بغداد عن منح الحكم الذاتي لكردستان، لكن ذلك لم يؤدي إلى إحلال السلام.

في ذلك الوقت طالبت إيران بأن تمتد الحدود بين الدولتين على امتداد خط وادي نهر شط العرب، وليس على امتداد الساحل الإيراني. والتزم الاتحاد السوفيتي الصمت بحكمة لأن حدوده في ذلك الوقت كانت تمتد إلى آلاف الكيلومترات على امتداد الساحل الصيني **لنهر أمور**، وليس على امتداد خط الوادي، مما كان واحداً من الأسباب الرسمية للأزمة السوفيتية الصينية، وأحد أسباب القيام بعمليات عسكرية محدودة. كان الشيء الرئيس لدى إيران هو الحصول على الاعتراف بحدودها على شط العرب، وأصبح **الأكراد** للمرة الثانية ورقة للمساومة في اللعبة السياسية. بوساطة من **هواري بومدين** اتفق الجانبان في 5 مارس

عام 1975 في الجزائر على حل وسط، وباعت إيران الأكراد مقابل الاعتراف بالحدود الجديدة. فر المئات من الأكراد إلى إيران أو إلى الغرب عبر إيران. أما **مصطفى بارزاني** فقد قضى نحبه في الولايات المتحدة الأمريكية. كان كاتب هذه السطور يلتقي مع مهاجرين أكراد من العراق كانوا قد تزوجوا بفتيات روسيات - مواطنات الاتحاد السوفيتي، حاولوا الدخول إلى الاتحاد السوفيتي، لكن السلطات السوفيتية، على حد قولهم، وضعت أمامهم العراقيل، ونصحوهم قائلين: "لقد أعلنوا العفو الشامل في العراق ويمكنكم الآن العودة إلى هناك". لكن، من الواضح، أن الأكراد كانوا منقسمين على أنفسهم بسبب عدم ثقة **مصطفى بارزاني** المطلقة في نظام **صدام حسين**، وقد كانوا على حق.

كان تعامل الاتحاد السوفيتي شبه المتعاطف مع المطالب الكردية لم تنله بغداد بالانتقاد العلني. حتى إنه عندما بدأ نظام **صدام حسين** بعد وقف العمليات العسكرية مع إيران عمليات الإبادة الجسدية للأكراد، بما في ذلك باستخدام الغازات السامة، لم تحرك **موسكو** ساكنًا.

على الرغم من انتقال مركز تفاقم الصراعات العسكرية في بداية الثمانينيات إلى منطقة الخليج العربي، حيث دارت رحى الحرب الإيرانية العراقية، إلا أنه استمرت محاولات زحزحة مركز الصراع العربي الإسرائيلي، لكنها لم تكن محاولات جادة بالقدر الذي يتناسب مع استعراض المواقف السياسية. لكن الظروف المواتية لتسوية الصراع لم تكن قد اكتملت، كما اتضح ذلك في فشل خطة **ريجان** وخطة **بريجنيف**.

في الأول من سبتمبر عام 1982 عرض الرئيس **ريجان** خطة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط. حيث دعا لوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية على الضفة الغربية، وتغيير حدود الدولة الإسرائيلية وفقاً لما كانت عليه خطوط الهدنة قبل 1967، كما تقضي أيضاً بتوحيد القدس. ودعا إلى عقد مفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة. واقترح إقامة منطقة حكم ذاتي فلسطيني بالارتباط مع الأردن، مؤكداً في الوقت نفسه معارضته لإقامة دولة فلسطينية. صبت الآلة الإعلامية السوفيتية سبيل انتقادها المعتادة على هذه الخطة. وبدا ذلك ملائماً جداً، ففي اجتماع القمة الذي عُقد بـ **بغاس** بعد إعلان **ريجان** ببضعة أيام وضع العرب خطتهم للتسوية التي كانت في جوهرها متقاربة مع الخطة السوفيتية. وباقتباس بعض العناصر الجديدة في الخطة العربية أعدت وزارة الخارجية السوفيتية مقترحاً بشأن التسوية، والتي لخصها **ليونيد بريجنيف** في كلمته التي ألقاها خلال لقائه مع رئيس اليمن الجنوبي **على ناصر محمد**



في 15 سبتمبر عام 1982. حيث اقترح الاتحاد السوفيتي انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها لبنان، إلى حدود ما قبل عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في الوجود الأمن والمستقل، ووقف حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية. كانت الخطة التي جاءت متوافقة مع المقترحات العربية تقضي كذلك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، أو الحصول على تعويض مقابل أملاكهم التي تركوها، وعودة القدس الشرقية للعرب وضمانها لحدود الدولة العربية، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة في الأماكن المقدسة في القدس. كما كانت تقضي بوجود ضمانات من جانب مجلس الأمن للأمم المتحدة لتحقيق التسوية النهائية. دعا **بريجنيف** لتحقيق التسوية في مؤتمر دولي كان لا بد أن يشارك فيه كل الأطراف المعنية بالصراع بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر "الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني"¹⁰¹.

لم تشهد الفترة التي كان على رأس السلطة السوفيتية فيها **يوري أندروبوف** و **قسنطين تشيرنينكو** (من نوفمبر 1982 حتى مارس 1985) خطوات جادة بقدر ما من جانب الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط. فكلا الزعيمين كان مريضاً، ولم يكن مهتماً جداً وقتها من بالتحديد منهما يمسك بزمام السلطة في البلاد، هل هو **أندروبوف** الشخصية السياسية الكبيرة والمستقلة، أم **تشيرنينكو** الدمية الضعيفة مسلوبة الإرادة التي يحركها مساعده. فلم يكن هذا أو ذاك تصل يده إلى الشرق الأوسط. حتى البداية الواعدة والتي تمثلت في لقاء **أندروبوف** في ديسمبر عام 1982 مع الوفد الذي تشكل في فاس برئاسة الملك **حسين** وبمشاركة وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصل**، لم تتبعها عواقب جادة. فكان من الواضح أن توريد صواريخ **سام-5** و **سى سى-21** كان قد خطط لها مسبقاً. وعلى ما يبدو، لم يكن **أندروبوف** ببساطة يعارض إرسالها وبرفقتها عدد من الخبراء السوفيت. أخذاً بعين الاعتبار إمكانية المواجهة مع الولايات المتحدة، قرر الاتحاد السوفيتي المضني قُدماً في توطيد علاقاته مع سوريا وليبيا، بالرغم من أن أفعال البلدين وضعت **موسكو** في وضع حرج أكثر من مرة. كما تواصلت إشاراتهم المهادنة تجاه مصر وتجاه الأنظمة العربية "الحافظة".

كانت العمليات العسكرية في لبنان تضم أفراداً أمريكيين كانوا يقومون بإطلاق النار وإلقاء القنابل على مواقع **الدروز**، ثم على مواقع **السوريين**، مما أثار القلق في **موسكو**.

لكن نتيجة لعملية انتحارية قام بها مقاتل مسلم في يوم 24 أكتوبر عام 1983م وقع انفجار في مقر قيادة قوات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، خلف 240 قتيلًا. بعد عدة أسابيع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها من لبنان. لجأ الرئيس اللبناني أمين جميل الذي بقي وحيدًا بلا دعم أمريكي، الذي وقّع معاهدة سلام مع إسرائيل في 17 مايو 1983، إلى السوريين طلبًا لمساعدتهم، ودفع الثمن مقابل ذلك بإلغاء المعاهدة في 5 مارس 1984. كان رد فعل **موسكو** التي حل فيها **تشرينينكو** محل **أندروبوف** بعد وفاته، مقتصرًا على إطلاق حملات دعائية عادية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل.

عن صدى تلك الحالة كتب أ. **جروميكو** في مذكراته يقول: ”وصف العالم أجمع هذه الأفعال (أي ما قام به الأمريكيون في لبنان) بأنها عمليات نهب دولي. فلا يمكن أن يكون هنا ثمة إشارة لوجود تهديد ما من جانب لبنان للحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إلا وهي إسرائيل، بل إن إسرائيل نفسها هي من أطلقت شرارة العدوان ضد لبنان واحتلت جزءًا من أرضها. فكل شيء واضح للغاية وبسيط: فما حدث فعليًا أن انضم معتد كبير لمعتد أصغر في الحجم في عدوانه على لبنان.

وهذه إحدى الصفحات المشينة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التي لن ينساها الشعب اللبناني ولا العالم أجمع، كما لن ينسى أحد في العالم كله العدوان المجرم للولايات المتحدة على ليبيا في إبريل 1986م. فكل ما حدث في هذا الشأن من جانب **واشنطن** في توجهها الدبلوماسي كان يخدم هذه السياسة“¹⁰².

وطبيعي مع وجود مثل هذه النظرة للولايات المتحدة ألا تجد أي تقارب في المواقف أو أي نوع من التفاهم المتبادل. إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يكن قادرًا مرة أخرى على استغلال أخطاء الولايات المتحدة وإخفاقاتها. فلم يكن رد فعل **موسكو** على الأحداث في لبنان، وإيران، وفي الجبهة العراقية الإيرانية، وفي الخليج العربي يتجاوز نطاق التصريحات المتوقعة والمقالات. استمرت اللقاءات الروتينية مع عدد من القادة العرب. أثار اتفاق **عرفات-حسين** الموقع في **عمان** غي فبراير 1985 بشأن العمل المشترك في مسألة تسوية الصراع في الشرق الأوسط، التي كانت تهدف إلى إيجاد مخرج من الوضع المتأزم في الشرق الأوسط، ثم من بعده ”مبادرة مبارك“، رد فعل سلبي في **موسكو**، لأن **واشنطن** كانت ترحب بمثل هذه المبادرات. لقد كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط في مأزق حقيقي.



البُعد البشري

إذا اعتبرنا من المسلّمات ، أن أي سياسة ليست عبارة عن علاقات وروابط بين الدول والحكومات فقط، وإنما هي أيضاً تمثل روابط الدم بين البشر، فإن البُعد البشري للسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والأدنى يعتبر موضوعاً مهماً يجب دراسته. فلا يمكن لأي باحث أن يتجاهل كيف كانت نظرة كل من النخبة، و "رجل الشارع العادي" إلى الاتحاد السوفيتي.

كان القادة السوفييت عادة ما يصفون على ممثلي النخبة السياسية للأنظمة «التقدمية»، والأنظمة «الثورية الديمقراطية» صبغة المثالية، والتوقعات التبشيرية. إلا أن زعماء هذه الأنظمة كانوا يعتمدون بدرجة أكبر على الحسابات البرجماتية، وكان الاستثناء يتمثل في الماركسيين الجدد في اليمن الجنوبي، على سبيل المثال، الذين كانوا متحمسين للنموذج السوفيتي. إلا أن التربية الغربية واطلاعهم على نمط الحياة الغربي جعلت من الحلفاء السياسيين للاتحاد السوفيتي من اليساريين، وحتى الشيوعيين موالين وجدائياً للغرب. كان صعود الحركة الأصولية وتغلغل الإسلاميين في مؤسسات السلطة في بعض الدول هو فقط ما أدى إلى رفض القيم الغربية ليس فقط على الصعيد السياسي، لكن أيضاً على المستوى الروحي والثقافي والمعيشي، وأحياناً على المستوى الشخصي أيضاً. لكن ذلك لم يكن يعني خلق ظروف جديدة للتقارب مع نمط الحياة السوفيتي.

إلا أن البرجماتية والتطلعات السلطوية لدى زعماء عدد من الدول العربية صنعت حالة وجدانية للتعاون مع الاتحاد السوفيتي. فكانت تجربة التعامل مع القيادة السوفيتية إيجابية في المجمل. فلم يكن الاتحاد السوفيتي يتدخل فعلياً في الصراع السياسي الداخلي في تلك الدول، لكنه ظل مخلصاً تجاه التزاماته بوجه عام، وكان يظهر رد فعلي جيد تجاه الجانب الإعلامي في العلاقات أي تجاه التصريحات «المعادية للإمبريالية»، و«التضامن مع القوى الثورية»، وما إلى ذلك، وبالرغم من وجود مخاطرة إلا أنه كان دائماً يقدم العون عندما يظهر خطر يهدد وجود الأنظمة القائمة من الداخل أو من الأعداء المتربصين بالخارج. ففي أحلك الظروف مد الاتحاد السوفيتي يد العون أربع مرات إلى مصر - في أعوام 1956، و 1967، و 1970،

و 1973 وأربع مرات إلى سوريا: في أعوام 1957، و 1967، و 1973، و 1982. ومع ذلك لم يكن وجود اتفاق مناسب يقضي بتقديم المساعدة من عدمه هو العامل المحدد لسلك القيادة السوفيتية. فقد وقف الاتحاد السوفيتي لى جانب إثيوبيا عندما اجتاحت الصومال، التي كانت بينها وبينه معاهدة، محافظة أوجادين الإثيوبية. وقام بوقف إمدادات السلاح إلى العراق مؤقتاً عندما بدأ الأخير حربه مع إيران. لكن دعمه لسوريا ومصر كان جاداً حتى مع عدم وجود اتفاقيات تقضي تلزمه بذلك.

وعلى الرغم من أن ممثلي النخبة الثورية السلطوية المحلية كانوا يدركون أن بقاءهم في السلطة مرهون بدرجة ما بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، إلا أنهم كثيراً ما كانوا يصطدمون به على المستوي الشخصي.

ي. ن. تشيرنياكوف¹⁰³: كانت هناك صعوبات في علاقاتنا المتبادلة مع العرب، فلم يكن كالنا يفهم الآخر. لأن طريقة تفكيرنا مختلفة. كان معظم أصدقائنا العرب يرون أننا، أي الاتحاد السوفيتي، يريد منهم شيئاً ما وبشدة، لذلك كان الأهم بالنسبة لهم هو ألا يخسوا ثمن ما نريده منهم. كان ذلك يعني أننا كثيراً ما كنا نفتقد في حديثنا مع العرب إلى لغة حوار مشتركة. وأعتقد أن الشيء نفسه يحدث الآن، ربما بدرجة أقل، لكنه موجود.

لكن رجال السياسة العرب ذوي النظرة الثاقبة كانوا يقيمون الاتحاد السوفيتي بشكل أكثر توازناً، مما كانوا يتصور البعض في موسكو. يقول إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري: ”عندما يتحقق قدر من الثقة فإن السوفييت يصبحون راغبين في الإصغاء واحترام الآراء المختلفة عن آرائهم. ولدى السوفييت قدر كبير من المعلومات، إلا أن خبرتهم في التعامل مع النظم الأجنبية، والثقافات والتقاليد الأجنبية محدودة. ناهيك عن أهمية الدين في بعض الدول. والدب الروسي لا يثير الخوف كما يريدونه أن يبدو، إذ إن له نقاط ضعف كثيرة لا بد لأي شخص يتعامل معه أن يكتشفها. وأول هذه النقاط تنبع من ذكرى الحرب العالمية الثانية التي لم تضعف في مخيلتهم. فلقد أشارت الغالبية العظمى من الروس الذين تكلمت معهم إلى أنه خلال تلك الحرب فقد الاتحاد السوفيتي خمسة وعشرين مليوناً من أبنائه في شباهم. والنتيجة هي أن الزعماء السوفييت غير مستعدين لاتخاذ قرارات متطرفة يمكن أن تؤدي إلى الحرب، وبالتالي خسارة ضخمة جديدة في الأرواح. فهم مثلاً لا يمكنهم بأي حال أن يتخذوا خطوات تؤدي إلى صدام نووي مع الولايات المتحدة، وعليه فالأولوية القصوى لدى صانعي السياسة السوفيتية هي تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والتوصل إلى



الاتفاق معها بشأن المشكلات الدولية الرئيسية. وتأسيساً على ذلك لا يجب لنا في الشرق الأوسط أن نتوقع من الاتحاد السوفيتي أن يعطي أولوية كبرى لمشكلاتنا وأن يشهر سيفه في وجه الولايات المتحدة لصالحنا.

ونقطة الضعف الثانية هي: أن موارد الاتحاد السوفيتي محدودة، خاصة بالمقارنة بالولايات المتحدة... وهناك نقطة ضعف ثالثة لا يمكن تجاهلها وهي طبيعة وفلسفة النظام السوفيتي. فعملية اتخاذ القرار بطيئة، وعليه لا يمكن أن نتوقع أن تتغير السياسة السوفيتية سريعاً لتلاحق ما تكشف عنه التطورات العالمية سريعة الإيقاع¹⁰⁴

عندما كان يحدث صدام بين مصالح القيادة السوفيتية وزعماء الدول الأجنبية، كان كثيراً ما ينتهي "زواج المصلحة" بينهم بالطلاق النهائي المصحوب "بتكسير الأواني"، وأحياناً بمظاهرات تطوف الشوارع. وقد حدث ذلك في مصر والصومال.

إلا أنه من المثير للفضول أنه إذا كانت معاداة السوفيتية في دول الحزام الشمالي - تركيا، وإيران، وأفغانستان - القائمة على تخوفهم القديم من توسع الإمبراطورية الروسية كان من الممكن أن تصبح شعاراً لتعبئة الرأي العام سياسياً، فإن معاداة السوفيتية لم يكن لها وجود تقريباً على المستوى الشعبي، في العقل الجمعي للشعوب العربية. فلم يكن هذا الشعور يتعدى إطار عدم الرضا بالمساعدات السوفيتية «غير الكافية». كانت هناك أحداث معادية للسوفيتية، إلا أنها كانت من إخراج وتأليف الحكومات في هذه الدول (مثلما حدث في مصر في عهد السادات)، ولم تكن نابعة من الشعب، وكانت سرعان ما تنتهي.

كانت علاقات العرب والأتراك والإيرانيين مع الاتحاد السوفيتي من حيث الحجم والعمق والتنوع لا تقارن بما كانت عليه علاقاتهم المتبادلة مع الغرب. فبين هذه الدول والغرب كانت هناك عشرات الآلاف، بل ومئات الآلاف من العقود التجارية والشخصية، والرحلات السياحية والمهمات العلمية والدراسية. وكانت هناك حركة بشرية ورأسمالية كبيرة متبادلة بين الجانبين. بينما لم يكن في مقدور الاتحاد السوفيتي أن يقيم علاقات بمثل هذا الحجم أو الكيفية مع تلك الدول.

ترك الروس والسوفييت بشكل عام في الدول العربية وإيران وتركيا أثراً متباينة. فمن ناحية لم يكونوا يتصرفون في أي مكان فعلياً كما يفعل «الأصدقاء البيض» بل كانوا يظهرون ديمقراطية كافية في الحوار. ومن ناحية أخرى، كانوا يعيشون منغلقيين على أنفسهم لعدة

أسباب. كان الخبراء العسكريون والضباط يأتون إلى هنا بعقود. وكان ذلك بالنسبة لكثير منهم يمثل الفرصة الوحيدة في الحياة لكي يمتلك سيارة، أو يشتري أجهزة منزلية، أو سلعة استهلاكية؛ لذلك كانوا في بعض الحالات يقتصدون بشكل غير لائق بشرائهم للمنتجات الرخيصة من تلك الأماكن التي كانوا يعيشون إليها، التي لن يذهب إليها زملاؤهم من نفس الوضع الاجتماعي، ناهيك عن الخبراء الغربيين. ولم تكن طريقة حياتهم تلك لتسمح بالتواصل مع السكان المحليين ولم تكن تبعث على الاحترام. كان من الممكن أن يقدم أحدهم شراب الكحول الذي اشتراه من الصيدلية وخففه بإضافة الكوكاكولا إليه إلى صديقه - الخبير السوفيتي، لكن ليس إلى العربي أو التركي أو الإيراني. فبالنسبة لغالبية المواطنين السوفييت كانت مشكلة اختلاف اللغة والثقافات تمثل عائقاً أمام إمكانية التواصل. لم يكن ذلك أقل أهمية حتى وقت قريب، حيث كان ضباط الأمن، وموظفو الحزب يفرضون قيوداً صارمة على الاتصالات «غير المصرح بها» خارج نطاق العمل، أو في أحسن الأحوال لم يكونوا يشجعوا على ذلك. من هنا كان المترجمون وبعض الخبراء العسكريين الاجتماعيين الذين يعرفون لغات تلك الدول دائماً ما يجدون أنفسهم في موضع اشتباه - سواء على المستوى الرسمي («فكانوا يفضلون الاختلاط بالسكان المحليين والتواصل معهم على أفلامنا السينمائية، وأمسياتنا واجتماعاتنا»)، أو على المستوى المعيشي («فكانوا يوسعون دائرة حياتهم على نحو مبالغ فيه، ويستقبلون الضيوف في منازلهم، ثم من أين كانوا يحصلون على الأموال؟»). ونتيجة لذلك كان كلما اتسع حجم معسكر الخبراء السوفييت في دولة ما، كلما ازداد سوء معاملته «رجل الشارع» تجاههم.

ف. فينوجرادوف¹⁰⁵: كنت قد اقترحت على القيادة تقليص عدد الخبراء السوفييت في مصر حتى قبل أن يتخذ السادات قراره بطردهم، أي قبل عام 1972. كانت هناك صعوبات ومشاكل بالفعل. وكان زملاؤنا يعانون ضعفاً على مستوى التعامل النفسي، حيث إن الجيش المصري كان يعتمد على العقيدة والأسلوب الإنجليزي من حيث نظامه وتقاليده وخاصة بين الضباط. بينما كانت أديبات العمل العسكري لدى الضباط السوفييت تختلف كثيراً عما كانت عليه في الجيش الإنجليزي. كان كثير من خبراءنا يبدون محرجين عند التحدث مع الآخرين في الأمور الحياتية، على الرغم من أنهم كانوا متخصصين بارعين في عملهم. فلم تكن لديهم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين. وقد حاولت أكثر من مرة أن أهيئ الظروف لضباطنا لإقامة علاقات صداقة مع الضباط المصريين. إلا أن ضباطنا لم يكونوا قادرين إلا على بناء شيء واحد وهو الجيش، وتدريبه. وحاولنا أن ننظم لقاءات واتصالات



في أوقات الراحة، إلا أنه لم يتسن ذلك. فإذا نظم المصريون أمسية أو حفلة، كان المصريون يجلسون في ركن، بينما السوفييت في الركن الآخر. فلم يكن ضباطنا يعرفون اللغة العربية أو الإنجليزية. وكان الجو العام الذي يسيطر على معسكراتنا يتلخص في أنه لم يكن يوصى بإقامة علاقات شخصية مع أحد. ولم يكن من الممكن إلا أن يؤدي ذلك إلى انتشار الشائعات المختلفة في الجيش المصري حول القوات السوفيتية.

وقد كتب الصحفي المصري البارز والسياسي المعروف **محمد حسنين هيكل** عن الصعوبات التي واجهتها العلاقات المتبادلة مع العسكريين السوفيت¹⁰⁶.

مع مرور الوقت، وخاصة عندما غادرت أعداد كبيرة من الخبراء السوفيت مع زوجاتهم، بدأت تنسى احتكاكات الحياة اليومية القديمة. حتى التجار الذين كانوا يتعاملون بطريقة غير مهذبة مع السوفيت بوجه عام، والسبب الرئيس في ذلك أنهم كانوا «**يفاصلون**» بطريقة غير لائقة في سلع تافهة، كانوا يتذكروهم باعتزاز: لقد كان السوفيت يشترون السلع الاستهلاكية، التي لم يكن لينظر إليها حتى السائح أو الخبير الغربي. ويمكن أن نقول إن تميز الذاكرة البشرية بالاحتفاظ فقط بالذكريات الجيدة، بالإضافة إلى المساهمة الحقيقية في اقتصاد تلك الدول التي تعاون الاتحاد السوفيتي معها، كانت بالرغم من ذلك أمراً إيجابياً أكثر من كونه سلبياً. إلا أنه لم يتبق أحد من الأصدقاء الذين كان الاتحاد السوفيتي يحتفظ بعلاقات شخصية معهم. باستثناء عدد قليل من الدبلوماسيين والصحفيين والعلماء.

أصبح إعداد الكوادر في الاتحاد السوفيتي الجسر الحقيقي الوحيد لإقامة علاقات على المستوى الإنساني والشخصي بين الاتحاد السوفيتي ودول المنطقة. ففي عام 1961 أنشأ **نيكيتا خروشوف** في **موسكو** جامعة صداقة الشعوب والتي كانت تحمل اسم **باتريس لومومبا**. وكان من المتوقع طبعاً أن يشغل الشباب الذين أتوا من دول «**العالم الثالث**» للدراسة في الجامعات والمعاهد السوفيتية في يوم ما مراكز قيادية مهمة في بلادهم، وأنهم سيكون لهم تأثير حقيقي على السياسة هناك، وأنهم سيوجهونها أكثر في اتجاه مولاة السوفيت. إلا أنه إذا كان خريجو الجامعات الغربية كثيراً ما يعودون إلى بلادهم وهم مقتنعون بالفكر اليساري، فالأمر نفسه حدث هنا، فبعد أن تعرف الكثير منهم على «**نمط الحياة السوفيتي**» عادوا إلى أوطانهم يحملون عداً للشيوعية. فقد واجه خريجو الجامعات السوفيتية في بلادهم مشكلة الاعتراف بشهاداتهم، وحتى إذا تمت تسوية هذا الأمر، فإنه بالرغم من ذلك كان يتم تقييم الشهادات والدرجات العلمية السوفيتية في مستوى أقل من مثيلاتها الغربية. كما أن الكثير منهم كان يشتهه في أن تكون المخابرات السوفيتية قد جندته.

ومع ذلك كان للدراسة في الاتحاد السوفيتي بوجه عام تأثير جيد على العلاقات الثنائية. فكان خريجو الجامعات السوفيتية يحتفظون بذكريات وانطباعات جيدة عن البلد التي قضوا فيها أجمل سني حياتهم الدراسية، وكانوا يكونون مشاعر دافئة تجاه الشعب الذي عاشوا بينه، لكن ليس تجاه النظام الشيوعي بالطبع.

كان من الطبيعي أن يكون عدد الطلاب الوافدين من تركيا وإيران وأفغانستان أقل، بالرغم من ذلك فإنه بعد انقلاب إبريل عام 1978 في كابول تم إرسال عشرات الآلاف من الأفغان للدراسة في الاتحاد السوفيتي.

وتقريباً عاد ربع الطلاب العرب بزوجات سوفيتيات، بشكل أساسي من الروسيات. ووفقاً لإحصائيات غير رسمية فإنه بحلول نهاية القرن العشرين كان هناك ما يقرب من 100 ألف شخص يعيشون في الدول العربية في عائلات أحد أفرادها على الأقل روسي.

إلا أن عشرات الآلاف من النساء المتزوجات من مواطنين من دول أخرى كن يعتبرن كسرة خبز مقطوعة، وكان الموظفون السوفييت يسموئهن من باب الازدراء «سوفجراجدانكا» (مواطنة سوفيتية). وكانوا يبعدوئهن عن المعسكرات السوفيتية بطريقة فظة، وعن السفارات، ولم يسمحوا للأبناء من الزواج المختلط بالالتحاق بالمدارس السوفيتية في الخارج.

يقول ي. بيرلين: «لم يكن بمقدورنا أن نفعل شيئاً، فقد كانت تلك مصيبتنا، وليس مجرد ذنب. فالنظام الذي كان قائماً لدينا لم يكن يسمح بإقامة علاقات إنسانية طبيعية»¹⁰⁷.

أ. سميرنوف (صحفي متخصص في الشؤون العربية)¹⁰⁸: كان انغلاق المجتمع السوفيتي لدينا يقف حائلاً أمام تنمية وتطوير العلاقات مع العالم العربي. فهناك عشرات الآلاف من المواطنين العرب قد تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفيتي. وهناك الآلاف من المهاجرين السياسيين وآخرين من أصول عربية استقر بهم المقام (في الواقع بعد أن واجهوا صعوبات كبيرة) في الاتحاد السوفيتي. إلا أن التداخل بين الثقافات العربية والروسية، ومشاركة العرب في أي من أمور حياتنا كانت ضعيفة جداً لا تكاد تذكر، في الوقت نفسه كان الذراع اليميني لرئيس الولايات المتحدة بوش، على سبيل المثال، هو اللبناني سنونو، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب حتى وقت قريب كان أيضاً من أصل لبناني. كان المهاجرون من البلاد العربية - أطباء ورجال أعمال وسياسيون ودبلوماسيون - يلعبوا دوراً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان كثير منهم لا يزالون يحتفظون باللغة العربية. في «وكالة الأنباء السياسية» لكي أتمكن



من إجراء حوار مع صحفي عربي أعرفه منذ 30 عاماً وقدم لبلدنا خدمات كثيرة لا تقل أهمية عما قدمه بعض مواطنينا، كان لابد لي أن أملاً عدة استمارات، وأن أستقبله في غرفة منعزلة محمية بطريقة خاصة وأقوم بتسجيل المقابلة وما إلى ذلك. كان دور المواطنين العرب في وسائل الإعلام السوفيتية العاملة في الشرق الأوسط مقتصرًا على النواحي الفنية البحتة، فكانوا يقومون بدور الترجمة وضبط الأسلوب والصيغة. بينما في كبرى الجامعات الأمريكية والبريطانية تجد المستشرقين العرب والغربيين يعملون جنبًا إلى جنب، ويقومون معًا بإعداد ونشر أبحاثهم العلمية على قدم المساواة. حتى الآن أنا لم أر على غلاف أي من الكتب المهمة، باستثناء المعاجم، اسمًا عربيًا واحدًا مكتوبًا بجانب اسم مؤلف سوفيتي¹.

تاريخيًا كان هناك تحيز في العلاقات السوفيتية العربية إلى الجانب العسكري البحت وفي مجال الإنشاءات التي كانت تتم من خلال اللجنة الحكومية السوفيتية السابقة للعلاقات الاقتصادية. باستثناء معهد النفط والغاز الجزائري في بومرداس والذي يعمل فيه أساتذة سوفيت، وأيضًا المعهد السابق للاشتراكية العلمية في عدن وبعض مراكز التدريب المهني لم يتم الاتحاد السوفيتي بإنشاء أي مركز علمي أو تعليمي آخر في الشرق العربي. فكان التعاون على الخط العلمي والإنساني يسير بشكل سيئ للغاية.

المؤلف: انعكست مشاكلنا الداخلية على الخارج.

أ. سميرنوف: بالتأكيد. كان أسلوب اختيار الكوادر لإرسالهم في مأموريات خارجية مثيرًا للشك. ففي المنشآت والمشاريع المشتركة التي كنا ننفذها في الدول العربية كان يعمل عدد كبير للغاية من «المجرمين»، من بينهم المديرون المتوسطون والصغار الذين كانوا لا يعرفون شيئًا عن طبيعة عملهم ولم يكن لديهم اهتمام بتعلم التكنولوجيا الجديدة، أو دراسة اللغة العربية أو حتى اللغات الأوروبية. أم بالنسبة للعقود العسكرية فكان يسودها التعسف التام.

فيما سبق، في فترة حكم خروشوف، كان الكثير من الخبراء السوفيت يتميزون بالاستعداد للتعاون الأعمى وبالحماسة في العمل، ولم تكن توجد بينهم روح الجشع إلا نادرًا جدًا.

المؤلف: كان خبراءنا يضطرون كثيرًا إلى الاقتصاد والادخار بشكل غير لائق.

* تغير الوضع للأفضل خلال الربع الأخير من القرن الماضي.

أ. **سميرنوف**: حسناً، فهم ليسوا دبلوماسيين! كانت لديهم مأموريات خارجية كثيرة. لكن بطبيعة الحال، قضت طريقتنا على سمعة المتخصص السوفيتي في الخارج، بغض النظر عن تأهيله المهني، بسبب حالة الفقر التي كان يراهم عليها عشرات العرب المطلعين جيداً على كل شيء.

المؤلف: ولكن إذا ابتعدنا قليلاً عن ظروف الحياة اليومية، ربما ستختلف الصورة.

أ. **سميرنوف**: نعم، ولا في نفس الوقت. فكثيراً ما كان خيراؤنا العسكريون يصابون بجروح أو يقتلون في عدد من الدول، من بينها **مصر**. وسيظل ذلك محفوراً في أذهان المصريين. وكان الفنيون السوفييت يقتلون أو يقعون في الأسر أيضاً في تلك الدول التي كانت تدور فيها رحى الحروب الأهلية، التي كانت تشتعل بسبب سياسة الأنظمة الشمولية الصديقة **لموسكو**. إلا أن مساعداتنا الإنسانية كانت كثيراً ما تغيب حيثما وجدت المساعدات الغربية.

المؤلف: حسناً إذاً، وماذا عن النتيجة الإجمالية لذلك؟

أ. **سميرنوف**: وبالرغم من ذلك لا يكون لي على أية حال أن أنكر الأشياء الإيجابية التي تحققت - بدءاً من **السد العالي** في أسوان وحتى المدارس الفنية المهنية في اليمن. فلقد بدأنا في الخمسينيات من الصفر. ولدنا الآن إنجازات كبيرة.

وبالنظر إلى الفترة التي تناولها هذا الفصل، تجد أنه خصص مساحة صغيرة جداً لوصف العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية المحلية. هل كان هذا يعني اختفاء المكون الأيديولوجي في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي؟ على العكس تماماً. فعلى الرغم من أن الوزن النسبي بين البرجماتية (العملية) والأسطورة قد تغير، إلا أن طريقة تفكير وسلوك القيادة السوفيتية كانت لا تزال متمسكة بالأفكار المتعصبة التي تحرف أولويات السياسة الخارجية وتشوه أعمالاً محددة. كان ثقل الجمود والآلة الدعائية يضغطان على صنع القرار السياسي.

أ. **كوليك**: كانت معظم الأحزاب الشيوعية، التي كنت مضطراً للعمل معها، قد أنشئت بمساعدتنا ودعمنا، وليس لأن وجودها كان انعكاساً لظروف الواقع الذي تشكل في الدول العربية. وحقبة أننا كنا ندعم ما يسمى بالحركات اليسارية، والاشتراكية والشيوعية، كان لها في كثير من الأحيان تأثير سلبي على مسيرة سياستنا الخارجية في الشرق الأوسط.



(Endnotes)

- 1 انظر: Smith G.A. Soviet Foreign Trade: Organization, Operations .and Policy 1918–1971. N.Y., 1973, c. 41
- 2 Laqueur W. The Road to War 1967. L., 1968, c. 75.
- 3 المصدر السابق، ص 82
- 4 صحيفة ”برافدا“ 24.05.1967.
- 5 ي. بريماكوف ”سري. الشرق الأوسط على المسرح وخلف الكواليس“، موسكو، 2012.
- 6 انظر: صحيفة ”كراسنايا زفيزدا“ (النجمة الحمراء)، 27.05.1967
- 7 السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي والعلاقات الدولية. مجموعة وثائق. 1966. موسكو، 1967. ص 147-148
- 8 بريماكوف ”سري... ص 122
- 9 أ. دوبرينين، ”في سرية تامة. سفير في واشنطن عاصر ستة رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية (1966-1986)، موسكو.
- 10 المصدر السابق، ص 148-149
- 11 الأمم المتحدة. تقرير مجلس الأمن عن الفترة من 16 يونيو 1966 حتى 15 يوليو 1967. تقارير رسمية، الدورة الثانية عشر، نيويورك، 1967، ص 70.
- 12 السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ص 155-156
- 13 الدول النامية في السياسة الدولية، موسكو، 1970. ص 14
- 14 Johnson, Lyndon Baines, The Vantage Point. Perspectives of the Presidency. 1963–1969. New York etc.: 1971, p.
- 15 بريماكوف ”سري... ص 118
- 16 Johnson, Lyndon Baines, The Vantage Point. Perspectives of

- the Presidency. 1963-1969. New York etc.: 1971, p.
- 17 المصدر السابق، ص 287-288
- 18 صحيفة "إيزفستيا" 10.06.1967
- 19 صحيفة "برافدا" 16.06.1967
- 20 صحيفة "إيزفستيا" 03.07.1967
- 21 "برافدا" 22.06.1967
- 22 المصدر السابق
- 23 حوار مع ي. بيرلين، مايو 1990
- 24 انظر: أ. كوسيجين. خطابات ومقالات مختارة. موسكو، 1974، ص 402
- 25 حوار مع ي. تشيرنياكوف، مارس 1990
- 26 برافدا، 14.12.1968
- 27 برافدا 27-01-1970
- 28 انظر: تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية. المجلد 2، موسكو 1971، ص 432
- 29 قرارات الدورة الرابعة والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، موسكو، 1971، ص 18
- 30 حوار مع ف. فينوجرادوف، يونيو 1990
- 31 ل. بريجنيف، على خطى لينين، المجلد 5، موسكو، 1974، ص 36
- 32 حوار مع ب. بونوماريف، يوليو 1990
- 33 انظر: صحيفة الأهرام 24-4-1970
- 34 الأهرام 12-4-1970
- 35 انظر: Heikal M. The Road to Ramadan. L., 1975, c. 88
- 36 انظر: Moore C.J. The Soviet Navy Today. L., 1975, c. 105-106;
- Morris E. The Russian Navy: Myth and Reality. L., 1977, c. 32, 573; Macgwire M. The Structure of the Soviet Navy. Soviet Naval Development. L., 1975, c. 151-162
- 37 انظر: س. جورشكوف، القدرة البحرية للدولة السوفيتية، موسكو، 1976، ص 226



- 38 مجلة "شيوعي القوات المسلحة"، العدد 7، 1963، ص 8
- 39 س. جورشكوف، القدرة البحرية للدولة السوفيتية، موسكو، 1976، ص 226
- 40 انظر: El Hussini M.M. Soviet-Egyptian Relations 1945-1985, N.Y., 1987, c. 137
- 41 The Times. 10.11.1968
- 42 The Times. 11.07.1969
- 43 انظر: El Hussini M.M. Soviet-Egyptian Relations, c. 186
- 44 المصدر السابق، ص 191
- 45 Rubinstein A. Moscow's Third World Strategy. N.Y., 1988, c. 30-31
- 46 انظر: صحيفة "برافدا" 1967-4-25
- 47 وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، المجلد 12، موسكو، 1969، ص 109
- 48 انظر: Millyet. 03.02.1968
- 49 انظر: Washington Post. 05.09.1970
- 50 انظر: برافدا، 1970-9-20
- 51 المصدر السابق.
- 52 برافدا، 1970-10-3
- 53 أ. جروميكو، مذكرات. الكتاب الثاني، موسكو، 1988، ص 181
- 54 حوار مع ي. بيرلين، مايو 1990
- 55 Laqueur W. Struggle for the Middle East. L., 1969, c. 181
- 56 Shamir Sh., Confino M. (eds.). The USSR and the Middle East. N. Y., 1973, c. 68
- 57 صحيفة الأهرام، 1971-6-11
- 58 المصدر السابق
- 59 صحيفة برافدا، 1972-7-6
- 60 انظر: El-Sadat Anwar. In Search of Identity: an Autobiography.

- N.Y., 1978, c. 156
- 61 حوار مع ف. فينوجرادوف، يونيو 1990
- 62 حوار مع ب. بونوماريف، يوليو 1990
- 63 انظر: Fahmi I. Negotiating for Peace on the Middle East. Lon-
.don, Canberra, 1983, c. 127
- 64 انظر: Washington Post. 29.11.1973
- 65 المصدر السابق
- 66 نفس الرأي كان يدعمه وزير الخارجية المصري آنذاك اسماعيل فهمي. انظر: Fahmi
I. Negotiating for Peace, c. 33
- 67 انظر: Middle East Journal. 1979, № 1, c. 38
- 68 ي. بريماكوف. سري. الشرق الأوسط على المسرح وخلف الكواليس، موسكو،
2012
- 69 صحيفة برافدا، 24-10-1973
- 70 HeikalM. The Road to Ramadan, c. 95
- 71 Isaakson Walter. Kissinger. A Biography. Simon &
Shuster, New York et al., 1992, c. 528-532
- 72 أ. دوبرينين. في سرية تامة. سفير في واشنطن عاصر ستة رؤساء للولايات المتحدة
الأمريكية (1966-1986)، موسكو.
- 73 حوار مع ي. بيرلين، مايو 1990
- 74 حوار مع ف. فينوجرادوف، يونيو 1990
- 75 حوار مع ي. بيرلين، مايو 1990
- 76 Hoster T., Wolfe Th. W. Soviet Policy and Practice toward
Third World Conflicts. Lexington, 1983, c. 18, 24
- 77 انظر: Pajak K.F. Soviet Arms Transfers as an Instrument of Influ-
ence. Survival. 1981, № 4, c. 166; Brzosha M., Ohlson T. Arms
Transfer to the Third World 1971-1985. N.Y., 1987; Ofter G.
Soviet Military Aid to the Middle East – an Economic Balance



- Sheet in Soviet Economy in a New Perspective. – U.S. Congress. Joint Economic Committee, 94th Congress, 2d session, c. 216–239
- U.S.Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers. 1986. Wash., 1987, c. 151–153
- Dawisha A. and K. The Soviet Union on the Middle East: 79
Policies and Perspectives. N.Y., 1982 c. 156–159
- 80 حوار مع ي. تشيرنياكوف، مارس 1990
- 81 صحيفة برافدا، 21-1-1974
- Fahmi I. Negotiating for Peace, c. 145–149 82
- 83 عن طبيعة كراهية السادات للاتحاد السوفيتي انظر: المصدر السابق، ص 135
- 84 المصدر السابق، ص 178
- 85 المصدر السابق، ص 183
- 86 لتقييم هذا التصريح انظر: المصدر السابق، ص 234–238
- 87 أ. جروميكو، مذكرات. الكتاب الثاني، موسكو، 1988، ص 191–192
- 88 صحيفة إيفيستيا، 18-1-1975
- 89 مجلة ”نوفويه فريميا“ (الزمن الجديد)، العدد 10 لسنة 1977، ص 9
- 90 انظر: تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. المجلد 3، موسكو. 1988، ص 328
- 91 .Millyet. 30.09.1967
- 92 انظر: المعجم الدبلوماسي، المجلد 3، موسكو. 1986، ص 315–316
- 93 أ. جروميكو، مذكرات. الكتاب الثاني، موسكو، 1988، ص 194
- 94 انظر: Jerusalem Post. 28.06.1982
- 95 Rubinstein F. Moscow’s Third World Strategy, c. 50
- 96 انظر: .Reuter. 24.02.1983. The New York Times 16.03.1983

- 97 Radio Liberty. RL 145/85. 1985, May.
98 صحيفة إيزيستيا، 23-9-1989
99 حوار مع مصطفى البارزاني، 17 يوليو 1970
100 انظر: صحيفة إيزيستيا، 10-7-1963
101 صحيفة برافدا، 16-9-1982
102 أ. جروميكو، مذكرات. الكتاب الثاني، موسكو، 1988، ص 314-315
103 حوار مع ي. تشيرنياكوف، مارس 1990
104 Fahmi I. Negotiating for Peace, c. 124.
105 حوار مع ف. فينوجرادوف، يونيو 1990
106 HeikalM. The Road to Ramadan, c. 176-179.
107 حوار مع ي. بيرلين، مايو 1990
108 حوار مع أ. سميرنوف، نوفمبر 1990 .